جيكوب فاينر

التجارة الدولية و التنمية الاقتصادية

ترجمة
سني اللقاني

HF1007
.V771

DATE ISSUED	DATE DUE	DATE ISSUED	DATE DUE
DUE NOV 1 2 1982			
XXXXXXXXXX			
	JUN 1 0 100		

Princeton University Library
32101 046842819

Viner, Jacob

Printed in Egypt

al-Tijārah

التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية

هـذه الترجمـة مرخص بهـا وقد قامت
مؤسسة فرانكلين للطبـاعة والنشر بشراء
حق الترجمة من صاحب هذا الحق .

This is an authorized translation of INTERNATIONAL TRADE AND ECONOMIC DEVELOPMENT, by Jacob Viner. Copyright 1952, by The Free Press, a corporation. Published by The Free Press, Glencoe, Illinois.

محتويات الكتاب

صفحة

تصدير ـ بقلم الدكتور محمد على رفعت ٧

مقدمة بقلم المترجم ١٢

١ ـ النظرية الكلاسيكية للتجارة الدولية ومسائل اليوم ٧٨

٢ ـ الاتجاهات الحديثة فى نظرية الجهاز الحركى للتجارة الدولية ١٠٧

٣ ـ ما تفيده البلاد من التجارة الخارجية . . . ١٣٥

٤ ـ السياسة المالية الضريبية والسياسة التجارية وما بينهما من علاقة متبادلة ١٧١

٥ ـ أثر التخطيط الاقتصادى القومى فى السياسة التجارية ٢٠٤

٦ ـ اقتصاديات النمو ٢٣٨

12-16-58 Jacob Viner Fund

HF1007
.V771

انما الذى اعجبنى فى كتاب الاستاذ فاينر « التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية » انه اذ يبسط فى هدوء وتعمق آراء كانت لها الغلبة حقبة طويلة من الزمن ، يعترف بسقطات لدى كثير ممن اعتنقها ، وانه اذ يناقش الآراء المستحدثة التى يزعم أصحابها أنها هدمت الأولى وقامت على انقاضها ، يشيد بفضل المحدثين فى التعريف بمواطن الضعف فى تلك الآراء .

نشأ المؤلف فى جيل من رجال الاقتصاد أخذوا عن أجيال سابقة نواميس الحرية فى جميع ما يتصل بنشاط الفرد فى الانتاج والاتجار. ولقد آزروا هذه النواميس وزكوها ليقينهم ان الحرية أساس التفوق ومجلبة النعم . ولكنهم مع ذلك لم يغفلوا الحدود المشروعة لتلك الحرية حتى لا تنقلب طغيانا وتستحيل استغلالا.

لم يجرؤ ذو مكانة بين علماء الاقتصاد على نقض تلك النواميس على الرغم من محاولات كثير من المصلحين الاجتماعيين امتهانها والنيل منها ، وعلى الرغم من ان حوكمات كثيرة اتبعت سياسات اقتصادية أهدرت جانبا كبيرا منها أو نقضتها جميعا .

ولكن الثورة الفكرية على تلك النواميس لم تبدأ الا فى زحمة المحنة الاقتصادية الكبرى التى واجهها العالم فى سنة ١٩٣٠ ومنذ ذلك الحين والغلبة فى القول والفعل لاصحاب التقييد ،

يتخذون له شعارات مختلفة ، من تنظيم ، واتساق ، وتوجيه ، وتخطيط .

حمل لواء هذه الثورة عالم اقتصادى انجليزى جون مايرد كينز الذى توفى فى سنة ١٩٥٢ بعد أن نال رتبة اللورد فى آخر حياته .

لم يكن كينز متفرغا للتدريس والبحث فقد كان يزاول نشاطا كبيرا فى مؤسسات مالية فى مدينة المال بلندن ولكنه كان المشرف على تحرير المجلة الاقتصادية التى تصدرها الجمعية الملكية الاقتصادية الى جانب القاء محاضرات على طلبة كلية الملك بجامعة كيمبردج .

ولم يكن كينز مغمورا ولا خامل الذكر قبل تلك الثورة الفكرية فقد اشتهر بمعارضته القوية للاجراءات والتدابير التى اتخذت فى نطاق سياسة انجلترا الاقتصادية والعلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الأولى ، ولا سيما فى نقده لعودة انجلترا الى قاعدة الذهب فى سنة ١٩٢٥ ، وفى حملته على اتفاق التعويضات الحربية التى ألزمت بها المانيا .

الا ان خصومه اتهموه باضطراب الرأى فكانوا يتندرون بان ندوة تضم ثلاثة من رجال الاقتصاد ومنهم كينز لا بد أن تسفر

مقدمة المترجم

عرض هذا الكتاب لناحية من النظرية الكلاسيكية وهى نظرية أسست على حرية المنافسة فى أسواق طليقة من القيـود فكان أصحابها يبرمون بكل تدخل يحد من تلك الحرية وقد سبقتها نظرية الفيزيوقراطيين التى كانت ترجع الأمور الى الطبيعة ، وكان أصحابها يبرمون أيضا بالتدخـل أيا كان سببه أو نوعه فشبه لبعض الناس أن النظريتين وقد جمعت بينهما الرغبة عن التدخل قد تجانستا وفاتهم أن منع التدخل عند الكلاسيكيين جاء مشروطا متعينا ولم يجىء مطلقا كما جاء عند الفيزيوقراطيين ومن هنـا نشأ خلط لم ينج منه الاقتصاديون حتى المرموقون منهم . وكثيرا ما يقع القارى الى يومنا هذا على اقوال كتاب ينسبون فيهـا بعض القضايا الى النظرية الكلاسيكية بغير الحق . يحضرنى من هذه الأمثلة عبارة وردت فى مؤلف لأستاذ امريكى ممتاز اسمه دلارد وضع كتابا خصصه بشرح نظرية كينز قال فيه ان نظرية كينز جاءت تتحدى مذهب ترك الأمور تجرى فى أعنتها ـ وهو

مذهب الامتناع عن التدخل ـ مع أن هذا مبدأ عفى عليه الزمن فلا محل لأن يقال ان كينز جاء يتحداه وانما جاءت نظرية كينز تتحدى النظرية الكلاسيكية وهذا ما عناه الأستاذ الأمريكى فى فرارة نفسه وانما أبدل بالنظرية الكلاسيكية مبدأ ترك الأمور مسايرة منه لتعبير جرى مجرى العرف بغير سند .

ولقد انبرى الأستاذ ليونل روبنز المحاضر بجامعة لندن لتبرئة الكلاسيكية مما علق بها من شبهات وناصره فى هذا كتاب كثيرون

أما كينز هذا فهو اقتصادى لا مرية فى عظم شأنه ولعل الذين دانوه شهرة فى معتركه لا يبلغون أصابع اليد عدداً . وهو من تلاميذ مارشال ومريديه تربى فى كنف النظرية الكلاسيكية واشترك بمحاضراته لأول عهده فى نشر مبادئها والتبشير لها . انضم الى وزارة المالية البريطانية سنة ١٩١٥ ، فلما وضعت الحرب الأولى أوزارها ناب عن وزير المالية فى الهيئة الاقتصادية العليا من يناير الى يونيو سنة ١٩١٩ وأدلى بحكم مركزه فى تلك الهيئة بآراء تتعلق بالتعويضات الألمانية فلما لم يؤخذ برأيه استقال اظهارا لمعارضته . واشتهر ببحوثه فى النقود فكان من أوائل من عارضوا فى اتخاذ الذهب مقياسا للعملة، وجهر برأيه فى عهود كان اتخاذ ذلك المقياس فيها من القضايا المجمع عليها حتى

ومنهم بيجو وتوزج وغيرهم وغيرهم وكل هؤلاء ان لقبوا انفسهم كلاسيكيين أو من أنصار الكلاسيكية فأنهم لا يعنون بقولهم هذا أنهم يؤمنون بحذافير ما جاء به آدم سميث بل لقد ثاروا على كثير مما جاء به أقطاب الكلاسيكيين القدامى .

وعيب على كينز أنه فسر بعض قضايا الكلاسيكيين على غير ما ينبغى أن تفسر به من مثل ما يزعمه الكلاسيكيون وينكره كينز من اتجاه الأمور عادة الى التعادل فى النهاية اذ لا يطعن فى صحة هذا الاتجاه ما قد نلمسه فى الأوضاع القائمة من انتفاء التعادل فان أنت لاحظت عجلة الروليت فى أندية القمار مثلا لوجدت أن التعادل فى الأرقام أو الألوان فى المدى القصير من النادر الأندر لكن النهاية تعادل لا شك فيه . قس الى ذلك المثل مشكلة البطالة تجد أن البطالة آيلة الى زوال على مر الزمن . ولعل الكلاسيكيين القدامى قد انحرفوا اذ اتكلوا على سنة التعادل فى قمع البطالة لأن فترة الانتظار قد تطول وكثيرا ماطالت فسببت للناظرين الأمرين لكن لا تضارب بين التسليم بأن التعادل كفيل بعلاج الأمور وبين الضيق بذلك العلاج والتعجيل بما يزيل الغصة .

وعيب على كينز أو أتباعه أنهم لا يرون أن نظريتهم جاءت مكملة

مصححة لما سبقتها بل يرون أنها ثورة على كل قديم وان رسالتها أن تجلى ذلك القديم عن معاقله وأن تجتثه من أصوله حتى اذا ما اجلته عنها استوت على عرشه مع أن الآراء والنظريات فى العلوم المتصلة بالفكر تتتالى وتتعاقب ولا تخلو من نسخ ومنسوخ والغالب فيها أن كل عهد يخلف تراثا تتلقاه العهود اللاحقة فتتولاه بالتحوير وهو عمل يشمل ضما وحذفا وتبديلا هنا وتعديلا هناك وهذا الطراز من التطور هو الصفة الغالبة فى البحوث قاطبة .

ولعل القارىء يدهش أن ذكرت أن الاقتصاد الموجه ليس ابن اليوم وان النظرية الكلاسيكية لا اعتراض لها على التوجيه من حيث هو فان قام اعتراض على تدخل انصب الاعتراض على ذات التدخل وعلى نوعه المتعين فى الحالة المتعينة فى الزمن المتعين لسبب بعينه ولم يسند الاعتراض الى قاعدة عامة تحظر التدخل باطلاق اللفظ . ولم يكن الاقتصاد يوما من الأيام الا موجها وناهيك بمعيار الذهب وهو سابق على الكلاسيكية فلما جاءت الكلاسيكية لم تكتف باحتضانه ومناصرته بل نظرت اليه نظرتها الى الأشياء المفروغ منها التى لا معدى عنها بحسبانه دعامة من دعامات النظام العام ومعيار الذهب هذا مثل صارخ للتوجيه فى أدق معانيه . والضرائب لون من ألوان التوجيه وكذلك التعليم

الالزامى . وعندى أنه لا وجه لتقسيم الاقتصاد الى موجه وغير موجه اذ كل ما طرأ على التوجيه انما هو نظرة الناس الى مواطنه فقد اتسعت رقعته وتعددت مواطنه بحيث أصبحنا نوجه الناس الى ما كنا نلمس الخير فى عدم توجيههم اليه والذين دانوا بمذهب التخلى عن كل توجيه ونادوا بترك الأمور تجرى فى اعنتها انما رفعوا عقيرتهم بنداء لم يتحقق وما كان له ان يتحقق فكانوا فى واد وكان عالمهم فى واد آخر .

ومن طريف ما حدث أن مقالا نشر لكينز بعد موته ذكر فيه الكلاسيكيين بالخير مقررا ان نظريتهم احتوت حقائق خالدة وسواء أكان مدفوعا الى ذلك برغبة التكفير عن اساءاته أم برغبة فى محو أثر المغالاة التى لم تخل منها طعناته فهو رجوع الى الحق ومن قبيل جعل الأمور فى نصابها فالنظرية الكلاسيكية لها أصول أحكم غرسها فأصبحت تتحدى الزمن . ناهيك بأن المبدأ السليم الى يومنا هذا هو أن الامتناع عن التدخل أصل بمعنى ان البينة على الراغب فى التدخل لا على الممتنع عنه ولو سلمنا ان الكلاسيكيين غالوا فى مجانبة التدخل ثم وازنا بين الضرر المترتب على مغالاتهم هذه وبين الضرر المترتب على المغالاة فى التدخل لكانت الكلاسيكية على مساوئها أهون الشرين .

فقد صار العالم الى حال توطدت فيه القيود حتى انزلها الناس من نفوسهم منزلة الأصل لا الاستثناء وحتى اضحى الناس لكثرة ما ألفوا القيود ، وقد نكبت عقولهم بما يشبه الركود . تراهم اذا دعا الداعى الى تعديل يلتمس به من حرية التعامل قبسا تلكؤوا وهم بالاستجابة أولى . غالى الناس فى التوجيه حتى صيروه ديدنا لهم وهدفا مع أن مريديه لا يرون فيه الا وسيلة تصلح أحيانا ولا تصلح أحيانا . والغريب أن الرأى الصائب كثيرا ما يبدو لغير أهل الذكر من أولى الأمر مجافيا للبداهة . وانك لتلمس فى أهل السياسة كلما واجهتهم معضلة اقتصادية توقا الى معالجتها بأقصر الوسائل شأنهم فى ذلك شأن من يعالج الأحداث مدفوعا بالغريزة ومثلهم كمثل من يعالج الأعراض ويحسب انه عالج الداء فكما أن الرجل اذا أدركه الظمأ اندفع بغريزته الى الى ورود الماء واذا جاع طلب الأكل واذا تعب أخلد الى السكون ترى الحكومات اذا ارتفعت أثمان السلع تذرعت بالتسعير الجبرى واذا رأت الناس حفاة لجأت الى ما تسميه مشروع الحفاء واذا لمست نقصا فى المصانع بعثت مشروع القرش أو لجأت الى الحماية الجمركية واذا هبط سعر القطن اختزنته أو حددت له ثمنا وهميا سمته حدا أدنى واذا لاحظت نقصا فى محصول القمح أقحمت

سياسة الاستكفاء الذاتى وغير ذلك من الاجراءات البدائية التى ضلت وضل أصلها وطاش سهمها مع أن التسعير الجبرى من أسباب استفحال الغلاء والحفاء مشروع لم يكن فى يوم من الأيام من المشروعات الجدية والحماية الجمركية بدعة فضحها مؤلفنا وسياسة الاستكفاء بدعة هتلرية ان صلحت فى زمن الحرب أو لكشف آزفة موقوتة فهى فى غير أوانها سياسة ممقوتة . واختزان القطن لا ينتج الا ارتباك السوق والحد الأدنى اجراء سخيف لا ينفع وقد يضر . واذا اتجه السياسى مندفعا بغريزته الى التسعير الجبرى ساءه ان يتعرض له اقتصادى من عرض الطريق يشير عليه بتجنب هذه الوسيلة واذا اجترأ اقتصادى على القول بأن تحديد ايجارات المنازل عبث من شأنه ان يزيد الحرج حسبوه موتورا، وان اعترض اقتصادى على وضع حد أدنى لأجور العمال سماه السياسى رجعيا فان قال له بل هو اجراء يزيد الطين بلة ويحدث بين العمال بطالة حسبه السياسى مخبولا . ولقد بلغ من جرأة بعضهم أنهم يتلمسون هبوط الأسعار فى تحديد الايجارات الزراعية وهم فى ذلك يرجعون الأمور الى اقتصاديات عفى عليها الزمن يوم حسب الناس أن قيمة الأشياء رهن بنفقات انتاجها .

لنعد الآن الى مؤلفنا فنقول ان الرجل لم يكن فى نقده الناحية

التى عرض لها من نظرية كينز هداما بتارا بل لقد جمع بين محاجة الرجل وبين الاعتراف له بالفضل فخلص من النضال الى أن الخير فى أن يؤخذ ببعض آراء كينز لأن فيها وجاهة واستكمالا لبعض ما أغفله الكلاسيكيون وأن يضم ما احتفظ به من آراء كينز الى ما يجب أن يحتفظ به من آراء الكلاسيكيين بحيث تتجمع لنا من مزج هذا بذلك نظرية هى خير وأبقى .

وهذا الذى ينادى به فاينر هو ما سوف يؤول اليه التطور العلمى من تلقاء نفسه فآراء كينز بما صادفته من قبول فى بعض النواحى وما صادفته من اعتراض فى بعضها سينفذ منها شطر الى النظريات القائمة شأنها شأن كل جديد وستسفر مقارعة الحجج عن طائفة من الآراء فيها احتفاظ بكثير من القديم ونبذ لكثير من الجديد ولك أن تسمى هذه الظاهرة تبلورا أو تطورا وهى ظاهرة قائمة تلابس جميع أنواع التفكير فى كل زمان . وليس فى اقتراح فاينر فى هذه الناحية جديد بل لا ينبغى أن يسمى هذا الرأى اقتراحا لأنه انما ردد به حالة راهنة منفذة ولعل الذى دفعه الى هذا الاتجاه استنكاره لما يزعمه اتباع كينز من أن نظريتهم لها من الجدة ما ينزلها منزلة الوحى .

وسأبدأ بشرح مبدأ الفيزيوقراطية ثم ما جاء فى أعقابها من

الكلاسيكية ثم نقد كينز لها .

الفيزيوقراطيون جماعة من الفلاسفة والاقتصاديين الفرنسيين ظهروا فى منتصف القرن الثامن عشر مذهبهم ارجاع الأمور الى الطبيعة بحسبانها الأصل فى تكييف الأمور ومصلحة البشر ولعلهم استوحوا فيما استوحوا هذا الرأى عن طريق القياس من العقائد الدينية التى تبرز ناحية فضل الله على عباده اذ سخر لهم المخلوقات من نبات وحيوان وجماد وجعل الطبيعة حليفة للانسان خلقت لتكون له عونا على الدهر . واذا كان ذلك شأن الطبيعة وتلك منزلتها فهى اذن مسيرة للانسان نحو بلوغ مصلحته ولما كان كل امرىء أدرى بمصلحته من كل من عداه فالخير فى أن يماشى الطبيعة فيما توجهه اليه وأن تطلق له فى سبيل مطاوعته اياها حرية لا يحدها الا شرط عدم الاضرار بغيره من البشر . ومن هنا نبت مبدأ ترك الأمور تجرى فى أعنتها لأن فى التدخل فى سير الأمور حيلولة دون مسايرة الطبيعة وحدا لحرية من يماشيها . أما وظيفة الحكومة فى نظر الفيزيوقراطيين فهى أنها شر لابد منه لأنها تحد من الحريات بحكم وظيفتها ولهذا قرروا أن تؤدى الحكومة رسالتها فى أضيق نطاق بحيث تقتصر على كفالة التعاقد الضمنى القائم بين جماعة البشر .

وفى هذا المعنى روى أحد أقطاب الفيزيوقراطيين انحديثا جرى بينه وبين الأمبراطورة كاترين العظمى ملكة الروس فى عهده . أما الفيزيوقراطى فهو مرسييه دولاريفير واما الحديث فهو الآتى:

الأمبراطورة ــ هلا دللتنى على خير سبيل أسوس به البلد ؟

لاريفيير ــ ليس هناك الا سبيل واحد يا مولاتى . كونى عادلة واعنى بهذا احترمى الدستور وقوانين البلاد .

الأمبراطورة ــ لكن على أى أساس تسن القوانين ؟

لاريفيير ــ على أساس واحد لا ثانى له يا صاحبة الجلالة : على أساس طبيعة الأشياء والرجال .

الأمبراطورة ــ لا شك عندى فى ذلك . لكن اذا شرعت فى سن القوانين على ذلك الأساس فما هى القواعد التى ينبغى أن أسترشد بها ؟

لاريفيير ــ سن القوانين للبشر من حقوق الله تعالى وما كان لبشر أن يجرؤ على اتيان مثل هذا العمل ؟ اذ ما سند الانسان فى املاء ارادته على من لم يضعهم الله فى رحابه .

الأمبراطورة ــ بماذا اذن توجز علم وضع القوانين ؟

لاريفيير ــ بدراسة القوانين التى وضعها الله سبحانه للمجموعة البشرية منذ الخليقة . فاذا حاول أحدهم أن يتجاوز

ذلك الحد فقد أخطأ خطأ جسيما وركب مراكب الهلاك .

الأمبراطورة ـ شكرا لك يا سيدى ولقد سررت للقائك . أرجو لك يوما سعيدا .

وهذه حجة فيزيوقراطى آخر اسمه باستيا ـ « لما كان قوام الحكومات هو الحد من حرية الأهلين (أو لما كان موقف الحكومة من الأهلين هو القمع والمنع) فان وظيفة الحكومة عقلا ينبغى ألا تتعدى كفالة الحريات الشخصية . وسلطان الحكومة مقصور على ضمان حريات الناس وممتلكاتهم وانى اتحدى ايا كان فى القول بأن تدخلا حكوميا يتعدى ذلك القدر لا يتسم بالظلم » .

أما النظرية الكلاسيكية فهى تقوم على نظام الأسواق الطليقة اذ فى كنف ذلك النظام وبحكم المنافسة التى تسوده يتمخض عرض الأشياء والطلب عليها عن ثمن لكل عنصر من عناصر الانتاج ما بين مال وسلعة وعمل . ويتم تقسيم تلك العناصر فى حدود أثمانها على مختلف أغراض الانتاج بحيث تظفر كل طائفة من المنتجات بأليق العناصر بها أو بحيث يتوجه كل عنصر من عناصر الانتاج بالقدر المستحب الى ناحية الانتاج اللائقة به . وهذا التقسيم هو خير أنواع التقسيم الاقتصادى من ناحية انه هو العامل الموجه المخطط الذى يعمل فى صمت دون ان تراه الأعين

وهو نظام تعاونى تلقائى من مستلزماته تجنب التدخل فى أمور كثيرة . ووجه الشبه الظاهرى بين النظريتين أنهما انطوتا على تعفف عن التدخل . على أنه شبه فى القشور لا فى اللب وشبه فى العرض لا فى الجوهر شبه فى الظاهر لا فى مكنون الأمور .

ذلك بأن الكلاسيكية لم ترجع الأمور الى الطبيعة ولم تشر بمسايرتها والكلاسيكية لم تطلق مبدأ الامتناع عن التدخل وانما جاءت به مشروطا بالمنافسة الطليقة فان استحالت المنافسة زال مسوغ الامتناع بل تعين التدخل اما لازالة العراقيل واما لمواجهة الموقف فى ظل العراقيل القائمة . وبان الكلاسيكية لم تقل ان الحكومة شر لابد منه بل لقد فرضت عليها طائفة من الاجراءات لا يستسيغها كل متعفف عن التدخل فى سير الأمور .

والكلاسيكيون كانوا يحرصون قبل كل شىء على حرية الأسواق وبراءتها من كل اثر لاحتكار يعكر صفو التنافس كانوا يعلمون ان السوق معرضة للعراقيل والشوائب تتسلل اليها وان الاحتكار فى عداد الشوائب المخوفة فكانوا بحكم حرصهم على سلامة السوق من تلك الشوائب حريصين على أن تضرب الحكومة بيد من حديد على كل ما يتسبب فى تسربها الى حرية المنافسة فكانوا فى موقفهم من حرية الأسواق لا يكفيهم ان يجاروا الحكومة فيما

تتخذه من اجراءات تكفل بها حرية المنافسة بل كانوا يطالبونها بذلك التدخل فى اصرار يحكى اصرارهم على بقاء المنافسة ، بل لقد كانت مطالبتهم بالتدخل بمثابة انعكاس لأثر حرصهم على اطلاق المنافسة ، ومن كان يحرص على نتيجة بعينها كان خليقا ان يعتصم بالوسائل المؤدية الى تلك النتيجة ، لكنهم كانوا بالمرصاد لكل تدخل يؤدى الى الاقلال من شأن المنافسة أو من أثرها .

ولما كانت حكومات ذلك العهد كثيرا ما تتدخل على صورة لا يرضى بها الكلاسيكيون لأنها فى رأيهم تحد من حرية السوق . خلط الناس فى تفسيرهم اعتراض الكلاسيكيين واسندوه الى كراهيتهم للتدخل مطلقا فى حين أن الاعتراض انما كان موجها الى نوع التدخل وأثره فى الحالات المتعينة . ومما يؤثر عن الكلاسيكيين أنهم أول من رفع الصوت بضرورة حماية الأطفال فى محيط العمل وتحديد ثمن الخبز اذا ثبت أن يد الاحتكار امتدت اليه وتقييد حرية الناس فى تملك الأرض فى العالم الجديد . ثم انه لما ثارت ثورة الأمريكيين على «الكارتل» وسنوا تشريعاتهم المعروفة لمنع تلك التكتلات ــ قوبل هذا الاجراء بالترحيب ممن ساروا فى ركب الكلاسيكية .

نظرة الى الكون من الزاوية الاقتصادية تريك أنه لا يسير عبثا ولا يمشى باطلا بل انه مؤسس على دعامة من التعاون الشامل . وان يكن تعاونا غير مقصود أو متعمد اذ لم يجىء نتيجة لتخطيط أو تدبير اذا ذكر التعاون اتجه الفكر لأول وهلة الى الجمعيات التى تنشئها مع أنها مؤسسات مهما بلغت من سمو لا ترقى فى آثارها الى ادنى مراتب التعاون العالمى الصامت الذى يسميه بعض الناس مبدأ تقسيم العمل . أورد آدم سميث لهذا المبدأ مثلا مصنعا للدبابيس (أو الأنصال على حد التعبير الذى اشار به المعهد اللغوى) . وقد اختار الانصال لصغر شأنها بين المصنوعات فشرح كيف ان النصل على تفاهته وصغر حجمه وشأنه لا يخرج للناس الا بعد مجهود يشترك فيه طائفة من العمال يعهد الى كل منهم بناحية بعينها يكون متخصصا فيها فهذا يدق وهذا يخرم وذلك يلف وهكذا حتى اذا ما انتهت تلك المراحل المضنية خرج للناس نصل هزيل اذا ابصرته لم تول منه فرارا . واذا تأملت فيما تأكله وانت على مائدة افطارك لتنبهت الى ان ما يجرى عندك مجرى العادة انما هو من قبيل المعجزات التى يأتى بها التعاون العالمى الصامت . تضغط على زر كهرباؤه تجرى فى سلوك نحاسية بناجمها فى أقصى الأرض شحنت فى سفن انجليزية بحارتها من

الهند حتى اذا ما وصلت الى امريكا صهرت ثم سويت مارة بمراحل لا تقاس اليها مراحل الأنصال ثم تناولتها يد التاجر فاستخدم فى سبيل ايصالها اليك وسائل ليس أقلها خدمة المصروفات وناهيك ما هى . أو تأمل القهوة التى اذا طلبتها لم يكلفك ذلك الا أن تنادى غلاما يأتيك بها فى لحظات مشتاقة تسعى الى مشتاق مع انك ان تتبعت مراحلها منذ قطفت ثمارها فى البرازيل لانقلبت مشدوها لتشعب تلك المراحل . والفضل فى ذلك كله لنظام يعجز عنه الوصف أساسه تعاون الناس جميعا وانصراف كل فئة منهم الى انتاج ما تخصص فى انتاجه .

هذا النظام التعاونى يؤتى ثماره عن طريق التبادل فى الأسواق وهو نظام الأثمان الذى أشرنا اليه بقى أن تعرف السر فى أن النظام التلقائى الذى يدور حول محور الأثمان يؤدى فى أغلب الأحيان الى التوفيق بين مصالح الناس . بقى بالحرى ان تعرف السر فى ان المرء اذ ينتج ما ينتجه مدفوعا بالأنانية المجردة او مدفوعا الى جنى الربح غير آبه لمصلحة غيره من الناس . يفيد بقية الناس ضمنا وهو لا يشعر .

السر هو أن الناس بين رجل له حاجة يبتغيها ورجل يتحين الفرص للاستجابة لسد تلك الحاجة . والتقاء الفئتين ببعضهما

البعض أى التقاء الرغبة فى اقتناء الأشياء من ناحية بالرغبة فى تزويد الراغبين بما هم فيه راغبون من ناحية اخرى تنتهى الى حد ما بانتاج ما يستحب انتاجه فالجهاز اذن موجه من تلقاء نفسه الى اشباع رغبة المستهلك ورجل ينشىء مبنى لا يرمى من وراء ذلك الا تثمير ماله لكن المبنى الذى ينشئه يوفر السكن لمن ليس لديه من المال الا ما يدفع به اجرة السكن . ورجل يودع ماله مصرفا لا يبتغى من ذلك الا الظفر بالفائدة التى يقبضها من المصرف مقابل ماله لكنه اذ يفعل ذلك يمكن المصرف من اقراض المال الى ذوى الكفاية من ارباب الأعمال ممن يفتقرون فى أعمالهم الى مزيد من المال وهكذا . ومن هنا ينتج التوفيق بين مختلف مصالح الناس عن طريق التعاون الذى يتمخض عن تبادل مؤسس على الأثمان .

على أن التوفيق بين مختلف مصالح الناس فى كنف ذلك النظام قد لا يتحقق بتاتا وأحيانا لا يتحقق كله لأن تعرف الرغبات التى يسعى المنتجون الى اشباعها تنطوى على حدس قد لا يصدق ولأن النظام يفترض قيام سوق طليقة يسودها التنافس واسواقنا كثيرا مالا يكون التنافس فيها مكفولا ولأن اشباع رغبات المستهلكين فى جملتهم قد يكون فيه اهدار لحاجة غير ذوى اليسار منهم لأن العبرة فى الانتاج رهن بالطلب لا بالحاجة ، والطلب كثيرا ما لا

يتفق مع الحاجة مثال ذلك اننا لا ننتج من اللبن ما يفى بحاجة الناس فى حين ننتج من الأنبذة ما يعده المصلحون مغالى فيه. ومن آيات قصور ذلك النظام ظهور الأزمات المالية والتعطل عن العمل وغير ذلك من الأدواء الاجتماعية لكن لا اعتراض لعلم الاقتصاد على تدخل حكومى لدرء ذلك النقص بل لا اعتراض للكلاسيكية على التدخل لأنها قالت ان هذا النظام مستحب فى ظل قوانين من وضع الانسان . نظام الأثمان هذا هو الذى يوجه الناس الى انفاق ما ينفقونه على حاجياتهم على صورة تشبع رغبتهم الى أقصى الحدود فالمرء يبدأ بالانفاق على ما كانت حاجته اليه على اشدها ولا يزال يستزيد منه حتى ينتهى الى حد من الاكتفاء يؤثر فيه الانتقال الى سلعة أخرى فيتزود من تلك السلعة بقدر تلو قدر حتى ينتهى الى المرحلة التى يؤثر فيها الانفاق على سلعة اخرى هى فى نطاق الأثمان السائدة اقل قدرا فى نظره من سابقتها وهكذا وهو ما يسمى بالنظرية الحدية التى تتلاقى قيم الأشياء فيها عند آخر قرش ينفقه المرء على كل سلعة من السلع التى يبتاعها فمن الناحية النظرية اذا انت ابتعت هنداما وحذاء ورباط رقبة كان معنى ذلك أن آخر قرش انفقته فى شراء الهندام يؤتى ثمرة تساوى فى نظرك وفى ضوء دخلك الثمرة التى تجنيها من انفاق

آخر قرش على الحذاء تساوى آخر قرش من ثمن رباط الرقبة .

ولهذه النظرية أهمية قصوى عند تأمل أثر القيود التى تفرض على استيراد الأشياء وهى قيود أشار اليها المؤلف فى مناسبات عدة . فللقيود قسوة لا يزنها ما للسلع فى ظاهرها من قدر كثيرا ما يبدو هزيلا هينا وما هو بالهزيل ولا بالهين . فاذا انت وازنت بين الخبز والطيب او احمر الشفاه مثلا بدا لك ان الهوة بينهما كبيرة لا تتحمل مقارنة مع ان موضع المقارنة قائم وستجد ان أحيانا كثيرة يفضل فيها أحمر الشفاه الماء والخبز ذلك بأن الموازنة لا ينبغى ان تجىء مطلقة كأن تقول ايهما أفضل الحديد أم الذهب على نحو ما كانت تصاغ به موضوعات الانشاء فى قديم الزمان، بل الواجب أن تقرن الموازنة بملابساتها من زمان ومكان وغيرهما فان أنت خيرت رجلا فى قفر مجدب بين مال قارون وبين قطرة ماء لما تردد لحظة فى تفضيل قطرة الماء لكنك فى الحضر تلقى بالماء جزافا فى الطرقات وما انت بالمجنون ولا بالمسرف ذلك ان الماء فى الحضر موفور بحيث اذا تزودت منه استطعت ان تصل فى تزودك الى حد يطيب لك عنده فى حدود دخلك وفى ضوء ثمن الماء ان تلقى به فى عرض الطريق طلبا لترطيب الجو كذلك المرأة اذا ابتاعت قدرا من أحمر الشفاه فانما هى مدفوعة الى ذلك برغبة

لا غبار عليها لأنها تزودت من غير تلك السلعة بمقادير وصلت فيها الى حد من الاكتفاء يسوغ الانتقال الى سلعة غيرها ثم تدرجت فى الانتقال من سلعة الىأخرى حتى ادركت أحر الشفاء. يتضح من هذا أنه لا مسوغ لتقسيم الأشياء الى كمالى وضرورى تقسيما مطلقا اذ لو استقام هذا التقسيم لما جاز لامرىء ان ينفق فلسا فى غير الخبز او الماء ولو فعل ذلك لكان ذلك اهدارا منه للضرورى فىسبيل الكمالى. وضرورة الأشياء أو كماليتها بالنسبة لكل فرد رهن بدخله من ناحية وثمن الشىء من ناحية اخرى وكل السلع ضرورية عند الحد الذى يؤثر الفرد اقتناءها اذا عرفت هذا عرفت ان ما تلجأ اليه الحكومات من منع استيراد سلعة من السلع بدعوى انها من الكماليات تنطوى على مغالطة ومع ذلك فان الحكومات كثيرا ما تلجأ الى تلك البدعة اما لحماية سلعة تريد ان تصنع محليا واما لدعم نقد منهار.

نظام الأثمان وقد انطوى على النهوض بالانتاج بمعناه الاقتصادى السليم بأن يكون انتاجا يخرج للناس استجابة لرغبة تتمثل فى ثمن يدفعه الراغب فيكفل اشباع رغبة المستهلك يمكننا من اتخاذ موقف علمى منزه من تشريعات مصرية سيقت فى حوار طلى فلقد كنا قاب قوسين من قانون جعلت فيه رغبة التشمير فى

صناعة ما رهنا بترخيص يصدر من الوزير سلفا وقيل فى تعليل ذلك ان البلاد قد تظفر من صناعة بما يكفيها فيكون من مصلحة الناس ان يصدوا عن طلب المزيد منها . والحوار هنا طلى لأنه مؤسس على ما هو مسلم به من ان الناس معرضون لاخطاء فى حدسهم وتكهنهم وانه ليس بمستبعد وهذا حالهم ان ينصرفوا الى صناعة يكمن الخير فى تجنبها . لكن انظر الى نظرية الاثمان هنا تجد انها بالمرصاد فهى تقول انه مع التسليم بان البلاد وان احتوت من صناعة بعينها ما لو بدلت بها صناعة غيرها لربحت فان خير من يحكم على درجة الكفاية او الزيادة انما هو راغب التثمير ذلك بان عمدته فيما هو بسبيل تثمير ماله فيه انما هى رغبة المستهلك يسعى المنتج جاهدا الى الاستجابة لها . فأمامنا مرجعان للحكم على مدى الكفاية المدعاة احدهما الوزير بارقامه وشعوره وثانيهما راغب التثمير فاما الوزير فمع التسليم بتنزهه عن الغرض فانه لا يعدو ان يكون حكمه حدسا وتخمينا واما المثمر فهو ان كان حكمه رجما بالغيب ايضا فانه يستلهم رغبة المستهلك وهنا يكمن فضله وهو الى ذلك مغامر بماله فهو بالرغم من تعرضه للخطأ ابعد عن مظنة الشطط ولو طاش سهمه مرة طاش سهم الوزارة مرارا ولو سلمنا بان تدخل الوزير قد ينأى بالبلاد بين

الحين والحين عن الاندفاع نحو صناعة لا مسوغ لاقامتها فقد اسقطنا من حسابنا ما قد يستتبعه هذا المنع من حرمان البلاد من صناعات هى بالقيام اولى .

نظام الأثمان يمكننا من اكثر من هذا فالأثمان جزء من نظام الأسواق فان تأملنا اشتراط الأذن فى ضوء نظام الأسواق لنفذنا الى نقطة اخرى من نقاط الضعف فى المشروع ذلك ان اشتراط الظفر بالاذن من شأنه ان يثنى المثمرين عن رغبة التثمير اذ لو استعرضنا الاوضاع الصحيحة لمريدى التثمير ولموقفهم من مواضنه لتبين لنا ان اصحاب المال لا يقفون صفا صفا مع كل منهم حقيبة احتوت ماله كلما طرأ لأحدهم ان يلج بابا استأذن الوزير فان اذن له كان بها وان حبس عنه الاذن قفل وكأن أمرا لم يحصل . انما هذا تخيل خاطىء فالأموال القابلة للاستثمار فى أوضاع السوق اموال جارية وليست اموالا محبوسة مجهزة معدة لأغراض بعينها فاذا اشترط لتثمير تلك الأموال اذن قد يصدر وقد لا يصدر وجعل صدور الاذن فى شأنها رهنا بأسباب مهما سمت دوافعها لا تعدو ان تكون اسبابا مستندة الى تقدير مجرد يملكه بورقراطى مهما ارتفعت مكانته ليست عصمته من الخطأ بأشد من طالب الاذن بل لعل طالب الأذن للأسباب التى اسلفناها من اتصاله بالمستهلك

واسترشاده برغبته اقل قابلية للزلل نقول فاذا ما جعل هذا الشرط فريضة نضب معين المال .

وغير خاف ان الذى يشرع فى انشاء مصنع شأنه غير شأن من يريد ابتياع سلعة من السوق حيث يلتقى ظرف الرغبة فى الشراء بظرف تنفيذ تلك الرغبة اذ للانشاء اجراءات طويلة معقدة وكثيرا ما تكون غالية فادحة الثمن فعلى المنشىء ان يدرس مشروعه مستعينا بالخبراء ثم عليه ان يفاوض معاونيه وزملاءه وشركاءه ، وعليه ان يدرس الامكانيات من نواحيها المتعددة ووسائل جمع المال وتشكيل منظمتها واختيار بزتها فان عرف سلفا انه حتى بعد اتمام هذه الاجراءات المضنية يظل مشروعه فى يد القدر فهو على الغالب معرض عن التفكير فى المشروع .

نظام الأثمان اساس نظام الرأسمالية . والرأسمالية مبدأ اصابه من تخبط الرأى وسوء الفهم على يد الجمهور ما لم يصب الكلاسيكية على يد الكتاب حتى لقد احتوته مصطلحات القذف والسب فى هذه الأيام اذا وصف احدهم شخصا بانه رأسمالى عنى بذلك انه جشع مغتال .

ورأس المال تعبير تتعدد معانيه بتعدد المناسبات . ففى نظام علم امساك الدفاتر يطلق التعبير على كل مال (بالمعنى الفقهى)

أفرد للتشمير أو خصص به . وكل مملوك أو مصنوع أو سلعة دائمة لها فى نفوس الناس منزلة فهى رأس مال . اما الرأسمالية من حيث هى عقيدة فلا شأن لها بذلك كله اذ هى تتحصل فى الاعتراف بالملكية الفردية مزيدا بمشروعية جنى الربح . وكل معتنق لهذا المبدأ فهو رأسمالى وان لم يملك شروى نقير وقد يملك الرجل قناطير مقنطرة من الذهب ولا يكون رأسماليا ان دان بغير تلك العقيدة كأن يكون شيوعيا مثلا .

ولا تضارب بين الرأسمالية والاشتراكية الا ان بلغت الاشتراكية حد الشيوعية فعندئذ يقوم التنافر بين العقيدتين لأن الشيوعية تمنع الفرد من حق تملك وسائل الانتاج ويتبع ذلك انتفاء نظام الأثمان وهو مما عيب على الشيوعية من الزاوية الاقتصادية لأن غيبة الأثمان تهدر المقاييس والمعايير فتمتنع على الشيوعى وسيلة المفاضلة بين أوعية الانفاق ومواطن التشمير. ولاحظ الذين ساقتهم الظروف الى بلاد الكتلة الشرقية ان الرقى عندهم غير متكافىء فبينما صناعاتهم الثقيلة متقدمة محرزة للسبق اذا بهم لا يملكون من سلع الاستهلاك الا ما يسترون به اجسادهم فى اخشوشان ملحوظ وسر ذلك أن الانتاج عندهم لا استجابة فيه لرغبة المستهلك . أما الاشتراكية فيما دون ذلك فليس من

اهدافها هدف تستنكره الرأسمالية من ناحية المبدأ وانما يقوم الخلاف حول التفصيلات فلا خلاف اليوم على ان تساوى الدخول اجراء مستحب ما استطيع اليه سبيلا . ولا خلاف على ان الرغبة فى الوصول الى جعل الدخول متساوية لايحدها الا الحرص على ألا تتمادى فى وسائلنا الى حد يضعف الانتاج . وجاء على الناس وقت كان جل ما تصبو نفس الاشتراكى فيه ان تؤمم المرافق العامة وليس لدى الرأسمالى اعتراض على تأميم المرافق وغير المرافق وانما محور الخلاف ان الاشتراكى يرتب التأميم على ان المرفق مرفق عام بينما يعلقه الرأسمالى على ثبوت صلاحيته فان اجاز تأميم مرفق من المرافق فهو يجيزه لا لانه مرفق بل يجيزه لأن الخير فى تأميمه فان لم تثبت صلاحية مؤسسة ما للتأميم فهو لا يجيز التأميم ولو كانت المؤسسة مرفقا وان ثبت صلاحية مؤسسة ما للتأميم فهو يجيزها وان لم تكن مرفقا . وقد يدهشك ان مارشال فاه منذ اكثر من قرن ونصف قرن بعبارة مأثورة هى أننا اليوم جميعا اشتراكيون ، فاذا سلم بأن الاشتراكية بمعناها الصحيح كانت قائمة منذ ١٩٠٧ فكيف ينكر انها قائمة اليوم . وان قيست الاشتراكية بمدى الخدمات التى تتوافر الحكومات على اسدائها الى الأهلين أو

بمدى اضطلاع الحكومات بالأعمال العامة أو بمدى تدخلها فليس بين أمم الأرض من خلا من قسط من الاشتراكية القائمة فى أحضان الرأسمالية وان قامت الخلافات حول ما ينبغى ان تتدخل فيه الحكومة وما لا ينبغى ان تتدخل فيه . وحول مدى تدخل الحكومات ونوع ذلك التدخل .

ولابد هنا من ذكر موقفين لكينز فقد كتب فى جريدة التيمس مقالا فى عام ١٩٢٧ قال فيه انه لمن الخطأ الصارخ ما يزعمه بعض الناس من ان التاريخ يسجل تنافرا بين الاشتراكية والفردية . يريد بالفردية اضطلاع الأفراد فى النظام الرأسمالى بما تضطلع به الهيئات فى النظام الاشتراكى . اما موقفه الثانى فهو ما سطره فى أحد مصنفاته بمناسبة انتقال تشرشل من حزب الأحرار الى حزب المحافظين فقد علل تشرشل اعتناقه لمذهب المحافظين بقوله ان الكفاح المقبل سيكون كفاحا بين الرأسمالية والاشتراكية ونحن الرأسماليين نريد ان نكافح الى آخر رمق فى خنادق الرأسمالية وقد قال كينز معلقا على تشرشل لو ان جميع الذين يشاطرون رأى تشرشل من ان الكفاح المقبل هو كفاح بين الرأسمالية والاشتراكية لو ان هؤلاء جميعا خرجوا من حزب الأحرار لاستراح الحزب .

النظام الرأسمالى المستند الى قيام الأثمان التى تضطلع بالتوجيه بعد اذ تبين انه لا يتعارض مع الاشتراكية ولا مع التدخل السليم هو نظام لا يمكن أن يرقى الى مرتبته فى الأحكام نظام يقوم على انفراد طائفة من الناس بذلك التوجيه الشامل مهما أوتوا من حكمة وحنكة ، فهو نظام يتضافر فى تحريكه امم الأرض بملايينها وهو تعاونى فى لبه وجوهره ، وهو نظام يعمل من تلقاء نفسه فى صمت فلا يفتقر الى من يتولى ادارته من مكان مركزى . وهو نظام يكفل فى حدود معقولة او الى حد لا يمكن ان يدانيه فيه نظام بورقراطى مقابلة الرغبات بالانتاج ومقابلة الطلبات بالعروض واشباع رغبات المستهلك . ثم انه نظام يكفل قسطا من الحرية الفردية فى الاختيار لا يدانيه فيها نظام آخر فهو من هذه الناحية نظام ديموقراطى لكنه مع هذا كله ليس نظاما تكتنفه العصمة بل له شوائب ومثالب ومن آيات النقص فيه ما اسلفناه من انه نظام قد تهدر فيه حاجة غير ذوى اليسار من الأهلين ومن شوائبه قيام الاحتكار احيانا وحدوث الأزمات المالية وانكماش امكانيات تثمير المال وقيام التعطل عن العمل. ومشكلة التعطل هذه هى التى قامت من اجلها قيامة كينز وهى التى دفعته الى اخراج نظريته الى الوجود .

تدور نظرية كينز حول الطلب النافذ او الطلب الفعلى بحسبان ان هذا الطراز من الطلب هو وحده الذى يتحكم فى تشغيل الاجراء فان انخفض الطلب الفعلى تنج التعطل . والطلب الفعلى ينخفض بانخفاض ما يخصصه الجمهور من مال لقضاء حاجياتهم من سلع يشترونها أو خدمات تؤدى لهم . وقبل تفصيل هذه النظرية يجب أن يسترعى النظر الى الادخار بوصفه تعبيرا يحتمل معنيين .

ان انت اختزنت بعض مالك فانت مدخر لذلك المال لانك حرمت نفسك مختارا من مال عاجل لتنتفع به بعد اجل . وان انت ابتعت عقارا أو سندا فانت مدخر أيضا لأنك عجلت بمال يدر عليك دخلا آجلا على مر الزمن لكن القومية بأكملها لم تنتفع فى الحالتين . اما الادخار بالمعنى القومى أو بالمعنى الذى يعود بالنفع على الاقتصاد القومى فلا يكون الا بانشاء وتعمير واضافة الى الثروة العامة فان شيدت منزلا أو انشأت مصنعا فقد ادخرت لنفسك وادخرت للامة ايضا .

والادخار بمعناه الأول فيه اقتطاع مما يخصصه الأفراد من مال لقضاء الحوائج أما الادخار بالمعنى الثانى فلا يحمل هذا المحذور بل يحمل عكسه . وسأسمى النوع الأول اختزانا للمال .

وتتحصل نظرية كينز فى خمس نقاط :

أولا ــ أن دخول الناس على الجملة رهن بمدى ما ينفقه الناس على الجملة .

ثانيا ــ اذا أنفقت الدخول كلها واتسمت الأثمان بالاتزان لم تتأثر الدخول .

ثالثا ــ انفاق الدخول كلها لا يستطاع ما اختزن الناس شطراً من تلك الدخول .

رابعا ــ من طبائع الناس أن يختزنوا بعض ما لهم واختزانهم له يحدث فراغا يجب أن يملأ بأن يعاد الى التداول قدر من المال يحكى ما اختزن منه .

خامسا ــ ملء الفراغ لا يمكن أن يضطلع به الا هيئة حكومية اما عن طريق تثمير المال فى القطاع الحكومى واما عن طريق تشجيع الأهلين على التثمير واما عن طريق تشجيع الاستهلاك فاختزان المال يجب أن يقابله انفاق بقدره كيما يكفل الانفاق عمالة كاملة .

تزعم نظرية كينز ان الكلاسيكية تؤمن بأن الأمور تسير دائما ومن تلقاء نفسها فى اتجاه العمالة الكاملة والكينزية تتحدى هذه العقيدة وتؤمن بعكسها فهى ترى أن النظام الرأسمالى (بالمعنى الصحيح الذى سبق شرحه) تلابسه على الدوام حالة من التعطل

تختلف فى مدى اتساعها وانتشارها تبعا للظروف وقد يصل التعطل الى درجة يكون فيها شاملا . فالفرق بين موقف كينز وموقف الكلاسيكية كما يصفها كينز هى أن الكلاسيكية تنظر الى انتفاء التعطل على أنه الاصل والى التعطل على أنه طارىء أو عرضى فى حين أن كينز يرى أن التعطل أصل والعمالة استثناء من ذلك الأصل. وتحرير ذلك أن المال أو النقد له وظائف ثلاث: فهو أولا وسيلة للتعامل أو التبادل وهو ثانيا وحدة أو مقياس للقيمة وهو ثالثا وسيلة لاختزان القيم أو الثروات وهو يقول ان ثالثة الوظائف أهمها . واختزان الناس للقيم أو الثروة قد يتخذ شكل تشمير أموالهم فيما يدر عليهم الربح لكنه قد يتخذ أيضا شكل اختزان النقد العين أو الذهب العين وبما أن اختزان المال على هذه الصورة لا يؤتى ثمارا قط فلابد أن تكون هناك علة تجعل الناس يفضلون اختزان المال أحيانا على تشميره مع أن التشمير خير لهم . هذه العلة هى أن التشمير وان أدر الربح يحرم المشمر من مقدرة شرائية عاجلة فى حين أن المال الناجز ييسر لهم ذلك . وهذا ييسر بقدرة الناس فى بعض ظروفهم وله ثمن بمعنى أن استدراجهم الى تشمير المال أو حثهم على الخروج عن القدر الذى آثروا اختزانه لا يتأتى إلا اذا اقتضوا عنه جعلا . ويترتب على هذا أولا أن

اختزان المال فى ذاته يورث التعطل لما أسلفنا من الأسباب وثانيا ان الجعل الذى لا بد ان يقتضيه المختزنون كيما يخرجون من مالهم المخزون من شأنه أن يزيد سعر فائدة الاقراض وفى ذلك حد لامكانيات تثمير الأموال ، فينشأ عن ذلك افقار البلد وينشأ عنه أيضا تعطل ، فان وصل المجمل الذى يقتضيه المختزنون قدرا يرجح الربح الذى يدره تثمير المال نشأت حالة تستفحل فيها الأزمة فتبلغ درجة الكوارث .

ويذهب بعض الاقتصاديين الى أن الجديد فى نظرية كينز قليل وان نظرته الى الأشياء سبقه اليها الأولون من الكلاسيكيين أنفسهم وأورد ماجرجور أستاذ الاقتصاد بجامعة اكسفورد بعض مقتطفات من كتابات ساى وستوارت اذا تلوتها أشكل عليك الأمر بحيث تحسب أنك تتلو صفحة من صفحات كينز . قال ساى فى كتابه . ان المختزن من المال لا ينقص المال المخصص بالانفاق اذا أعيد المقدار المخزون الى التداول على صورة من صور التثمير أو الانتاج بل ان الأمر لعلى نقيض ذلك فان اعادته على تلك الصورة كفيلة بتجدد الاستهلاك وتكرره . يريد بذلك أن المال المختزن اذا لم يقابل بقدر يحكيه من مال يثمر كان مدعاة لحط المقدرة الشرائية وهى نظرية كينز بعينها . يقول ماجرجور

ان أول من فطن الى نقطة « الطالب الفعلى » بين الانكليز هوستوارت وكان عهده سابقا على عهد آدم سميث وقد قال ستوارت فيما قال أن الكساد يحل كلما قصر انفاق الأغنياء عن استيعاب مجهود الفقراء قالوا صدرت هذه الأقوال ونظائرها عن طائفة من الكلاسيكيين لكنها وردت عابرة جاءت فى عرض الحديث فذهبت مع الريح وأما الذى فعله كينز فهو أنه تعمق فى بحثها وجعل منها نظرية طويلة عريضة . لسنا نريد بهذا أن نبخس كينز حقه فهو مجدد بل عملاق بين المجددين لكن الذى يلفت النظر هنا أمور ثلاثة أولها أن القدر لم يبخل على الكلاسيكيين بهذا الرأى وثانيهما أن أصحاب هذا الرأى من الكلاسيكيين أشاروا بتدخل حكومى فى هذا الصدد وثالثها ولعله الأهم ما يقوله ماجرجور من أن الكلاسيكيين لم يزعموا أن العمالة أصل والتعطل فرع . مع أن مؤلفنا (فاينر) من الذين يسلمون بأن الكلاسيكيين كانوا يدينون بالرأى الذى يسنده كينز اليهم . وبعد فهذه خلافات فى الرأى لا يسلم منها علم أما الطرق التلقائية التى يقول مؤلفنا ان الكلاسيكيين كانوا يركنون اليها فى انهاء الأزمات فهى أن انخفاض سعر الفائدة يدفع الناس الى توقع ارتفاعها فيدفعهم ذلك الى تثمير المال وان اختزان المال ينتهى بحالة

يضيق الناس بها فيندفعون بعدها الى الانفاق والتشمير . وان ما تستتبعه الأزمات من هبوط الأسعار ينتهى بزيادة اقبال الناس على الشراء تحينا لفرصة الرخص ويزيد من اقبالهم أن رغباتهم كبتت طيلة الأزمة فتكاثرت حوائجهم اذ حالت الأمة دون طلبهم اياها . هذه نظرية كفلت انهاء الأزمات فيما مضى لكنها اليوم ان أفلحت فهى جد بطيئة على أنه لا تضارب بين الأخذ بها وبين الأخذ بأسباب العلاج العاجل .

يقول فاينر (المؤلف) ان الأمد استطال بأزمة سنة ١٩٣٠ وهى ما أسميناها بالكارثة الكبرى فاستفحل أمرها ونالت من الناس ما لم تنله أزمة من قبل وان لذلك أسبابا خاصة لم يعن كينز ببحثها ولم يتعرض لها مؤلفنا لأن المقام فى رأيه لا يتسع لها فما هى تلك الأسباب ؟

كانت أزمة دورية شديدة الوطأة حلت فى أعقاب الحرب الكبرى الأولى وهى فترة كان العالم فيها غير متهيىء لدفع غوائل الأزمات فقد كانت تسوده فوضى سياسية الى جانب الفوضى الاقتصادية وكان النقد فى جمهرة البلدان أبعد مايكون من الثبات والاستقرار . حصل أن روسيا عزلت عن بقية العالم فانقطع تيار التبادل التجارى فجأة بينها وبين بقية البلاد ثم قسمت

الامبراطورية النمساوية الى دويلات يقوم بين بعضها البعض ألوان من النزاع العنصرى القديم وتفصلها من بعضها البعض حواجز جمركية لم يكن لها وجود من قبل وشرعت كل من تلك الدويلات فى عنف واصرار فى الانكماش داخل حدودها الجمركية تحد ما استطاعت من حركة التجارة بينها وبين جاراتها . وفيينا التى كانت بلدا عظيما وعاصمة لدولة كبرى ومركزا لحركة تجارية عنيفة صارت بين عشية وضحاها فى حكم القرية التى لا منفذ لها وانفصلت اللورين عن بقية ألمانيا وانتزعت بولندا وبلاد البلطيق من روسيا كما انتزعت سيليزيا من ألمانيا وحيل بين المجر منتجة القمح وبين البلاد التى كانت تستورد منها القمح . أما النقد فقد كانت الفوضى فيه حائلا دون المبادلات المالية وتعذر نقل المال من بلد لآخر . وزاد فى المحنة ان الولايات المتحدة اختارت هذا الأوان بالذات فرفعت تعريفتها الجمركية مع أن الظرف كان يقتضيها أن تخفضها لا سيما أنها خرجت من الحرب لأول مرة فى تاريخها أمة دائنة وهذه كلها أحداث خلقت جوا مكهربا فيه اعوجاج وتوتر وركود اذ حدثت فى ابانه أزمة اشتدت وامتد أثرها ولو كانت من نوع الأزمات العابرة التى لا يكون لها وقع يذكر فى الظروف العادية فكيف بها وقد كانت

أزمة طاحنة . انقضت أزمة التضخم فى سنة ١٩٢٤ لكن استقرار النقد لم يكن محكما فى أوضاعه فقد أضفيت على عملات بعض البلاد قيمة اسمية أعلى من قيمتها الواقعية وأضفيت على عملات بعض البلاد قيمة اسمية أدنى من قيمتها الحقيقية. وتطلب الدفاع عن بعض العملات الضعيفة اتخاذ اجراءات صارمة وصلت فى بعض الدول كروسيا الى درجة منع استيراد السلع منعا باتا . وكان توزيع الذهب بين البلاد المفتقرة اليه لدعم احتياطياتها توزيعا غير متكافىء لا قسطاس فيه فكانت الولايات المتحدة وفرنسا وهما البلدان اللذان يضرب بهما المثل فى حيازة الذهب واكتناز القناطير المقنطرة منه من البلاد المستوردة له فى حين أن انكلترا كانت من مصدريه على غير مألوف عادتها . ولو أن الناس فطنت الى هذا الاعوجاج فشرعت فى تلافى آثاره لهان الأمر لكن الأمور جرت على نقيض ما كان ينبغى اذ استمرت الولايات المتحدة وفرنسا فى استيراد الذهب الى سنة ١٩٢٩ ثم ان ألمانيا وبولندا استدانتا من المال فى سبيل اصلاح أحوالهما ما عرض ميزان المدفوعات بالبلدين لضغط شديد اضطرهما الى تصدير السلع على أية صورة وبأى ثمن . وكان من أثر التضخم أن تبدل نظام توزيع الثروات بين الأهلين وارتفعت الضرائب ارتفاعا أطاح بدخول

الناس وكان أكثر الطبقات تأثرا الطبقات المتوسطة فانحطت مقدرتهم الشرائية انحطاطا انخفض على أثره الطلب على السلع فى داخلية البلاد .

هذه بعض الأحداث الشاذة التى أحسب أن فاينر يشير اليها وهى فى الحق أحداث جسام فلا غرو أن تكون قد استعصت حتى على الحلول الكينزية التى انضم مؤلفنا الى زمرة الأساتذة الذين عهدت اليهم الحكومة الأمريكية بدراسة الأحوال فتوفروا على الدرس وأشاروا بما أشاروا به على الحكومة الأمريكية فى ذلك الحين من حلول من الطراز الكينزى قبل أن يطالع كينز الناس بنظريته .

ان كان فى نظرية كينز جديد لا شك فى جدته فى الشطر الذى تصدى فيه للتعطل فهو ترتيب التعطل فى بعض مراحله على جمود سعر الفائدة وعدم استجابتها لعروض أصحاب المال . وسعر الفائدة كان ولا يزال مسألة خلافية بين الاقتصاديين ومن عجب أن المحدثين أنفسهم ومنهم كينز قبل تطليقه الكلاسيكية كانوا يعرفونها بأنها مكافأة الانتظار أو الصبر وهذا تعريف ما أنزل الله به من سلطان اذ ما شأن الاقتصاد فى مكافأة الصابر على صبره وما قيمة النظرية التى لا ترجع الى سبب علمى قبول المقترض

دفع الجعل الى المقرض . والحقيقة أن المال مستطاع بذله على صور شتى منها ما ينتفع بها منفق المال فور انفاقه ومنها ما لا تؤتى ثمارها الا بعد حين والناس فى طلب المال يوازنون بين الغرضين أو هم يوازنون بين الرغبة فى التعجيل والرغبة فى الامهال والتأجيل وفى ضوء تلك الموازنة يتحدد السعر ولعل أصدق تعريف للفائدة ما قدمه النمسوى بام بافرك اذ قال ان الفائدة ثمن حال عاجل لمنفعة آجلة . فئتان فئة تطلب مالا لشتى الأغراض ومنها التثمير يدفعهم الى طلبه ارتقابهم لمنفعة تعود عليهم ان هم أنشأوا وعمروا ويتحكم فى طلبهم المال من حيث كميته نوع الانشاء والتعمير فان كان التعمير من نوع يحتاج الى مال كثير طلبوا مالا كثيرا وان كان من نوع لا يحتاج الى مال كثير انكمشت طلباتهم . ويتحكم فى عرضهم السعر أو الجعل أو المقابل مقدار الربح المرتقب من تثمير المال فلا يرضيهم أن يرجع الجعل ما يدره عليهم العمل الذى طلبوا المال من أجله .

حصل عند انشاء السكك الحديدية لأول عهدها أن زاد سعر الفائدة لأن السكك الحديدية تحتاج لرؤوس أموال ضخمة لكن لما اخترع التلغراف اللاسلكى توقع الناس أن ينخفض سعر الفائدة لأن اللاسلكى اختراع فيه قصد فى النفقات بالقياس الى

وسائل المخابرات التى تقتضى مد الأسلاك عبر المحيطات .

وليس لسعر الفائدة اليوم من الشأن ما كان له فيما مضى لأن ألوانا كثيرة من تثمير المال تضطلع به الحكومة مدفوعة فيها لا بدافع الربح المادى المجرد بل بمقاييس لا تمت الى المادية الا بصلة ثانوية وكثيرا ما تضفى الحكومات أولوية على مشروعات تدر ربحا يسيرا على مشروعات تدر ربحا موفورا ولأن حكومات كثيرة أصبحت تبدل سعر الفائدة وفق نظريات لعلها استوحتها من آراء كينز فهى تخفض سعر الفائدة بفكرة أن الخفض يشجع المثمرين على تثمير مالهم ولقد اتبعت انكلترا فى وقت من الأوقات سياسة أسمتها سياسة المال الرخيص .

وخفض سعر الفائدة نوعان نوع يشمل القروض ذات الأجل القصير والخفض فى هذا الشق اجراء مصرفى يتولاه البنك من مزاياه بالنسبة للحكومة أنه يمكنها من الاستدانة بسعر زهيد ومن تحويلها ديونها القديمة الى ديون جديدة عبئها أقل . ونوع يشمل القروض ذات الأجل الطويل وهذا لا يتأتى الا بفرض القيود أو حبس الترخيص عمن يريد تثمير ماله فى غير طائفة محصورة مختارة وفى هذا توجيه للجهود شطر نواح بعينها .

اذا قبلت تعريف الفائدة بأنها جعل يدفعه رجل ينزل عن منفعة

عاجلة تقابلها منفعة آجلة عرفت أن الفكرة التى طالع كينز الناس بها من أن النقود قد يختزنها صاحبها لغير أغراض التشمير هى فكرة متضمنه فى التعريف النمساوى المتقدم ، ذلك بأن اختزان المال مهما تكن دوافعه هو فى عداد المنافع التى يأخذها مقرض المال فى حسبانه عند نزوله عنه طلبا للمقابل فميل الناس الى اختزان المال العين لا ينهض دليلا على ضلال نظرية الفائدة الا اذا قام التعريف على أساس التشمير مجردا مما عداه ، أى الا اذا زعمت النظرية أن سعر الفائدة رهن بالربح الذى يدره تشمير المال فى المنشآت ليس غير أما والنظرية شقان يمثل أحدهما المقرض وهو لا يتخلى عن ماله الا راغبا ثم هو فى رغبته مدفوع بعوامل شتى منها المنفعة التى يضفيها عليه احتفاظه بمال ناجز فالجديد فى الأمر انما هو تعليل جمود سعر الفائدة . أما أن يبلغ بالناس عشق اختزان المال لغير ما غرض الا اختزانه حدا يزيد بسببه سعر الفائدة عن ربح التشمير فلا يكاد يعقل الا اذا شحت وسائل التشمير أو انعدمت الثقة .

ولكينز نظرية أخرى فى أسباب التعطل مؤداها أن النظام الرأسمالى نظام دائم الحركة فاذا وقفت حركته أصابه الشلل ودوام حركته رهن بالاكتشافات الجديدة فى ميادين العلم وهى

أيضا رهن باكتشاف بقاع جديدة من الأرض وقد نضب فى رأيه المعينان اذ لم يبق من الأرض مالم يكتشف بعد أما الاختراعات العلمية التى تنهض بالفن وتتسع لتشمير المال فقد أصبحت دون ماكانت عليه طيلة القرن التاسع عشر وظاهر من هذا أنه كان يكتب قبل عهد الذرة والأقمار الصناعية وتعقيب الاقتصاديين على هذا هو أن النظام الرأسمالى نظام حركى . نعم وانه أيضا نظام ينقضى بزوال الحركة منه وان زوال الاكتشافات تطيح بحركته. يسلمون بكل هذا لكنهم لا يشاطرونه التشاؤم اذ لم يقم على تكهنات الرجل دليل من التاريخ ولا ينبغى أن يتخذ ضعف الاكتشافات فى عهد من العهود دليلا على دوام هذا الضعف أو استمراره ولقد أتت على العالم عهود ضعف تلتها عهود قوة فليس فيما حل من هزال فى عالم الاكتشافات جديد لم يألفه الناس وليس فيه ما يبعث الذعر أو ما هو من قبيل النذر وقد تحقق فألهم باكتشافات تبشر بالخير لم يأت القرن التاسع عشر بعشر معشارها .

أما انقضاء عهد الاكتشافات الجغرافية فيعوض عنه طموح الناس بمختلف طبقاتهم الى الرقى لا يستثنى منهم المتخلف والمتقدم وليس للرقى حد يقف عنده لا يتعداه بل ما بلغ قوم شأوا فى الرقى المادى الا طمعوا فى المزيد .

وقد أفرد جمهرة الاقتصاديين القدامى للتجارة الخارجيـــة بحثا أسموه نظرية التجارة الخارجية يقوم على مبدأ التخصص قالوا انه اذا صدر كل بلد من البلاد الى البلاد الأخرى سـلعا هو بحكم ظروفه مجتمعة أقدر على انتاجها من البلاد التى تصدر اليها تلك السلع واستورد كل بلد من البلاد الأخرى ماكانت تلك البلاد بحكم ظروفها أقدر على انتاجها من البلد المستورد ظفر كل فريق بمزايا تقسيم العمل . وهذا صحيح لولا أن ميزة التخصص هذه ليست وقفا على التجارة الخارجية بل هى تشمل التبـادل بأنواعه فى داخلية البلاد وفى خارجها وكل صفقة فيها بيع وشراء وكل تعامل يحتوى لونا من ألوان التخصص ويجمع ذلك قولك التعاون العالمى الذى ســبقت فشرحت الدور الذى يؤديه فى الكون . ولعل الذى دفع الكتاب الى ربط التجارة الخارجيـة بظاهرة التخصص أن احصاءات الصادرات والواردات تبرز هذا المعنى على صورة أكثر وضوحا وأقرب متناولا .

ويتفرع على ميزة التخصص المؤدى الى التعاون المؤدى بدوره الى وفرة الانتاج أن الحيلولة بين الناس وبين التخصص فيه اهدار للتعاون يتلوه خفض فى الرفاهية وهذا تخريج منطقى كان من أثره بروز مبدأ حرية التجارة الذى دانت به انكلترا أكثر من قرن

من الزمان وكان محور الخلاف بين الحزبين اللذين كانا يتناوبان الحكم بها . لكن صلاحية حرية التجارة تفترض أوضاعا كثيرة قلما تتحقق فى أوساطنا . فهى تفترض انتفاء البطالة وتفترض الى هذا كله أن عنصرى الانتاج من عمل ورأسمال ينتقلان فى يسر حيث يدعو داعى المنفعة أى أن العمال أحرار أولا فى الانتقال من عمل الى آخر كلما حلا لهم أن ينتقلوا وأنهم الى حريتهم هذه على قدر من الدراية المهنية تمكنهم من أن يبدلوا عملا بعمل ولو من غير جنسه وان رؤوس الأموال توظف فى مختلف مواطن التثمير وفق رغبة أصحابها لا يقف فى سبيلها حائل .

ثم ان حرية التجارة لا تؤتى ثمارها كاملة حتى بعد تحقق هذه الشروط الا اذا ضمن البلد المنتهج لها أن تعامله البلاد الأخرى بمثل ما يعاملها به .

على أن نظام الحماية صعب المركب ان أريد انتهاجه على وجه دائم وجب فيما وجب على منتهجه أن يتنبه الى أن يكون طلب البلاد الأجنبية على سلع بلاده قليل المرونة حتى لا يتأثر الطلب على تلك السلع كثيرا بفعل الضريبة الجمركية التى تفرضها البلاد الأجنبية وأن يكون طلب البلد الحامى على سلع البلاد التى يستورد منها حاجياته موفور المرونة بحيث ان فرضت على

استيرادها ضريبة ولو طفيفة كان لتلك الضريبة أثر حاد لمقدار ما يستورد منها على نقيض ما يراعى فى الضرائب التى تفرض بغية زيادة الدخل الجمركى مستقلا عن الحماية اذ فى هذه الحالة يجب أن يراعى فى اختيار السلع التى تفرض عليها الضريبة أن تكون من النوع الذى يكون الطلب عليها جامدا لا يتأثر بزيادة ثمن السلعة المترتبة على فرض الضريبة حتى لا يتأثر الدخل .

نظرة الناس الى الحماية الجمركية فيها تحمس للفكرة ولذلك التحمس أصول فى عقلية البشر . من هذه الأصول جهل الناس بنظام التخصص الذى ينطوى عليه التعامل بين الأمم وبين الأفراد وما يسديه ذلك النظام من نفع وما يحرم منه الناس ان حيل بينهم وبين استتبابه فاذا نظر الناس الى ضريبة لم ينظروا اليها فى ضوء ما تفوته عليهم من وسائل التيسير بسبب عرقلتها للتخصص والتعاون وانما نظروا اليها على أنها اجراء محدود النطاق ينسحب أثره فيما يتصورون على صاحب السلعة دون من عداه وصاحب السلعة هذا أجنبى عن البلاد والضريبة انما فرضت لحماية مواطن يستطيع فى ظلها أن ينافس ويصنع مالم يكن يستطيع صنعه فى غيبة الحماية وينسى الناس فى خضم التفكير أن الضريبة وان حمت صناعة بعينها فانما تحميها على حساب صناعات أخرى وان

الضريبة الحامية تثقل جمهور المستهلكين بعبء جديد والمستهلكون هم أيضا مواطنون وهذه كلها تفصيلات يجهلها جمهرة الناس أو يتجاهلونها أو لا يقدرونها قدرها فهى تفتقر الى شيء من البحث والتحليل غالبا ما يكون فوق متناول غالبيتهم .

ومن أسباب تحمس الجمهور للحماية ما انغرس فى عقلية الناس منذ القدم من أن الخير فى التصدير وأن الاستيراد شر مع أن ما يصدره البلد من سلع انما يمثل قوة ذلك البلد الشرائية وهى قوة لابد أن تتمخض فى النهاية عن شراء لسلع البلاد الأخرى فلا استيراد بغير تصدير وان صدرت فلا معدى عن اقتضاء المقابل وهو الاستيراد ولابد فى النهاية من تعادل صفقات التصدير بصفقات الاستيراد وان قللت من استيرادك قل تصديرك تبعا لذلك حتما . أما ما لاحظناه فى الأزمة الأخيرة من تهالك بعض الأمم على تشجيع التصدير بشتى الوسائل فان ذلك انما قصد به المسارعة فى أداء ديون تراكمت بسبب سلع استوردت أو خدمات أديت من قبل فكان هذا موقف انكلترا مثلا بعد الحرب ولم يكن تشجيع التصدير لميزة لابست التصدير دون الاستيراد ولا عن ايمان بأن الاستيراد سر بل كان استعجالا للتعادل بين الاجراءين وهو تعادل حالة الحرب دون تحققه .

ومن الأخطاء الشائعة أن الناس فى كثير من البلدان المتقدمة يخشون اذا هم سمحوا باستيراد السلع من البلاد التى تكون فيها أجور العمال زهيدة أن يقوم بين البلد المستورد والبلد المصدر تنافس غير مشروع يؤدى الى انحطاط الأجور فى البلد المستورد ووجه الخطأ أن ارتفاع الأجور فى البلد المتقدم انما جاء نتيجة لتقدمه وتفوقه فى الانتاج بل هو الأثر المادى لذلك التفوق أو الواقعة المادية المثبتة له . فلا خطر اذن على الأجور فى ذلك البلد من خفض الأجور فى البلد الآخر ما ظل التقدم ملازما للبلد المتفوق .

تستخدم الضرائب الحامية أحيانا كوسيلة للانقاذ من تعطل مفاجىء ذلك أن الحماية تحول استيراد بعض السلع فيقوم الأهلون فى أعقاب ما امتنع وروده من خارج البلاد بصنع ما يقوم بديلا بها وتستوعب الصناعة عددا من العمال فيخفف ذلك من حدة التعطل لكن المهم فى أمثال هذه الحالة هو أن تساق لا على أنها علاج دائم أو علاج لا ضرر منه بل على أنه مسكن مؤقت يحمل فى ثناياه الأضرار التى تصاحب الحماية وعلى أن الالتجاء الى هذه الوسيلة بحلوها ومرها شأنه شأن الالتجاء الى المسكنات لا يشفع له الا حدة الموقف وتعذر علاجه بغيرها .

واستخدمت الحماية فى دعم نقد منهار وكان هذا أيضا من قبيل المسكنات أما نظم النقد اليوم فكثير منها يقوم على ما هو أبلغ أثرا من الحماية وأوغل منها فى معنى القمع وهو حظر الاستيراد أو ما فى حكمه .

وقد يستطاع انشاء صناعات لم يكن لها وجود أو دعم صناعات ناشئة بوساطة فرض حماية ان كانت الصناعة من الصناعات ذات التفوق الخفى التى ان شد أزرها فترة من الزمن استطاعت بعد ذلك أن تنهض بغير عون .

لكن ان فرضت حماية فى مثل تلك الظروف كانت النتيجة :

أولا ــ كبت لاقتصاديات البلاد فى الفترة التى تظل فيها الحماية قائمة .

ثانيا ــ قد يساء اختيار الصناعات التى تنطبق عليها الشروط المحققة للغرض لأن المسألة لا تخلو من حدس والتنبؤ كثيرا مالا يصدق .

ثالثا ــ اذا ترعرعت الصناعة فى أحضان ضريبة حامية خيف أن تنهار الصناعة اذا رفعت عنها الحماية لأن الصناعة تكون قد وطدت نفسها فى ظل الحماية على ظروف تلك الحماية بحيث يصعب عليها أن تواجه ظروف امتناعها .

رابعا ـ ان الحماية قد تدفع أصحاب الصناعة المحمية الى الخمول بسبب اتكالهم عليها فتأتى بعكس الغرض .

خامسا ـ انه ما من حماية وضعت الا دامت واستقرت .

سادسا ـ ان تشجيع الصناعة يتحقق على وجه أتم عن طريق المنح منه عن طريق الحماية لأسباب منها أن سعر السلعة لا يتأثر بالمنحة فى حين أنه يتأثر بالضريبة ومنها أن العبء المترتب على المنحة يتحمله الجمهور بأكمله لأنه يدفع من حصيلة الضرائب العامة فى حين أن الضريبة الحامية يقع عبئها على مستهلك لاذنب له . ومنها أن سحب المنحة أو الغاءها أسهل متناولا من الناحية العملية من الغاء الحماية .

ويتفرع على نظرية التخصص أو تقسيم العمل أن من خطل الرأى أن يوجه بلد ناحية لم يتخصص فيها أو ناحية يكون البلد أقل أهلية لها منه لناحية أخرى . وفى هذا كلام كثير أسهب مؤلفنا فى شرحه اسهابا بدأ باظهار الخطأ فى قرن الزراعة بالفقر وفى الربط بينهما برباط العلة والمعلول فقال ان البلد انكان فقيرا وكان زراعيا فهو فقير لا لأنه زراعى بل لأن الزراعة فيه هزيلة ولولا الزراعة به لأوغل فى الفقر . والناس فى ربطهم الصناعة بالغنى نسوا أن الصناعة ان أغنت فانما تغنى لأن البلاد الصناعية

مهيأة للصناعة .

بديهى أن الصناعة وسيلة لا غاية ولا يمكن لعاقل أن يرمى من التصنيع الى قيام أبنية ضخمة بها مراجل تغلى ينبعث منها الدخان كثيفا كلما أنتجت سلعة أو أخرجت مصنوعا تكبدت البلاد من وراء انتاجه خسارة مادية وانما هدف العاقل ان أنشأ مصنعا أن تجنى البلاد من وراء مصنعه ربحا . فالربح المادى هو المحك الأوحد لصلاحية ما ينشأ من المصانع .

على أنه ليس معنى أن البلاد مهيأة للصناعة أن تتوافر بها المواد الأولية فلم يعد استعداد البلاد للنهوض صناعيا رهنا بتوافر تلك المواد بها وهذه سويسرا حيث لا فحم ولا حديد ولا قطن انتشرت بها الصناعات الثقيلة والدقيقة وصناعة الغزل والنسج وهذه هولاندا البلد الزراعى الصميم له فى معترك الصناعة نشاط ملحوظ . بل لقد تتوافر المواد الأولية ومع ذلك تظل الصناعة منحطة هزيلة فمصر حيث الحديد موفور والموقع الجغرافى ممتاز لم تزدهر بها الصناعة الى الحد المرغوب فلابد أن يكون لذلك أسباب .

للاستعمار فى ذلك دخل لا شك لأن الفاتح الأجنبى يعمل على تشجيع القطاع الزراعى ليضمن لنفسه التزود بالمواد الخام التى

يحتاج اليها فى صناعاته ولأن اقتصاديات المستعمر فى الغالب اقتصاديات صناعية يضيرها أن يقوم لها منافس فى المناطق الخاضعة له . لكن ليس معنى اقتران الاستعمار بالانحطاط الصناعى أن الصناعة تزدهر فور زوال الاستعمار أو فور تقلص ظل المستعمر كما لو كان الانحطاط آتيا من وجود المستعمر مجردا من كل ظاهرة له أو مجردا من كل نشاط يزاوله فى سبيل الاقلال من شأن الصناعة أو الحط من قدرها وانما قضى الاستعمار على الامكانيات الصناعية بوسائل وخطط وسياسة مرسومة فلابد من من دراسة ذلك كله ثم العمل على محو آثار الخطط التى وضعها لتنفيذ أغراضه . فانشاء الطرق والموانىء له شأن بقيام الصناعات وللتعليم شأن وللتدريب المهنى شأن وللصحة العامة شأن وهكذا والدقة تقتضينا أن نحدد الموقف وأن نرجع الانحطاط الصناعى الى الوسيلة المتعينة التى انتهجها المستعمر فان أرجعنا الانحطاط الى نقص فى التعليم تعهدنا التعليم بالاصلاح وان أرجعنا الانحطاط الى اهمال الصحة العامة عالجناها وهكذا فاذا تم ذلك كله فقد بلغنا مرحلة التمهيد ولم يعفنا ذلك من ضرورة العمل على قصر الصناعات التى يشرع فى اقامتها على ما كان منها مدرا للربح ولو كان آجلا .

كنا كغيرنا الى ما قبل الحرب العالمية نعتمد الى حد كبير على تثمير الأجانب لأموالهم فى بلادنا بالطريق المباشر لكن الوضع تبدل وأصبح تثمير المال يتم عن طريق الجهات الرسمية ولذلك التبديل أسباب منها اتساع رقعة التوجيه الاقتصادى وشيوع قيود النقد لهذا لم يكن اتجاه الحكومة المصرية الى ناحية تثمير المال عن طريق مؤسسة تقام لهذا الغرض بدعة من البدع بل كانت تلك المؤسسة ضرورة أملتها الظروف وكانت اقامتها اجراء يعوضنا عما يفوتنا اياه تقلص النشاط الفردى وخاصة الأجنبى منه . على أن هذا التعويض لا يحقق الغرض كاملا الا اذا استعين فى التثمير بالقروض الأجنبية كلما دعت الحاجة الى ذلك فليس بين الأمم أمة مهما كثر مالها تستغنى بمواردها عن التعاون مع بقية الأمم . هذه حقيقة تستند أولا الى موارد كل أمة على انفراد محدودة وتستند ثانيا الى أن العناصر التى يتم باستكمالها تحقيق مشروع ما كثيرا ما تكون مبعثرة فى أكثر من بلد واحد وتستند ثالثا الى أن موارد بلد ما مهما توافرت فهى بداهة أقل مما لو زيدت بموارد أخرى وتستند رابعا الى النظام التعاونى الصامت الذى يعم العالم من أقصاه الى أقصاه .

والالتجاء الى القروض الأجنبية فى تمويل المشروعات يتخصص

عن تثمير الأموال الأجنبية فيها بطـــريق غير مباشر ذلك بأن الأجنبى يستتر فى تلك المشروعات وراء قرضـــه فلا يظهر فيها متعاونا الا بوصفه مقرضا لا بوصفه مالكا أو مستغلا للمرفق . مضافا ذلك الى أن الاقتراض ينقص من عبئنا المالى اذ يجعـل نصيب الأجنبى مقصورا على فائدة القرض دون ربح المشروع ذاته . يقابل ذلك أننا ننفرد دون المقرض بعبء الخسارة ان حلت خسارة . على أن خسارة فى مشروع يعوضها ربح فى مشروع آخـر .

ان أمام التصنيع آفاقا متسعة ودور الحكومة أصبح شاملا للارشاد والتوجيه مضافا الى مقدرتها المستمدة من تملكها لكثير من مرافق البلاد مضافا الى نفوذ تفوقت به على الأفـراد فان أحسنت التوجيه وصلت الى نتائج باهرة . فقـــد استخدمت الحكومة خبراء تشيكوسلوفاكيا فى صنع الزجاج وهذا اجراء لم يكن يستطيعه الا الحكومة بما أوتيت من قوة . وصناعة الحديد كانت الحكومة بوصفها مالكة لمصادره أليق الهيئات بالقيام به . فالامكانيات مستوفاة والدلائل تبشر بخير لكن لا خير فى استباق الحوادث بل لابد من أن يكون الاتجاه سليما وبلدنا سـيظل النشاط الخاص لازمة من لوازمه اذ دور الحكومة فى الاقتصاديات

دور اضافى لا يريد الانفراد بنواحى النشاط لهذا كان متعينا ألا تمارس الحكومة نواحى النشاط على صورة تقطع السبيل على النشاط الفردى. ومما يقطع السبيل على النشاط الفردى اضطلاع الحكومة بمشروع لا تعنى فيه بجنى الربح المادى الذى هو هدف الأفراد اذا ما طرقوا نظائر له .

أنا وأنت والناس كافة نتحين الفرص لتثمير المال فاذا شرعنا فى انشاء مصنع للنعال أو المسامير مثلا فقد يمنعنا من تنفيذه ما نعلمه من احتمال قيام الحكومة بمثله غير آبهة للخسارة المالية أو قد يثنينا عنه ما نعلمه من أن الحكومة اذا اضطلعت بمثله فانما تفعل ذلك معتمدة فى جنى الربح على نوع من أنواع الاحتكار وعندى أن الاكتفاء الذاتى هو انتحار ذاتى وهو يتنافى مع أبسط مبادىء الاقتصاد التى تستند الى التعاون فى أوسع معانيه ثم ان الاكتفاء الذاتى غرض لا تستطيعه أمة الا بثمن باهظ ترجمته العملية فقر وعوز وحرمان . يشترط فى كل ما تضطلع به الحكومة من الصناعات وفى كل ما تشير به أو تشجع عليه أو توجه اليه ان يكون العمل مظنة ادرار الربح والا وقع العمل باطلا اللهم الا ان تستلزمه مقتضيات الدفع ، ان فى التصنيع السليم متسعا وهناك صناعات كثيرة يمكن أن تطرقها الحكومة مستهدفة

الربح المادى المحقق . أما اذا جعل التصنيع غرضا لذاته أو أنشئت الصناعات لغير ما غرض الا خلق الصـــناعات أو اذا أنشئت صناعات لا يتحقق فيها الربح الا باحتكار والا بتمييز فى المعاملة فان ذلك يكون وبالا .

ان التصنيع على غير الأسس الصحيحة المســتندة الى محك الربح المادى يكون مجلبة للفقر وأذهب معك الى أبعد المراحل لأثبت صحة هذا الرأى .

هب أنك أنشأت صناعة لا تدر ربحا متكلا فى تسويغ هــذا الاجراء على أن بالريف تعطلا مقنعا وأنك بانشائك لتلك الصناعة ستقضى على بعض ذلك التعطل .

هب أنك فعلت هذا ثم انظر الى قائمة الحساب تجد فى ناحية الأصول أنك حقيقة أوجدت عمــلا لبعض المتعطلين وأنك الى هذا أغدقت ربحا على عدد من أصحاب المال لكن ان أردت أن تعرف على حساب من وصلت الى هذا كان عليك أن تنظر الى ناحية الخصوم فان تدبرت تلك الناحية وجدت أنك ما جنيت الذى جنيته الا عن طريق اقتطاعه من عرق المستهلكين ولا يقلل من شأن ما يقتطع منهم على هذه الصورة أو يهون منه أنه قليــل تافه حتى لو كان قليلا تافها فهو خفض للدخول . ثم لا تنس أن

من المستهلكين من هم فى حاجة الى لقمة العيش، ولا ننس ثانيا أن التصنيع ليس مقصورا على صناعة أو صناعتين وان الاقتطاع من دخول الناس يتعدد بتعدد الصناعات التى تنشأ على هذه الصورة المصطنعة فيصبح العبء ثقيلا لا رحمة فيه ثم انه عبء لاتقابله منفعة .

والتجارة الخارجية وان تمخضت فى النهاية عن مقايضة فهى تنفذ بوساطة النقود ولقد ظل النقد فى معظم البلاد طيلة القرن التاسع عشر مؤسسا على الذهب اتخذته البلاد معيارا فما هو ذلك المعيار ؟.

لكل شىء مقياس ولكل مقياس وحدة فالمتر وحدة مقاس الطول والفدان مقياس للمساحة والطن مقياس للوزن فكان مفروضا بناء على هذا أن يكون مقياس النقد ثابتا أيضا لكن الذى حصل أنهم اتخذوا للنقد مقياسا متقلبا ذلك أنهم حددوا الوحدة بوزن ثابت من الذهب لا بقيمة ثابتة له . وهو اجراء وان شابه نقص من ناحية العدالة أكثر تمشيا مع طبيعة الناس فلو انهم حددوا المقياس بقيمة ثابتة للذهب بدلا من كمية ثابتة منه لسددت بعض الديون بعدد من الجنيهات أقل أو أكثر من العدد الذى اقترضه المدين . فقد تقترض مائة جنيه وتردها تسعين اذا زادت

قيمة الذهب عند حلول موعد أداء الدين بما يجعل القيمة الشرائية للمبلغ المسدد مساويا للقيمة الشرائية للمبلغ المقترض .

للذهب أصول فى أعماق التاريخ القديم ولعل لبريقه دخلا فى شيوعه فى العهود الخوالى لكنه مع هذا معدن لا يجد الناس خيرا منه مقياسا ما تواضع الناس على أن يكون المقياس وزنا بعينه من سلعة بعينها . فالناس فى الذهب ثلاثة رجال : رجل يمجد الذهب الى حد التأليه وهذا كافر فردوه ، ورجل يزعم أن الذهب مادة لا قيمة لها فى ذاتها وانها تستمد قيمتها مما اصطلح عليه الناس من اتخاذهم اياها معيارا للنقد وهذا واهم فنبهوه ، ورجل وسط بين هذا وذاك يؤمن بمزايا الذهب سلعة ومعيارا ولا يغالى فيهما .

ومن مزايا الذهب أنه أولا سلعة لا تبلى ولا تصدأ . وأنه ضخم القيمة (مقيسا الى السلع) بحيث اذا أردت أن ترسل منه ما قيمته بضعة آلاف من الجنيهات لم يتجاوز حد السبيكة ما نملأ به اليد الواحدة . ومن مزاياه أنه معدن له فى غير معترك النقد شأن فهو يستعمل فى مختلف الفنون ولا يحول دون شيوع استعماله فى سائرها الا فداحة ثمنه . ولو أنه كان أرخص مما هو لاستعمل فى الشناكل والأكر والأقفال والأوانى وهده

مزية يعتد بها لأنها مجلبة لاتزان القيمة فكلما مال الذهب الى الرخص استوعبته الفنون فحدت من انحطاط قيمته وكلما مال الى الارتفاع لفظته الفنون فحدت من مدى ارتفاعه ومن مزاياه أن مقدار ما يستخرج من مناجمه كل عام منسوبا الى المقدار الموجود منه قليل وهذه ظاهرة تتفرع على أن الذهب لا يبلى فالموجود منه باق على مر الزمن وهى أيضا ظاهرة تدعو الى اتزان القيمة ومن مزاياه أن مقدار ما يستخرج من مناجمه يتتبع فى انخفاضه وارتفاعه كلفة استخراجه فاذا عز الذهب وشح وكانت مصلحة العالم فى الاستزادة منه . تضافرت الأوضاع على خلق تلك الزيادة وتحرير ذلك أن ندرة الذهب يتلوها ارتفاع فى قيمته واذا كان الذهب هو مقياس القيمة قامت استحالة مادية دون أى تبدل فى قيمة الذهب مقيسا الى نفسه وانما تتبدل قيمته مقيسا الى مجموع السلع أى أن الذى يتبدل انما هو قيمته الشرائية وآية ارتفاع قيمته الشرائية انخفاض أثمان السلع فاذا عز الذهب انخفضت أثمان المواد التى يستعملها أصحاب المناجم فى استخراجه فيزيد الفائض الممثل لرجحان كفة المستخرج من الذهب على كفة نفقات استخراجه فيندفع أصحاب المناجم بدافع الربح الى استخراج كميات أوفر من ذى قبل فتلتقى مصلحتهم

الخاصة فى هذه الحالة بالمصلحة العامة لأنهم يزودون العالم بالذهب فى الوقت الذى يكون العالم فيه متعطشا لتلك الزيادة . وعكس ذلك يحصل اذا رخص الذهب وكانت مصلحة العالم فى الحد من استخراجه فان رخص ثمن الذهب يتمخض عن ارتفاع أثمان السلع ومنها السلع التى استخدمت فى استخراجه من المناجم فتزيد نفقات استخراجه فيثنى ذلك عزائم اصحاب المناجم عن استخراجه ويترتب على احجامهم نقص فى كمياته هو عين ما يتطلبه الموقف وهذه أيضا ظاهرة تدعو الى الاتزان اذ تحد من تقلب القيمة .

ومن مزايا الذهب أن له سوقا عالمية كانت طليقة ولا تزال كذلك الى حد كبير .

ومن مزاياه أن قيمة الوحدة الوزنية منه لا تتأثر بحجم السبيكة على خلاف ما هو ملحوظ فى الجواهر الكريمة مثلا فقطعة الماس اذا قطعت أجزاء انحطت قيمتها بحيث لو جمعت قيم الاجزاء منفردة ما بلغت قيمة الاصل أما الذهب فقيمة الرطل منه لا تتأثر مهما جزأت الرطل ولو بلغت تجزئتك له كسور الجرام ، ومن مزاياه أن الطلب عليه مرن وطلب الذهب له ثلاثة أسباب فهو اما أن يطلب لأغراض نقدية ، واما أن يطلب لأغراض

فنية ، أو صناعية ، واما أن يطلب للاختزان . ومعنى مرونة الطلب أنه كلما مالت ناحية من نواحى الطلب المذكورة الى الزيادة ولو كانت الزيادة طفيفة تأثرت قيمته بما يكفل وقف الزيادة عند حد محدود وهذه ظاهرة تدعو الى الاتزان .

ومعيار الذهب من الناحية التنفيذية أو العملية يستلزم :

أولا ــ تعهد الحكومة بتحويل ما يقدمه اليها الجمهور من سبائك الذهب الى نقد بالقيمة المحددة لــه بغير حــد محدود واطلاق الحرية فى تصدير الذهب واستيراده بغير حد أيضا .

فاذا تحقق هذان الشرطان امتد أثر المعيار الى الناحية الدولية. على نحو جعلت منه فى فترة من الفترات اداة طيعــة تلقائية . وهب أن بلدا زادت صادراته من السلع والخدمات على وارداته منهما فمعنى ذلك فى الغالب أن الفرق اتخذ شــكل واردات من الذهب .

وهذا الذهب يحدد أثره فى أسعار البلد المستورد له اذ يرفع أسعار السلع به فيثنى العزائم عن ابتياع الأجانب لســلع ذلك البلد ويدفع أهل ذلك البلد الى استيراد السلع الاجنبية لأن النسبة بين أثمانها والأثمان المحلية بعد ارتفاعها تزين لأهل البلد استيراد السلع الاجنبية فينعكس التيار ويعود التوازن . كان

ذلك محور الجهاز فى مقياس الذهب من ناحيته الدولية وظل الجهاز يعمل فى ثبات وتؤدة طيلة القرن التاسع عشر لا يكاد يأتيه الباطل اللهم الا ما يقال من أن انحطاط الأسعار بسبب خروج الذهب من بلد من البلاد يصاحبه انكماش لا يخلو من من ألم وضيق ، وما يقال أيضا عن ارتفاع الأثمان فى بلد من البلاد قد يؤدى الى استدراج رؤوس الأموال الى ذلك البلد بدلا من أن يؤدى الى انحسار الذهب عنه فتتضاعف القيمة .

ظل معيار الذهب يعمل بجهازه العالمى حتى أعلنت الحرب الكبرى الأولى فتدهورت الأنظمة بغير استثناء نظام الذهب ، وأهم من ذلك أنه بعد أن وضعت الحرب أوزارها فشلت الدول مرتين فى اعادة ذلك المعيار وقدسبقت فشرحت طائفة من الأسباب التى يمكن أن يعزى اليها ذلك الفشل حيث شرحت أسباب الأزمة الطاحنة التى بدت بأمريكا وامتدت آثارها الى بقية العالم واصطلح على تسميتها بالكارثة الكبرى ، ونظرة عابرة الى تلك الأسباب تقنعك أن سببا واحدا منها كفيل بالاطاحة بمعيار الذهب وناهيك بما استنته أمريكا مثلا من اختزان ما تستورده من الذهب مع أن أول فرض فى ذلك المعيار هو أن

يستعمل الذهب المستورد فى دعم الائتمان بما يورث زيادة فى الأسعار تورث بدورها زيادة فى استيراد السلع لينعكس اتجاه التيار . لكن اختزان الذهب وحبسه عن جهاز الائتمان من نتائجه أن يستمر التيار فى اتجاهه فيفلت الزمام . يضاف الى ذلك كله أولا أنه حلت بالعالم فترة قد تعود كان انتقال الأموال فيها تابعا لظروف لا شأن لها بميزان المدفوعات وهذه ظاهرة تنطوى على هدم ركن من أركان معيار الذهب الدولى ، لأن الذهب قد يلج بلدا رجحت به كفة الميزان فيزيدها رجحانا وقد ينزوى عن بلد هى فى حاجة اليه لاعادة التعادل بميزانها . وثانيا ان الأجور أصبحت بفضل النقابات جامدة لا تساير مقتضيات الانتاج فأصبحت الأثمان فى داخلية البلاد لا تطاوع الاوضاع الدولية مطاوعة تسمح بتصدير السلع كلما دعا الداعى الى تصديرها فى سبيل اعادة التوازن واذا عجز عن اعادة التوازن عن طريق تصدير السلع اضطر الى تصدير الذهب واذا صدر الذهب وانعدم السبب التلقائى الذى يوقف تصديره بعد فترة نضب معينه وأنهار المعيار .

شرحت بعض مزايا معيار الذهب وأحب أن أضيف اليها أنه معيار لا يفتقر فى ادارته الى كثير دراية فهو تلقائى سهل التناول

يستند الى سلعة ينزلها الناس من نفوسهم منزلة جليلة وقد أولوها ثقتهم فأصبحوا يطمئنون اليها ، والاطمئنان من دعائم الثقة . قيل فى تجريح المعيار انه مخلوق يسير وفق هوى الطبيعة الغاشمة ذلك أنه ليس معيارا ثابت القيمة بل هو كسائر السلع رهن بالعرض والطلب ولا سلطان للمرء لا عليهما ولا على نتيجة تفاعلهما وقد تتضافر العوامل على ارتفاع قيمة الذهب أو على تدهوره ، ويبقى العالم تحت رحمة قوى خفية لا يستطيع لها دفعا . ويجاب على هذا بأن العالم لم يكتشف بعد بديلا بالذهب مبرأ من الوصمة التى يوصم بها ولقد ولى معيار الذهب فماذا أعد العالم بديلا عنه ؟. الواقع أنه لم يعد شيئا . وجميع المحاولات التى أدت فى النهاية الى انشاء صندوق النقد الدولى لم تغن عنه فتيلا . والعالم اليوم مثله كمثل الفراشة التى تحوم حول النور تقترب منه حينا وتبعد عنه أحيانا .

انفردت الولايات المتحدة بمعيار يشبه معيار الذهب، يشبهه لأنها وضعت أسس ذلك المعيار كاملة ، لكنها أحازت لنفسها حرية الحيد عن تلك الأسس . فان قلت ان المعيار قائم لأنها لم تحد بعد عن الأسس التى وضعتها لم تقل الحق كله لأن احتمال الحيد قائم أيضا وهو كالسيف المصلت ، وان قلت ان المعيار ليس

قائما كان مدى الخطأ فى ذلك أن أمريكا مراعية لأسس معيار الذهب لم تحد عنه. ومهما يكن من أمر فالولايات المتحدة أقرب بلاد الأرض الى معيار الذهب ، وبقية البلاد انما تحوم حول سعر الدولار ، تحاول الاقتراب منه كلما اقتضتها الظروف فهى تسترشد به ، وعلى أن استرشادها ، واقتراب أسعار عملتها منه، يقوم على أسس معوجة . فان قلت ان الجنيه الاسترلينى يساوى كذا دولارا فى السوق فكان ينبغى أن يكون معنى ذلك أن هذا هو السعر الذى اذا أراد الناس أن يشتروا به دولارات أو سلعا دولارية استطاعوا ذلك بغير معقب وبغير حد مع أن الحقيقة بعيدة عن ذلك البعد كله فلم تعد سعر السوق مقياسا لمقدرة الشراء أو لثمن المبادلة وفى مقدور أى بلد يحظر الاستيراد أن يزيد قيمة النقد الأهلى فى السوق الأجنبية دون أن يستطيع أهل البلد أن يستغلوا ارتفاع سعر نقدهم هذا على النحو الذى يستطيعونه لو أن النقد كان قابلا للتحويل .

حصل بعد فشل معيار الذهب أن اتجه التفكير الى نظام يجمع بين الثبات وبين المرونة بمعنى أن يكون نظاما مؤسسا على سعر ثابت يراعى فيه ألا يذهب تعلق الناس بناحية الثبات الى حد ينسيهم عامل المرونة أى ألا يكون النظام يابسا فيكسر ،

بمثل هذا صرح اللوردكينز أمام وفد من الصحفيين فى بريتون وودز . وقد طالع الكتاب الجمهور فى أواخر الحرب العظمى الثانية بأكثر من مشروع فى هذا المعنى وأهم المشروعات على الاطلاق مشروعان أحدهما للورد كينز والآخر من صنع وزارة المالية الامريكية أطلق عليه اسم مشروع هوايت نسبة الى الموظف الذى كان يرأس القسم الذى اضطلع بوضع المشروع . وطريف بهذه المناسبة أن نذكر أن هوايت هذا ثبت عليه بعد وفاته تهمة الشيوعية .

والمشروعان متفقان على اقامة منشأة دولية تستطيع الدول فى كنفها أن تراقب أسعار نقدها على أن تلجأ الدول الى تلك المؤسسة تطلب منها العون كلما ألم بها ضيق أو شعرت بضغط مؤقت . والمشروعان متفقان على أن ثبات النقد أساسه أن تتعادل المدفوعات بين الدول وأن وسيلته أن يسلف الى البلد الذى أفلت منه زمام التعادل مؤقتا عون يمكنه من اصلاح شأنه .

وقد أنشىء فى النهاية صندوق النقد على الأسس الأمريكية وهى التى انفردت باقامة رأسمال ضخم من الذهب . والمهم فى ذلك كله أن المشروع لم يهدر الذهب بل أيده وانما خفف من

صرامته كمقياس للقيم . لكن الدول الى يومنا هذا لم تعمل بما جاء به اتفاق بريتون وودز كاملا اذ هى ماضية فى فرض القيود التى لم يجزها الاتفاق الا مشروطة وهى أيضا ماضية فى فى تشديد القيود مع انها مطالبة فى الاتفاق بالتدرج فى تخفيفها حتى توفق الى اقصائها .

على أن أمل اصلاح النقد فى ضوء الاتفاق وكنفه ــ أصبح اليوم أبعد منه فى أى زمن مضى ، اذ دول العالم باستثناء قلة منها منهمكة فى وضع خطط داخلية تكلفها فوق وسعها وينأى بنقدها عن المتانة التى كانت محط آمال القرن التاسع عشر ، والفرق بين موقف الناس من ضعف نقدهم اليوم وبين موقفهم من مثل هذا الضعف لو أنه حصل فى القرن الماضى أن الناس فى القرن التاسع عشر لو أنهم ووجهوا بمثل هذا الضعف لنظروا اليه على أنه حدث الأحداث وكارثة الكوارث ، أما قوم القرن العشرين فانهم يقابلونه بابتسامة فيها استهتار مرده الى أنهم فى شغل شاغل عن سعر النقد بما هم بسبيله من مجهود يعتقدون بالحق أو بالباطل أنه يكفل لهم فى داخلية البلاد حياة أكثر رغدا والى أنهم يعتقدون أنهم بتملكهم لزمام التجارة الخارجية بوسائلهم لا يضيرهم أن ينحرف سعر النقد عن الصراط أحيانا

والى أنهم يعلمون أنهم يستطيعون التحكم فى ذلك السعر عند الضرورة بقيود ، وان تحدت أوضاع السوق ، تيسر لهم سبل التخطيط الذى هو هدفهم الأعلى .

سنى اللقانى

١

النظرية الكلاسيكية للتجارة الدولية ومسائل اليوم

هذه محاضرة تمهيدية سأثير خلالها موضوعات عدة ثم أتبعها فى محاضرات تالية بشرح أوفى وسأجيئكم فى محاضرتى هـذه بنبأ النظرية الكلاسيكية للتجارة الدولية وهى نظرية أشهد أنها لا تصلح الصلاح كله فى الظروف الحاضرة لارشـاد من يبغى الاسترشاد بها فى شئون السياسة أو فى تدبير الشئون المالية . على أنى لم اجىء اليوم للنيل من النظرية الكلاسيكية بل جئت لأشيد بها لهذا فانى سائق اليكم فى هذه المحاضرة وما سيعقبها حججا تؤيد أن تلك النظرية لا يزال بها كثير مما هو خليق أن نهتدى به وأن ما برز بديلا بها من النظريات فى السنين الأخيرة سواء أكانت نظريات جديدة أم بعثا لنظريات سابقة نهضت لدى النظرية الكلاسيكية لم تكن جميعها آية للرقى العلمى .

وسأبين لكم فى خلال محاضراتى الدور الذى يمكن أن تؤديه النظرية الكلاسيكية فى رسم سياسة اقتصادية دولية لو ثبت أنها

نظرية اتسمت بالصواب ولو الى حد ، وسأبين لكم أيضا أنه و ثبت أنها نظرية فاسدة باطلة فان الاسترشاد بها يكون مجلبة لضرر لا يعوض .

وقبل أن أسوق أمثلة لنظريات بعينها فى هذا المعنى وقبل أن أنصب من نفسى حكما على مدى سلامة تلك النظريات ان هى اتخذت أسسا لقرارات او خطط استميحكم فى أن أسوق تحذيرا أنبه فيه الى الضرر الذى لا تسلم منه حتى النظريات التى يعتد بها أن أخذت بها الحكومات دون مراعاة لظاهرة تكمن فى النظريات كافة وهى أنها لا تصلح للتطبيق العملى الا اذا درست كل نظرية يراد تطبيقها فى ضوء ما قد تفتقر اليه من توسع أو صقل أو تعديل او تكييف تنهض بها الى حيث تستطيع مجابهة المشكلات المعقدة المتصلة بالحالة العملية التى هى مدار البحث .

ان النظريات دائما أسهل من الواقع . والنظرية وان بدت معقدة فهى فى الحقيقة مبسطة بالقياس الى مجموعة العوامل التى تلازم أية حالة واقعية بعينها سواء اكانت تلك العوامل من ملابسات الحالة الواقعية أم وسائلها أم أغراضها .

وسأقص عليكم طائفة من الأمثلة الجارية فى التبسيط الذى يعمد اليه النظريون فى غير تردد وهو تبسيط محفوف بأخطار

جسام لأهل السياسة من ذوى التبعات . والنظرى يغريه كثيرا أن يبدأ بعدد يسير من القضايا لأن ذلك يسهل عليه مهمةالتحليل ويمكنه فى يسر من الوصول الى اجابات محكمة محددة بل من الوصول الى تلك الاجابات فى أسلوب فنى دقيق وبوسائل لها روعة . وتؤازره فى اتباع هذا السبب عقيدة لها أصل عتيق لكنها عقيدة يحوطها الشك من ناحية تطبيقها على العلوم الاجتماعية مؤداها أن آية التقدم فى التحليل العلمى هى احلال الحلول المبسطة مكان الحلول المعقدة واحلال الاجابات المطلقة المحددة محل الاجابات المشروطة .

وفى علم الاقتصاد الحديث نلمس الميل الى الغلو فى التبسيط أكثر ما نلمسه فى التجريد ويتخذ هذا الميل أشكالا فهو تارة يقصر « المتغيرات الهامة » على أقل مما ينبغى أن يؤخذ فى الحسبان وتارة يتمخض التجريد عن اغفال طائفة من الأهداف الهامة ثم ان الذين يعمدون الى التجريد ينهجون فى ترتيب النتائج على القضايا أسلوبا لا يشفع له الا أن فيه قصدا للوقت والجهد والتفكير وليس بيننا اقتصادى نظرى لم يصادفه نموذج من بحث اتخذ غرضا فردا اضفى عليه واضعه صفة واحدة لا تقبل تبديلا ولا تعديلا الا من حيث الكم والمدى من مثل الرفاهية

المادية والرخاء . والنفع والتعادل . فأمثال هـذه النماذج تؤلف غالبية محصول الفن عندنا فى حين أن الشارع يجب أن يكون على الدوام متيقظا الى أن المسائل التى تواجهه ويقع عليه عبء المفاضلة بينها ليست بهذه البساطة بل كل مسألة منها مزيج من أغراض معقدة كثيرة لا يجمل أن يتنحى عن واحدة منها بل لابد له أن يوليها من البحث ما تستأهله . ونحن النظريين يدفعنا الاغراء فى تحاليلنا غالبا الى احتذاء النموذج الذى تكون فيه (س) دالة لـ (ص) فاذا عرضنا للطرائق الاحصائية عالجنا القضايا على صورة تجعل الدالات المتغيرة المفردة التى يفضى اليها التحليل تتخذ شكل خط مستقيم . وأشهد ان هذا الاجراء لا سند له لا من المنطق ولا من التجارب السليمة . وان اردنا ان نخرج بالدراسة الاقتصادية الى ما يجوز النطاق المدرسى وان نلج فى بحوثنا العالم كما هو كان علينا ان نتجنب هذا الطراز من التحليل.
أما ما يجاب به على هذا الانتقاد فهو ان التغيير ان كان فى الأصل قليلا فان الافتراضات التى يحتويها التبسيط ومنها تصوير التغيرات بخط مستقيم لا ينتج عنه الا خطأ هين وهذه حجة مردودة بأن كبريات المسائل المتصلة بالخطط السياسية قد انطوت على تغيرات ذات بال ولا مكان فيها للتغيرات الهزيلة

ان الانسان لا يعيش على الخبز فحسب . والسياسى لا معدى له عن الاستجابة الى ما يطالبه به ذووه مما يكون خارجا عن الاطار الاقتصادى الصرف . ولا جناح على الاقتصادى ان هو تنحى عن تقمص شخصية السياسى وبحسبه أن يزود السياسى بالرأى السليم من ناحية الوسائل والأهداف الاقتصادية فان قام بهذا المهم فقد أدى واجبه غير منقوص لكن فى عنقه للسياسى دينا هو ان يجعل تحليله للمسائل ودراسته لها اكثر ما تكون شمولا لكل ما يلابس الحالة التى هو بسبيل بحثها وان يكون على بينة من ان القصور يلازم بحوثه حتما فهذه شائبة لا مفر منها من واجبه ان ينبىء الناس بها وان ينبه ايضا الى أهمية النتائج التى قد تترتب على ما يكون قد أغفله من نقاط . ويجمل فى رأيى ان ننقاد طواعية لبعض دواعى الوسواس من ناحية ما نلمسه من ظاهرة التبسيط فى النماذج الاقتصادية بل ويحسن بنا أيضا أن نشكك الناس من غير الاقتصاديين فى أثر تلك الظاهرة فلقد وضح لكل ذى عينين ان العالم الحقيقى بات معقدا يجابه من الوسائل ما لا تتسع له الحلول المبسطة ذات المعالم المحددة .

لا انكر ان النظرى لابد له من التبسيط الى حد والسياسى نفسه لا يستطيع ان يأخذ فى اعتباره الملابسات كافة والمسائل

النظرية لا يمكن ان تكون فى عون المسائل العملية الا اذا عولجت قضاياها بعد تجريدها من بعض ملابساتها . لكن بشرط ألا يفضى التجريد الى تعكير البحث المتعين الذى هى بسبيله . اما كيف يتم هذا التجريد أو كيف يكون الحكم على ما ينبغى ومالا ينبغى أن يصرف النظر عن الاعتداد به فبعضه رهن بظروف موقوتة وليس هناك معيار أو فيصل فنى يمكن ان نسترشد به فى المفاضلة بين النماذج التى تطرح للبحث أو التحليل أو فى وضع نموذج يصلح لهما وانما العبرة بصيغة السؤال الذى يوجه الى الاقتصادى أو بالأحرى بالصيغة التى يجب أن يصاغ بها السؤال الذى يوجه الى الاقتصادى . ان مهنتنا كسائر المهن التى من جنسها تقتضينا — اذا طلب منا احد الناس رأيا — ان نزوده لا بالرأى الذى يتطلع اليه بل بالرأى الذى هو فى حاجة اليه . كما ان واجبنا يقتضينا ان نكون واقعيين . وكيما نكون كذلك يجب أن نظل مزودين بالمعلومات وان نحكم العقل فى وزن الأمور وقدرها . وان نخصص جهودنا للخدمة العامة ولا أقصد بذلك خدمة الحكومات بالذات اذ فى البلاد الديموقراطية لا ينصرف هذا التعبير الى خدمة الحكومة على سبيل الاثرة مطلقا .

وانى لأحسب أن المدرسة الكلاسيكية الانجليزية فى الاقتصاد

وخاصة ما اتصل منها بالتجارة الدولية أدت رسالتها أداء كاملا فى هذا المعنى وان لم تسلم من شائبة الغلو فى التبسيط فلقد حرصت ــ الى ما قبل عهد مارشال وعلى يد مارشال وكذلك على يد توسج ــ وهو رجل يقتضينا البحث ان ندمجه فى عداد معتنقى هذا المذهب . شأنه فى ذلك شأن جمهرة الاقتصاديين الامريكيين ــ حرصت على أن تظل على اتصال وثيق بالمسائل التى كان عامة الناس يضعونها فى المقام الأول من الأهمية . وكانت كلما عرضت للتجليل اتجهت نحو تلك المسائل ولم تلجأ الى مسائل من صنعها أو من نسج خيالها. فلقد اختصت ببحوثها المسائل التى كانت تعرض لعامة الناس وكانت تعالجها بأسلوبهم. ولم يكن من مصادفات القدر أن ريكاردو وسينيور وتورنز ومل جمعوا كلهم بين الاقتصاد والسياسة . ولا كان من قبيل المصادفات ان احسن ما قيل فى التجارة الدولية قيل فى سياق النقاش الذى دار حول مقترحات تشريعية بعينها . ولو تصفحت محاضر مجلس العموم البريطانى لوجدت ان المناقشات التى دارت بين جدران ذلك المجلس مصدر لا بأس به لاصول النظرية الكلاسيكية للتجارة الدولية .

واتصال تلك النظرية بمحيطها أى دأبها على اتخاذ امثلتها فى ذلك المحيط كان اتصالا مقترنا بظرفى الزمان والمكان فهى

اذن عرضة لأن يخطئها التوفيق اذا طبقت على أزمنة وامكنة أخرى ولقد وضح أن ما افترضته تلك النظرية في نماذجها أصبح لا ينطبق في هذا العصر على ظروف بلادها وانه لا ينطبق تماما ولم ينطبق في يوم من الأيام على البلاد المتخلفة .

كانت المدرسة الانجليزية الكلاسيكية كلما تصدت لمسألة طرقتها لا من الزاوية الانجليزية بل من زوايا متعددة . ولم يكن ذلك لأن الوطنية تعوزهم بل لأنهم وهم في صدد التقدم برأى يؤمنون بفائدته لبلادهم كانوا يعززونه بأنه يعود ايضا بالفائدة على العالم اجمع . ولهذا كانوا على الجملة وهم يعالجون المسائل في غير حاجة الى المفاضلة بين ناحيتها الوطنية وناحيتها الجماعية (التي تشمل بلادهم وغير بلادهم) ، واحسبهم قد اصابوا في هذا الى حد كبير في عهدهم . ومهما يكن من امر فقد وضح اليوم انه ليس بين من يقام لرأيهم وزن من الاقتصاديين وغير الاقتصاديين من بات يسلم بأن توافقا تلقائيا كاملا يقوم بين مصلحة بلد ما وبين مصلحة العالم كله بل ليس من بين من ذكرنا من يؤمن بان اتحاد المصلحتين ولو على سبيل العرض شرط لازم . فان طرأ ما يدفعنا الى محاولة التوفيق بين مختلف الأغراض المتنافرة فنحن بين ان نتحلى بالروية والاناة فنلتمس ذلك التوفيق في المساومة

والأخذ والمنح والتصالح وبين أن تتقمص العقلية الجماعية التى لا تسقط مصالح البلاد الأخرى من حسابها فنلجأ فى فض المنازعات التى تمس مصالحنا الوطنية الى الاحتكام الى سلطات ادارية ارفع مكانة من السلطات القومية تعف عن الاعتداد بالحدود الوطنية .

هذا خير وابقى من التعلق بالعقيـدة التى تنكر ان مختلف المصالح الوطنية قد ترتطم ببعضها البعض واصبحت الضرورة تقتضينا ـ من حيث لم تكن تقتضى اصحاب المدرسة الكلاسيكية ـ كلما عرضت مسألة تجارية مثلا ان نكون على بينة مما اذا كان المطلوب بحثها من الناحية الوطنية أم من الناحية المختلطة ؟

أما أصحاب المدرسة الانجليزية الكلاسيكية وأتبـاعهم من الأمريكان فكانوا اذا عرضت لهم مسألة للبحث لم يضرهم ان يغفلـوا فى بحثهم صلتها بالنواحى الاستراتيجية أو بناحية أمن الدولة. ولم يكن اغفالهم لتلك لنواحى بملصق بهم تهمة الابتعاد عن الحقائق أو عن محيطهم فقد كان مبدأ توازن القوى أو تعادلها من دعائم السياسة ومقوماتها فى القارة الأوروبية. وكانت سيادة البحار مكفولة للدولة الانجليزية وكان بحر المانش الذى يفصلها عن القارة كذلك كفيلا بسلامتها من أى عدوان يأتيها من تلك القارة. ولهذا كان الاقتصاديون الانجليز يصدرون أحكاما فى السياسة الاقتصادية

الأهلية لا يأبهون فيها لما قد يكون لتلك الأحكام من أثر استراتيجي. وكانوا لا يجهرون بأن الأوضاع الحربية قد تفتقر فيما تفتقر الى ناحيه اقتصادية وكانوا كلما توجهوا بالنصح والارشاد ضرب بارشاداتهم عرض الحائط لابتعادها عن حقائق الحياة لم يثنهم هذا عن المضى فيما هم بسبيله لأنهم يعلمون ان نصيحتهم ـ لو اخذ بها ـ لاتعرض بلادهم للخطر . أما الولايات المتحدة فلاسباب تختلف عن هذه وان كانت تشبهها كان موقفها يحكى موقف انجلترا . بل لعله كان أمعن منه فى هذا المعنى . وظل كذلك الى أن قامت الحرب العالمية الأولى . ولست فى حاجة الى التوسع فى اقامة الدليل على ان الموقف يختلف اليوم عنه فى ذلك العهد فى انجلترا والولايات المتحدة كلتيهما وفى كل بلد سواء أكان ذلك البلد تواقا الى التوسع ام كان بلدا لا يحدوه الطموح . ولا يختلف الوضع الا فى البلدان التى انقضى حولها فلم تعد تستطيع بمجهودها المنفرد الذود عن كيانها أو التزام الحياد فى حرب عالمية .

وكانت نظرة المدرسة الكلاسيكية تعتمد على طائفة من القضايا افترضت قيامها افتراضا هى ان الناس وفى زمرتهم رجال السياسة قد تحلوا بالاتزان وسداد الرأى وان الأهداف التى تتحقق عن طريق اتباع سياسة اهلية ليس منها ما هو اقرب الى

قلب الرجل المتزن ذى الرأى السديد من الرقى المادى وانانجع وسيلتين يتحقق بهما ذلك الرقى هما العمل الحر فى داخل البلاد وحرية التجارة فى معترك التعامل الدولى . ليس بيننا اليوم من لاتتضمن اغراضه رغبة فى ازدياد الرفاهية لكن جمهرة العالم بما فى ذلك انجلترا لم تعد تؤمن بنظام العمل الذى لا تشوب حريته شائبة من قيد سواء اكان ذلك فى داخلية البلاد أم فى التجارة الخارجية . كما أن غالبية الناس اصبحت ترحب بتضحية شطر من رفاهيتها فى سبيل الظفر باغراض غير مادية من مثل العدالة فى التوزيع ومثل المكانة الاجتماعية وانبت فى مشكله المغالبة بين الريف والحضر . والمغالبة بين النظم الديموقراطية والنظم التى يكون مصدرها سلطة شاملة أو يكون مردها الى وضع سياسى قوامه بطانة لبعض أفرادها على بعض درجات .

وأصحاب المدرسة الكلاسيكية الانجليزية ـ باستثناء فرد واحد هو مالتس ـ اغفلوا المراحل أو النتائج العاجلة للجهاز الاقتصادى والسياسة الاقتصادية خاصة ما اتصل منها بالارتباكات الدولية فى محيط العمالة والدخل . وقد بلغ اغفالهم لهذه النواحى فى بعض الأحيان مبلغ التجاهل التام لها بل قد وصل بهم الأمر الى أنهم انكروا وجودها وكان هذا نقصا معيبا من الناحية العلمية

أما من الناحية العملية فلم يكن لنقص النظرية الاقتصادية اثر شديد الا خلال فترة الاضطرابات التى لازمت حرب نابليون على أن الاقتصاد الانجليزى على الجملة لم تصبه أزمة شديدة الوقع ولا اصابه اختلال جسيم فى التوازن وكل ما احتاج اليه الساسة من ارشاد الاقتصاديين انما انصب على رسم خطط بعيدة المدى من مثل السياسة الضريبية والسياسة التجارية والتعليم ومعالجة الفقر المزمن .

والتبديل الجسيم الذى طرأ منذ الحرب العالمة الأولى كان تبديلا اندفع الناس فى أثره الى المطالبة بأجوبة عن أسئلة من نوع جديد وما فتىء الاقتصاديون يبحثون عما يجيبونهم به . ثم ان ارتفاع القدر السياسى للامم المنعوتة بالتخلف واقبال اهليها على التعبير عن مرادهم حمل الناس وخاصة أهل تلك البلاد على عدم التسليم بصحة النظريات التى تستلهم لهجتها وحججها من ظروف البلاد الصناعية المتقدمة التى ضربت فى الرفاهية المادية بسهم . ذات النظم الاجتماعية الثابتة . حملهم على عدم التسليم بنظريات لا تتخذ امثلتها الا من ظروف تلك البلاد ولا تنهج فى تحليل المسائل الا نهجا غير حركى . وكان من أثر الكارثة الاقتصادية العظمى التى حلت بالعالم فى اعقاب عام ١٩٣٠ ان الاقتصاديين

النظريين هجرتهم الجرأة التى كانت تدفعهم الى الاقلال من شأن ما يصيب العالم من تقلب فى أحوال التجارة ومن تعطل شامل عن العمل ومن خلل فى التوازن . والجمهور بطبعه شديد الحساسية للنتائج الماثلة الحالة لسان حاله يقول بحسبى ما انا فيه اليوم من نصب فاذا استغاث السياسى بالاقتصادى الكلاسيكى لم يجد عنده طلبته لأن الكلاسيكى لا يعرف من طرق العلاج الا ما اتصل بالنتائج الآجلة ان هو بسطها فقد حسب أنه ادى رسالته كاملة فى حين أن الأزمات الماحقة تتطلب علاجا عاجل الأثر تقرر وسائله فور الساعة . وهى وسائل لا تستقيم مع النظرة ذات المدى الطويل . وفى خلال الكارثة العظمى التى حلت بالعالم فى أعقاب سنة ١٩٣٠ أبت طائفة من الاقتصاديين فى اناء ملحوظ الا أن يعتمدوا على طرق تحليلية سندها التعادل الذى لا يرجى تحققه الا بعد مدى طويل فى علاج موقف من اظهر أعراضه تعطل شامل استفحلت شوكته وكان آخذا فى الازدياد . فنادى فيهم كينز منذرا محذرا ان تنبهوا ان الموت لمدركنا قبل ان يعود التعادل فى المدى الطويل . ولقد جاء ذلك التحذير فى وقته ثم انه تحذير كانت بعض الأوساط فى حاجة اليه وهو أيضا تحذير فيه نجدة لو فسر لا على أنه حجة تساق للنيل من طرق العلاج التى تستند

الى المدى الطويل أو على أنه رأى ينادى بتجاهل تلك الطرق أو نبذها ولا على أنه حجة تساق لاظهار ان بين النتائج العاجلة والآجلة تماثلا يغنينا عن التمييز بين هذه النتائج وتلك . بل على انه تحذير فيه تذكرة وتوكيد بان الأزمات الشداد تتطلب تحليلا يتناول المدى القصير .

ومن أسف ان كينز جاوز هذا المدلول فى تعقيبه وسايره فى ذلك بعض صحبه بل جاوزوا مرماه فنبذوا التقليد القديم الذى كان يستمسك بالتحليل الطويل المدى وبدلوا به مالم يخرج ن مؤداه عن تحليل قصير المدى وهم ينكرون ان اجراءهم هذا فيه اهدار وخيم العاقبة فى الأزمات . بل وفى كل الأوقات لطائفة من النتائج الآجلة التى تختلف اختلافا جوهريا عن النتائج العاجلة.

وانى أزعم فى اصرار وانا اعلم انى فى هذا على غير رأى الجمهور ان مذهب كينز الذى شرحه فى كتاب « النظرية العامة » لايعدو ان يكون وسيلة منقحة للتحليل القصير المدى . وأتباع كينز كانوا فى شرحهم أمعن منه تبيانا لهذا المذهب . وهو مذهب مسوق على انه بديل شامل بالطريقة الكلاسيكية التى تعتمد على التحليل الطويل المدى . مع ان واقع الأمر أن جمهرة ما احتواه ذلك المذهب لا يذكر بالفضل الا بحسبانه أسلوبا مكملا للتقليد

القديم لاحتوائه ناحية تعنى بالتحليل القصير المدى الذى خلا منه هذا التقليد .

وخلاصة مذهب كينز ـ فيما يعنينا منه فى بحثنا هذا ـ ان الأزمات قد تزمن وان التعطل الشامل عن العمل قد يستطيل أمده ويظل ما ظلت الأوضاع مستندة الى سوق حرة فيها منافسة ترك فيها حبل الأمور على غاربها (دع المقادير تجرى فى أعنتها) وان الاقتصاد المؤسس على هذه الأوضاع ليست له القوة التى تزعم النظرية الكلاسيكية انه متصف بها وتزعم أنها كفيلة من تلقاء نفسها وفى يسر وسرعة باصلاح خلل التوازن الذى ينشأ عنه التعطل الشامل وان التعطل على هذه الصورة الخطيرة قد يستطيل أمده ويصبح مزمنا مالم يسارع باتخاذ طرق علاجية تتولاها الحكومة . وهى بين طرق لم يبحثها الاقتصاديون القدامى وأخرى أشاروا بتجنبها اما لفساد المزعوم واما لعدم كفالتها بالغرض .

أما الطرق التلقائية التى اعتمد عليها الاقتصاديون القدامى فى انهاء الأزمات فى مدة لا تطول فكان أهمها ما يأتى : ارتقاب الارتفاع فى سعر الفائدة المنخفضة يدفع الناس الى تثمير المال ـ تكدس الأموال السائلة مقبسا ذلك التكدس بنسبة الأموال الى مجموع الثروة او الدخل يدفع الناس الى تمثير المال من ناحية

والى زيادة الانفاق من ناحية أخرى ـ قلة المخزون من السلع والارزاق وهبوطها الى ما دون المستوى المألوف يزيد اقبال الناس على طلبها ـ كبت الرغبات طيلة الأزمة وتكاثر الحوائج التى حالت الأزمة دون طلب الناس اياها تدفعهم الى اقتناء السلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية التى أصبح ممكنا صنعها بأقل من القيمة التى كانت تصنع بها قبلا ـ اعتقاد الناس فى أثر هبوط الأسعار بأنها آيلة الى ارتفاع من جديد يدفعهم الى تشمير المال والى التوسع فى شراء السلع الاستهلاكية .

كانت هذه العوامل كفيلة فيما مضى بانهاء الأزمات ونجحت فعلا فى انهاء الأزمات السابقة كافة لكن لأسباب متعددة من نوع خاص لا استطيع الخوض فيها فى هذه العجالة وهى أسباب لم يرق لكينز ولا لأتباعه ان يسبروها. طال الأمد بأزمنة سنة ١٩٣٠ واستفحل امرها ونالت من الناس مالم تنله منهم أزمة من قبل وكان من خصائصها أن آثارها لم تزل زوالا كاملا ، فلم يعد الأزدهار الى العالم الا منقوصا مشوبا ولم تجد فى الأزمة حتى طرائق العلاج الكينزية مع أنهم طبقوها على أوسع نطاق . على ان من تلك الأسباب ان المحافظين بين القوم حل بهم تشاؤم من الحلول الكينزية وخشوا ان تنتهى بعض مراحل تلك الحلول

بالأذى فى المدى الطويل . وكان الواجب بعد ان اخفقت الوسائل فى اعادة الرواج سريعا ان يعمد الى اجراءين : اولهما اعادةالنظر فى النظريات وثانيهما محاولة الكشف عن العوامل الشاذة التى لابست الأزمة . لكن الكينزيين عمدوا الى اول الاجراءين دون ثانيهما وتمخض نشاطهم عن ابراز نظرية جديدة نبذوا فيها كل ما استطاعوا نبذه من مقومـات النظرية القديمة . ورأيى انهم انساقوا فى ذلك بعاطفة تشوبها الهستريا دفعتهم اليها ظـروف الأزمة ــ كانت حالة مرضية سببها الانهيار العام وكان تأثر كينز بهذه الظروف ابلغ من تأثر الآخرين . لأنه كان قلقا بسـتعجل المناسبة التى يقطع بها كل صلة له بالنظرية التى رضع لبانها وتربى فى أحضانها فكان مدفوعا فى سلوكه بالمزاج اكثر مما كانمدفوعا بعامل الرغبة فى وزن الأمور وزنا مجردا عن الغرض .

وليس فى وسعى هنا ان اطيل البحث فى الطرق التى تذرع بها مذهب كينز فى التعريض بالاقتصاد المؤسس على التنافس منكرا أحيانا ان لذلك الاقتصاد قدرة تلقائية على اصلاح ما تلف ومارا احيانا أخرى مر الكرام بنظريات ذلك الاقتصاد لكنى مدل بطائفة من تلك الطرق مشفوعة بشرح للمهم منها .

يقول الاقتصاد المؤسس على التنـافس ان ارتقـاب الناس

للاحداث عرضة لأن ينقلب من ارتقاب يحدوه التشاؤم الى ارتقاب يحدوه التفاؤل لكن مذهب كينز يطرح هذا اطراحا بدعوى أن مزاج الناس حيادى على الدوام بمعنى ان الأثمان والأرباح وما اليها ان اتجهت وجهة بعينها وطد الناس انفسهم على ذلك الاتجاه وآمنوا بدوامه .

ينكر مذهب كينز أن الأزمات الدولية يصحبها تكدس فى الأموال السائلة بدعوى يخطئها التاريخ لا سيما اذا كان معيار النقد عملة معدنية، هذه الدعوى هى أن الأموال مقيسة بوحدات العمل تظل جامدة لا تبديل فيها بمعنى ان مقدار المال المكدس منسوبا الى الدخل السنوى والى مستوى الأسعار يظل على حاله — على ان نظرية كينز فى هذا الصدد تحققت لأسباب شاذة فى سنة ١٩٣٠ وما تلاها .

ينكر الكينزيون اكثر مما ينكر كينز نفسه ان لهبوط سعر الفائدة أثرا مستحبا فى اصلاح الحال وحجتهم ان الناس يساورهم تشاؤم من جراء ذلك الهبوط يغالون فيه فيحول دون استجابة رؤوس الأموال لتقلبات سعر الفائدة ويتجاهل الكينزيون ان سعر الفائدة لا هو بالمعيار الأساسى لتوافر رؤوس الأموال أو لندرتها ولا هو بالدافع الأكبر لتلك الأموال الى مواطن التشمير

وان رؤوس الأموال ان توافرت فان وفرتها تدعو الى تثميرها فسعر الفائدة ان تبع فى تقلبه صعودا وهبوطا مقدار رؤوس الأموال عادة فانما هو بهذا الوصف شبه مقياس لوفرة المال أو قلته لا عاملا اساسيا فى التثمير .

انكر كينز أن للاجور مرونة فى استجابتها لنداء العمل بل لقد ذهب بعض صحبه الى القول بان الاجور من حيث استجابتها لطلب العمل ليس لهـا من المرونة الانزر بل ان المـرونة فيها ايجابية بالمعنى الذى يقصده مارشال مما يترتب عليه فى رأى كينز ان الأجور مقومة بالنقد اذا هبطت فقد ينبنى على هبوطهـا ازدياد فى التعطل لا نقص فيه ولست أرى أن فائدة ترجى من مناقشة هذا القول الا ان يكون النقاش فى ضوء بحث يكشف النقاب عن العوامل التى تكيف عقول أصحاب المال والأعمـال وأمزجتهم وتتحكم فى توجيههم على انى لا أزال اعتقد ان فى ظروف القرن التاسع عشر فى ضوء ما نعلمه من ميول الناس وتفكيرهم فى ذلك العهد كان هبوط الأجور كفيلا بانهاء الأزمة خصوصـا اذا بلغ الهبوط حدا يعتقـد الناس انه الدرك الذى لا هبوط بعده لكن المرء اذا تفنن فى وصف ميول الناس وتمادى وفق هواه فى تعليل نظرتهم الى الأحداث ووصف ارتقابهم لها

استطاع ان يصل الى النتيجة التى يعنيه ان يصل اليها . واذن يكون دحض المزاعم بالشرح والايضاح فى هذه المرحلة مجهودا ضائعا سواء دعم الايضاح بالتحليل او بالاستقراء .

على انى على استعداد لكن فى تحفظ ان اسلم ان التحليل الكينزى قد أحسن تصويره واعداده كأداة تتخذ وسيلة لاسترعاء النظر الى ان التعجيل فى الانعاش مستطاع بالتدخل الحكومى اذا حلت أزمة شديدة لابسها شذوذ لكن من أسف ان جمهرة من الناس بينهم كثيرون من محترفى الاقتصاد تناولوا التحليل الكينزى على انه نظرية عامة يجب تطبيقها فى كل المناسبات وهذا فى رأيى خطأ يجر فى اذياله اخطاء جساما ومن هنا نشأ اقتراح لى أرى ان الحاجة تدعو الى الأخذ به مؤداه ان نتناول بالتحرير والصقل بعض عناصر النظرية الكلاسيكية وهى بين عناصر اغفلها كينز فى نظريته وبين عناصر قلل من شأنها اقلالا لا ينبغى وان ندمج تلك العناصر فى طائفة مختارة من نظريات كينز الايجابية التى جاد بها على الفن واحتوت جديدا فى ميدان التحليل العلمى. وسأشرح فى محاضرة تالية كيف وصلت الى هذه النتيجة فى التجارة الدولية مبرزا فى هذا المعنى العلاقة بين طريقة كينز فى التحليل وبين التحليل على الطريقة الكلاسيكية . وقبل أن أنتقل

الى نقاط اخرى احب ان ابين بجلاء ان انتقادى لنظرية كينز من حيث تطبيقها على الأزمات ليس معناه انني أرفض الأخذ بما أثاره كينز من انه اذا حلت ازمة وخيف ان تستفحل تعين على الحكومة أن تتدخل باجراءات علاجية فلم يكن كينز أصل هذه النظرية ولا خالقها بل لقد حصل فى اثناء الأزمة الكبرى ان تضافرت جهود طائفة من الاقتصاديين كنت فى عدادهم وضمتنى صفوفهم فتناولنا الحالة بالعلاج قبل ان يفكر كينز فى هذه الوسائل وعلى نطاق اوسع مما وصل اليه كينز بعد ذلك فى نظرياته .

ولقد سبقت فذكرت ان من المميزات التى تظهر الاقتصاد الكلاسيكى بمظهر الفن الذى استنفد اغراضه أو الفن الذى انعدم فيه التجاوب مع محيطه انه اقتصاد سكونى لا حركى وانه اتجه بكلياته الى أوضاع البلاد المتقدمة صناعيا ذات الدخل المرتفع والى حاجاتها والى كل ما يرضيها دون ماعداها. وفى مستهل القرن التاسع عشر انبرى لنقد النظرية الكلاسيكية لهذا السبب الاقتصادى الألمانى فريدريك لست وشايعه فى ذلك أتباع له فى البلاد الأوربية المتخلفة نوعا وقد نشأت فى البلاد المنعوتة بالتخلف وفى الأوساط المعنية بالرقى أو النمو فى البلاد المتقدمة نظرية ليستيه فى بزتها وان يكن لست أصلها أو مصدرها وهى نظرية

لها فى تلك البلاد شأن وهى بسبيل الانتشار . نظرتها الى العقيدة الكلاسيكية نظرة تحد سافر ، وسأعرج فى غضون محاضراتى المقبلة على نظرية النمو أو الرقى .

ثم ان تطورات طرأت على الأجهزة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية جعلت من النظرية الكلاسيكية نظرية ولى عهدها وانقضى ما لم تعدل بما يكفل استقامتها مع التطورات الجديدة فزوال المنافسة الفعالة ومرونة الأثمان ثم قيام اجهزة مركزية للتخطيط على نطاق يشمل اقطارا بجملتها وقيام مؤسسات دولية فى المعترك الاقتصادى كصندوق النقد الدولى والبنك الدولى للانشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتجارة الخارجية والوكالات التى نشأت نتيجة لبرنامج الاعانة الامريكية لأوربا كل أولئك جعلت من التجارة الدولية جهازا يختلف الاختلاف كله عن جهاز القرن التاسع عشر الذى لم تنشأ النظرية الكلاسيكية الا عن طريقه وفى كنفه ولم تشتغل بغير مسائله . كذلك اختفى معيار الذهب وحلت محله معايير أخرى بعضها ربط بمعايير النقد ببعض الدول وبعضها احتوته قيود المراقبة وبعضها ترك طليقا يتقلب وفق ظروفه وزيدت قيود التجارة واتخذت اشكالا جديدة من مثل نظام الحصص ورخص الاستيراد وتوزيع العملة الأجنبية

بالقسط ونظام المقايضة والاحتكارات الحكومية ولم يعد الناس يحترمون ما التزموا به من عدم التمييز بين مختلف الدول فيما يقيمونه من الحواجز التجارية وكل ما بقى من نظام الدولة الاكثر امتيازا ذكريات واحلام واصبح العالم يشكو مما يبدو انه تضخم مزمن والتضخم اما ان يكون متعمدا واما أن يكون مرده الى ضعف حكومى أو نقص فى الكفاية الحكومية واما الى ظروف نقدية متصلة بالحالة النفسية حالة تأثرها بالضغط الاقتصادى وسأعرج على كل هذه النتائج وعلى أثرها فى التجارة الدولية لكنى مول بعضا منها عناية خاصة فأتولاها بالشرح المستطيل .

ولابد للاقتصادى ان يلتمس كثيرا من قضاياه فى جمعية علوم غير علمه وحبذا لو سلم اصحاب تلك العلوم بان من واجبهم ان يزودونا بقضايا من لدنهم كلما طلبنا ذلك منهم فلقد كنا فيما مضى نضع تلك القضايا معتمدين فى ذلك على انفسنا بالرغم من تجردنا الفنى مما يؤهلنا لهذا العمل. مثال ذلك نظرية تناقص الغلة، اذ هذه نظرية فنية صرف ، ولعلها تتصل بالكيمياء الزراعية أو بالهندسة الانتاجية ومهما تكن فهى ليست اقتصادا وانما سبق الاقتصاديون الاختصاصيين فى اكتشاف تلك النظرية لأن الاقتصاديين لمسوا حاجتهم اليها فى عهد كانت فيه الهندسة

الزراعية والكيمياء الزراعية فى طور بدائى فطبق تلك النظرية أول من طبقها من الاقتصاديين تورجو وجماعة المدرسة الكلاسيكية الانجليزية لأول عهدهم. ولقد استعار هذه النظرية من الاقتصاديين ونسب الفضل فيها اليهم يوستوس ليبك صاحب السبق فى الكيمياء الزراعية وكان الأولى ان يستعيرها الاقتصاديون من الزراعيين ومثل هذا يقال فى نظرية المنفعة المتناقصة فهى نظرية تمت بصلة الى علم النفس وتتخذ اساسا للحجج الاقتصادية التى ترد الى ذلك العلم ويرجع الفضل فى اكتشافها لعلماء الاقتصاد وكان ادعى ان يكون علماء النفس هم مبتكريها .

ويحسن الا نغفل الاتصال بالعلوم التى تمت الى علم الاقتصاد بصلة الجوار والقربى لتأخذ عنها ما قد يصلح ان تتخذه اساسا لتحاليلنا ولتكون بمنجاة مما قد يؤدى اليه الاغفال من وضع قضايا من نوع نحن أقل أهلية من أصحاب تلك العلوم للحكم على سلامتها فننساق سوقا الى النتائج نرتبها على اصول خاطئة أو ناقصة لا تفى بالغرض .

مثل واحد اسوقه فى هذه المناسبة يشير الى ما آل اليه اغفالنا للنتائج التى توصل اليها بعض العلماء وخاصة علماء الاجتماع ووصف الانسان اذ ادى الى ان بعض نظريات الاقتصاد

صبت فى قالب اجوف وقد استعرت المثل من موقف لزميل فى الاقتصاد اكن احتراما موفورا لعلمه وشخصه هو الاستاذبرتيل أوهلن . واحب ان أنبه القارىء الى أن المثل ليس عنوانا على اعمال الرجل ولا هو بالمثـــل الذى ينم عن طابعه فى البحث بل الصحيح هو العكس .

النظرية الكلاسيكية الانجليزية للتجارة الدولية وهى نظرية أهم أغراضها الارشاد الى ما يتصل بالسياسة التجارية والنقدية بل لعل اغراضها لا تتعدى ذلك القدر جرت على تعريف نظـرية الكلفة النسبية كما لو لم يكن للانتاج الا عنصر واحد هو عنصر العمل . جرت النظرية الـكلاسيكية على هـدا الطراز من باب التبسيط ليس الا وهو تعبير ان اخذ بمدلوله الظاهر ولم يؤخذ به على انه تبسيط حال دون البحث فى النتائج المترتبة على ما قد يكون متوافرا فى بعض أوساط المعمورة من عناصر الانتـاج الأخرى لكن يشفع للنظرية الكلاسيكية انها ذكرت عنصر العمل ولم تطلقه بل قيدته بان وصفته بالعمل المجدى أو المنقذ أو الفعال ووكدت المعنى المراد بان قسمت العمل الى انواع ودرجات وتبعها فى ذلك تاوزج اذ اتخذ من الفروق فى نوع العمل ودرجته عاملا اساسيا فى تفسير الفروق بين بلد وبلد من حيث النمو الاقتصادى

وبديهى انك اذا قصرت عنصر العمل على ما كان منه ناجزا أو مجديا وجعلت العمل بعضه فوق بعض درجات فى ظل هذا الوصف، فقد ادخلت فى حسابك ضمنا لانصا اثر عناصر الانتاج الاخرى لأنه اذا رجح انتاج عمل فى بلد انتاج عمل يحكبه فى بلد آخر فمرد ذلك الى استعانة العمل الراجح بعناصر اخرى واذن فذكر المدرسة الكلاسيكية للعمل منعوتا هكذا فى سياق تعريفها لنظرية الكلفة النسبية ، لا اهدار فيه لدور تلك العناصر ولا لمكانها من التعريف . وقد نشر استاذ سويدى آخر له مكانة مرموقة كان فيما اعلم استاذا لاوهلن هو الاستاذ هكشر مقالا لم يسبقه الى معناه كاتب شرح فيه نظرية الكلفة النسبية وخص فيها بالذكر ان العبرة انما هى بتوافر عناصر الانتاج من حيث كمياتها النسبية فكان ادعى باوهلن ان يربط بين نظرية هكشر المسندة الى كميات العناصر النسبية وبين النظرية الكلاسيكية المستندة الى نوع تلك العناصر لكنه بدلا من ان ينحو هذا النحو اتخذ من بحث هكشر أداة لتجريح النظرية الكلاسيكية .

لن احاول هنا تفسير الباعث لاوهلن على انتهاج هذا المنهج ولكنى انتهز هذه الفرصة من جديد لأنبه الى نزعة اتصف بها الاقتصاديون محصلها انه كلما خطر خاطر لاحدهم حاول ان

يجعل منه نظرية قائمة بذاتها وان يحلها محل اخرى بدلا من ان يدمجها فى سابقاتها او نظيراتها استكمالا لها . وطريقة اوهلن فيما حسبه اثباتا للخطأ الذى وقعت فيه المدرسة الكلاسيكية اذ خصصت وقيدت عنصر العمل بما قيدته به من النعوت التى سلف ذكرها انما اسوقها للتنبيه والتحذير لا على انها مثل يحتذى .

والطريقة التى يقدم بها اوهلن نظريته فى التجارة الدولية هى انه يلجأ الى معادلات جبرية من نموذج مدرسة لوزان وفى هدوء عجيب يفترض أن كل جماعة من الجماعات المكونة لوحدات من عناصر معينة كعنصر العمل تحكى مثيلاتها فى النوع محاكاة تامة فى كل مكان مما ينبنى عليه ان دالات الانتاج تتعادل فيما بينها كذلك فى كل مكان اذا قومت بهذا المقياس المشترك وهو تعبير يشوبه انه لا يدخل فى الحساب اثر الاختلافات فى صفات عناصر الانتاج بين منطقة واخرى . يسوق هذه الفروض التعسفية فى اطار من نموذج وهمى ثم يطبقها على اوضاعنا الواقعية .

اذا طلب منى ان أفسر الفروق فى درجة النمو أو الرقى الاقتصادى أو فى مستوى الدخول ونصيب الفرد منها فى مختلف البقاع فانى اتبع طريقة اوهلن وهكشر فى تركيز البحث فى الفروق بين ما تملكه كل دولة وأخرى من عناصر الانتاج لكنى أرفض أن

اساير اوهلن فى اغفاله اثر الاختلافات بين صفات عناصر الانتاج بين دولة واخرى وارفض كذلك مسايرته فى اغفال منزلة تلك العناصر من النعوت التى قيدت بها المدرسة الكلاسيكية عنصر العمل ولا ادعى انى اوتيت علما استطيع به وزن الأثر المترتب على اغفال ما اغفله اوهلن لكنى ازعم ان الضرورة لا تقتضينا ان نحيط بهذا الأثر علما .

كلما تصدى اقتصادى لبحث مميزات عناصر الانتاج وتحديد الفروق بينها فهو انما يبحث امورا اختص بالمقدرة على التعمق ببحثها علماء من طراز آخر كالزراعيين وعلماء السياسة والهندسة والجغرافيا والجيولوجيا واكثر من هؤلاء جميعا علماء الاجتماع وعلماء وصف الانسان فليس لغير هؤلاء من المؤهلات المهنيـة ما يهيئهم لتلك البحوث وعلى الاقتصادى ان يسترشد بها وان يستعير المعرفة من اصحابها ولكن يجب عليه ايضا ان يعلم وان يعلن على رؤوس الأشهاد أن النمو ليس رهنا بزيادة فى رأس المال أو باتساع فى الرقعة أو بوفرة فى مقدار الفحم الكامن فى اليابسة بل هو رهن بهذا كله مزيدا بالتنظيم المجدى والجهد اليدوى يطلبان عن طريق رقى التعليم وتحسين الصحة والنظم السياسية والاجتماعية فان لم يفعل فانه واجد نفسه ملصقا تهمة الفقـر

الجماعى بظروف مادية لا حول للانسان فى ردها ولا عاصم منها او انه ملصقها بعوامل خارجة عن محور الاقتصاد القومى ناسيا ان عناصر أخرى تحمل معظم الوزر وهى العناصر الانسانية السياسية والاجتماعية والأدبية .

٢
الاتجاهات الحديثة فى نظرية الجهاز الحركى للتجارة الدولية

سأعالج فى هذه المحاضرة موضوع الاتجاهات الحديثة فى الجهاز الحركى الذى يحدث أثره فى ميزان المدفوعات فيعمل اما على ابقائه فى حالة توازن واما على اعادة التوازن اليه اذا اختل توازنه وسأعالج كذلك مسألة أخرى تجمعها بهذه صلة الفكر وهى سعر تبادل النقد فى غيبة معيار الذهب .

تقول النظرية الكلاسيكية فى هذا المعنى انه اذا اضطرب التوازن فى كفتى المدفوعات فى بلد يجرى العمل فيه وفق أصول معيار الذهب انبرت فيه قوى تعمل من تلقاء نفسها على اعادة التوازن ولنفرض أن الاضطراب اتخذ شكل فرض تعويضات سنوية متساوية أى أن الاضطراب جاء نتيجة لفرض تلك التعويضات .

تقول النظرية الكلاسيكية اذا حدث هذا فان تسوية الموقف

تتم على أربع مراحل كل مرحلة منها تنطوى على اتجاهات فى البلد الدافع تضاد الاتجاهات فى البلد المدفوع له . ولتبسيط الشرح سنجتزىء من هذا بايضاح ما هو مفروض حصوله فى البلد الدافع وحده . المرحلة الأولى أن سعر التبادل لنقد البلد الدافع يهبط الى الحد الذى يفضل معه ذلك البلد دفع المبلغ المطلوب منه ذهبا عينا الى البلد الدائن . والمرحلة الثانية أن يبعث البلد المدين الى البلد الدائن ذلك الذهب سبائك أو نقدا ذهبيا فيهبط بذلك احتياطى الذهب فى مصارف البلد المدين . والمرحلة الثالثة أن تهبط فى البلد المدين أثمان سلع التصدير والسلع المتداولة فى الأسواق نتيجة لهبوط المعروض من النقد (وفى بعض الشروح الكلاسيكية يزيدون على ما تقدم أن الدخول المقيسة بالنقد تهبط هى أيضا فى البلد المدين ويقل الطلب بوجه عام نتيجة لهبوط المال المخصص بالانفاق) والمرحلة الرابعة والأخيرة هى أن الواردات الى البلد المدين تقل فى حين تكثر الصادرات منها . أما أن الواردات تقل فسببه أن هبوط سعر النقد مقيسا بالنقد الأجنبى يرفع ثمن الواردات وأما أن الصادرات تكثر فمرده الى أن ذلك الهبوط يجعل ثمن سلع البلد المدين سواء أكانت تلك السلع مما يصدر أو مما هو متداول فى أسواقها

أرخص نسبيا مقيسا بالنقد الأجنبى (ويزيد بعض شراحهم فى هذا الصدد أن من أسباب انخفاض الواردات وزيادة الصادرات انخفاض الدخول) وتستمر هذه التيارات فى حركة الذهب ويستمر الهبوط فى أسعار السلع المحلية مقيسة بأسعار السلع الأجنبية (وفى الدخول) حتى تتعادل الصادرات والواردات بما فى ذلك التعويضات المفروضة ويستمر التعادل قائما ما فرضت التعويضات فان لم يطرأ جديد وقف تدفق الذهب ولم تعد تتأثر الأثمان والدخول بمؤثرات جديدة .

هذا وصف مقتضب مركز وهو أيضا وصف مبسط للنظرية الكلاسيكية لكنه يتضمن كل ما تعوزنا معرفته فى صدد هذا البحث . اذا فسر هذا الوصف على أنه يعنى أن الأحداث التى وصفتها تجرى فى هوادة وأن التعادل يتم على صورة لا احتكاك فيها كانت النظرية أهلا للنقد العنيف لأنها تكون افترضت بهذا التفسير قيام مرونة فى الأثمان والأجور على صورة لم تتحقق فى القرن العشرين لكن الانتقاد الذى يوجهه فى العادة أتباع كينز الى النظرية الكلاسيكية لا يشير الى عامل المرونة بل هم يرتبونه على أسباب أخرى .

وقد نشر متزلر منذ قليل بيانا لاتجاهات نظرية التجارة الدولية

أحب أن أسترعى اليه نظركم لأنى سأشير اليه بين الحين والحين فى غضون هذه المحاضرة . ومتزلر يعرف النظرية الكلاسيكية جيدا وهو اذ ينقل أوجه الانتقادات التى يوجهها الى تلك النظرية الكتاب المتأثرون بتعاليم كينز انما ينقلها وبه توق الى مسايرتهم ورأيه اذن مبرأ من وزر التعصب وفى الحق كان متزلر موفقا التوفيق كله فى ايضاح وجهة نظر الذين الفوا الطراز الكينزى فى توجيه النقد الى النظرية الكلاسيكية على أنى لا أقرر رأيا بعينه فيما اذا كان شرح متزلر يمثل رأى كينز بغير تحريف .

وأهم مواطن الانتقاد الذى يوجه الى النظرية الكلاسيكية هى أنها تتجاهل أثر التقلبات فى الدخول أو أنها تحط من شأن تلك التقلبات لا سيما أثر تقلبات الدخول المتصلة بكم العمالة والحقيقة أن الكلاسيكيين لم يتجاهلوا تقلبات الدخول تجاهلا تاما وان كان صحيحا أنهم لم يضفوا على تلك التقلبات الأهمية التى هى لها أهل . وصحيح كذلك أن الكلاسيكيين لم يأخذوا فى حسبانهم بالتصريح الصريح أثر تلك التقلبات فى الدخول الحقيقية وما يحدث من التغيرات فى محيط العمالة وما يترتب على تلك التغيرات من تقلبات فى الدخول الحقيقية (لا فى الدخول النقدية أى المقيسة بالنقد وحده) وانهم فى الحالات

التى أخذوا فيها تقلبات الدخول فى حسبانهم خصوا بالذكر الدخول النقدية التى مردها الى الأثمان النسبية أو الى الكم النسبى للنقد .

ويعيب الكينزيون على النظرية الكلاسيكية كذلك أنها ركزت اهتمامها على تقلبات كمية النقد أى اختصاصها تلك التقلبات بالبحث . ويقول متزلر فى هذا المعنى :

« تفترض النظرية الكلاسيكية أن كل زيادة فى كمية النقد تؤدى الى زيادة فى طلب السلع والخدمات وأن كل نقص فى تلك الكمية يؤدى الى نقص فى طلبها مقيسا ذلك الطلب فى الحالتين بالنقد وان التبديل فى كمية الطلب النقدى للسلع والخدمات يؤثر فى الأثمان وفى الكلفة أكثر مما يؤثر فى الانتاج وفى مدى العمالة وهذه كلها افتراضات تسدل عليها النظرية الكينزية ستارا من الشك » .

هذه العجالة لا تخلو من الغموض على أنها ان فسرت فى ضوء ما احتواها من شرح متزلر أدت فيما يبدو الى أن متزلر لم يقف فى عقيدته عند الحد الذى يضفى على التقلبات فى الدخول الحقيقية أهمية فى هذا المعترك ترجع أهميته الى تقلبات الأثمان والدخول النسبية المترتبة على كمية النقد بل يتعدى ذلك الى الايمان بأن

تقلبات الأسعار والدخول النسبية عوامل لا يقام لها وزن يذكر فأقلاله من شأن كمية النقد يظهر جليا من اطرائه لناحية بعينها من نواحى النظرية الجديدة هى استقلال تلك النظرية عن السياسة المصرفية مستندة فى ذلك على مايبدو الى أن السياسة المصرفية لا تؤثر الا فى كمية النقد وأن كمية النقد لا أثر لها فى مستوى الدخول (بل قد ينكرون أن لها أثرا حتى فى الدخول النقدية) الا عن طريق سعر الفائدة وأن طلب المال للتشمير أو لأغراض الاتفاق خال من المرونة لايكاد يستجيب لسعر الفائدة أو يتأثر به قال : « اذا عمد بنك مركزى الى الحد من الصادرات بأن طرح أوراقا مالية لبيعها فى السوق فان اجراءه هذا لا يؤثر كثيرا فى جهاز التوازن الطبيعى » .

ونقاد النظرية الكلاسيكية بما فيهم متزلر ينكرون أن للتقلبات النسبية للأسعار أثرا يذكر فى الجهاز الحركى وحجتهم فى هذا ما يزعمونه من أن الاحصاءات أبانت أن أثمان طائفة من السلع مرونتها هزيلة دائما . وبلغ بهم عدم الاكتراث بعامل التقلبات النسبية فى الأثمان أنهم يصفون النظرية الكلاسيكية فى غير تورع وصفا يعتمدون فيه على نماذج خلت من الاشارة الى الأسعار النسبية وافترضت ثبات الأسعار فى البلاد المنتجة مقيسة بنقدها .

ان صح أولا أن التغيرات فى كمية النقد لا أهمية لها وصح ثانيا أن مرونة الطلب فى العادة هزيلة الى حد لا يترتب عليه تبديل فى الأسعار النسبية اللهم الا أن يكون تبديلا ضخما يجر فى أذياله أثرا ملحوظا فى كمية مايشترى ، وان صح ثالثا أن التقلبات التى تحدث فى الدخول كيفما حصلت تلك التقلبات انما هى تقلبات لا ينبغى أن يقام لها وزن الا اذا مست الدخول الحقيقية وكانت مترتبة على التقلبات فى مدى العمالة . اذا صح ذلك أو صحت قضية واحدة من هذه القضايا فقد حكمنا على النظرية الكلاسيكية بالافلاس بل لأصبحت تلك النظرية محل سخرية . أما أنا فانى أرد تلك القضايا معلنا أنها من ناحية الاستنتاج (أى تأسيسا على علمنا السالف بالأحداث) بعيدة الاحتمال وأنها من ناحية الاستقراء قضايا لم يقم على صحتها دليل من الخبرة .

انى أسلم بأن سعر الفائدة يبقى فى حدود بعيدة المدى قليل الأثر فى استدراج مال القروض وكثيرا ما يكون ذلك السعر عديم الجدوى فيما يتصل بالقروض ذات الأجل القصير لكنى لا أعرف مسوغا واحدا ينفى أن مرونة لا يستهان بها تصاحب طلب القروض للتشمير ولانشاء رؤوس الأموال كالأشغال العامة والمؤسسات الصناعية واستصلاح الأراضى الزراعية أو انشاء المساكن وأفرز

الى هذا أنه عندما يتسع مجال التثمير للآجال الطـويلة تزدهر حركة الاقراض القصير الأجل تبعا له لأسباب فنية ونفسية ومرد ذلك الى أن الحاجة تشتد حينئـذ بالناس الى التزود بالأجهزة وأدوات الغيار وبالمنتجات المصنعية كما تشتد بهم الحاجة الى دفع الأجور الى غير ذلك والجملة أنه حتى مع التسليم بأن الطلب على القروض ذات الأجل القصير لا يتصل مباشرة بسعر الفائدة فانه يتصل به عن طريق غير مباشر بسبب ما لسعر الفائدة من أثر فى سوق القروض ذات الأجل الطويل ، ان سلمنا ولو جدلا أن مرونة الطلب على سعر الفائدة منعدمة أى ان فرضنا أن سعر الفائدة لا يستجيب ارتفاعا وانخفاضا لما هو معروض من رؤوس المال فلا ينبغى أن نسقط من حسابنا أن مرونة عرض تلك الأموال موفورة الى حد كبير بمعنى أن أصحابها تواقون الى تثمير أموالهم استجابة لداعى الفائدة وباغراء مما يدره عليهم سعرها فى مقابل خروجهم عن مالهم وبناء على هذا يصبح سعر الفائدة ذا اثر فعـال فى مقدار ما يثمر من الأموال بالرغم من أن جمود ذلك السعر يعمل فى الاتجاه المضاد .

على أن الاقتصاديين سواء منهم الكلاسيكيون وأصحاب النظرية الكلاسيكية الجديدة دأبوا (بغير الحق) على أن يسندوا الى

سعر الفائدة وحدها تحديد مقدار الأموال المثمرة فى حين أن الذى يتولى هذا التحديد عاملان مجتمعان: سعر الفائدة منضما اليه ما يكون متوافرا من المال وكثيرا ما يرجح دور ثانى العاملين دور أولهما . وقد وقع الكينزيون فى نفس الخطأ فان سعر الفائدة فى كثير من الاسواق كثيرا ما يكون ثابتا لمدد طويلة اما بحكم العادة واما بسبب القيود التشريعية . أما الأموال المعدة للتثمير فهى قابلة للتغيير الذى يطرأ على كمية النقد أو تبعا لميل أصحاب المال فى اقراض أموالهم حتى ولو لم يتغير سعر الفائدة والذى يحصل فى هذه الظروف أن التقاء طلب تلك الأموال بعروضها يتم لا عن طريق سعر الفائدة بحسبانها ثمنا مرنا بل الذى يتحكم فى صفقات القروض من حيث مداها أن تعديل سعر الفائدة يقترن بظاهرة تموينية هى اسلاف مال القروض بقدر .

وكمية الأموال كانت تحتفظ بأهميتها حتى لو لم توجد المصارف أو حرم الأقراض تحريما. وأهم وظيفة للنقود هى الدور الذى تلعبه الأرصدة فى تيسير التعامل اذ تهيىء للأفراد الحرية فى اختيار الزمان الذى يعقدون فيه مشترياتهم لسلع الاستهلاك وللاجهزة وأدوات الانتاج ويدفعون فيه أجور العمال كما أنها تهيىء لهم حرية اختيار الزمان الذى ينفذون فيه مشروعات

التشمير ذات الأجل الطويل وبناء على هذا تكون التغيرات التى تطرأ على مقدار النقد ذات أهمية فى الجهاز الدونى لأن لها أثرا كبيرا فى مستوى التشمير عن طريق أثرها فى كمية الأموال التى تخصص بالقروض وفى سعر الفائدة وتأثيرها فى مقدرة التمويل المباشر على القيـــام بمشروعات التشمير كذلك أثرها فى كل ما يتصل بشراء السلع عن طريق تأثيرها فى الأسعار النسبية لسلع التصدير والاستيراد والسلع المحلية .

صحيح أن البحوث الأحصائية التى عرضت لناحيـــة مرونة الطلب على سلع بعينها كشفت كلها أو جلها عن انحطاط فى درجه تلك المرونة لكن الطرق التى اتبعت فى الوصول الى تلك النتيجة والقضايا التى اتخذت أساسا لها قد انحرفت بالحساب عن الغاية أو كانت مما لا يطمأن اليه وكانت الى هذا كله مشـــوبة بتحيز غالبا ما يؤدى الى انحطاط المرونة الى الصفر . ونن أحاول هنا أن أسرد قائمة شاملة بمصادر التحيز فى حساب المرونة لكنى مورد طائفة منها تكفى لاثارة الشك فى كفاية الأسباب التى رددوها واستندوا اليها فيما زعموه من أن مرونة الطلب على غالبية السلع أو غالبية جماعات منها هى دون الواحد الصحيح بكثير .

أ ــ اذا أريد الوصول الى درجة مرونة الطلب استنادا الى

أثمان سادت فى زمن مضى كان لزاما أن تسوى الأرقام فى ضوء الاتجاهات الزمنية والتقلبات الدورية التى تأثرت بها دالة الطلب . أما التقلبات الدورية فلم يعمل لها تسويات الا فى النادر الأندر وفى غضون انقلاب دورى كامل يقترن هبوط الأسعار بهبوط فى الطلب (على عكس المرتقب) كما يقترن ارتفاع الأسعار بارتفاع فى الطلب (على عكس المرتقب أيضا) بحيث يختفى الى حد كبير ما يكون لتقلبات السعر من أثر فى كمية ما يباع يخفيها أو يحجبها ما يقابلها من تقلبات عكسية فى كميات المبيع المتأثرة بالتقلبات الدورية فى الطلب ومعالجة المعلومات الاحصائية فى هذا المقام تتطلب مجهودا ان بذل أدى الى نتيجة يتخذ فيها منحنى الطلب اتجاها سلبيا بدلا من أن يتخذ اتجاها ايجابيا على البيانات التى تسجل فيها الأثمان رأسيا والكميات أفقيا .

ب ــ الطريقة التى اتبعت فى حساب المرونة أنهم كانوا يسجلون كمية السلعة المبيعة فى تاريخ ما ويذكرون الى جانبها ثمن تلك السلعة فى نفس ذلك التاريخ مع أن السلع المقول بأنها بيعت فى التاريخ المذكور انما هى سلع سلمت فى ذلك التاريخ وكان تاريخ بيعها سابقا على تسلمها فكانت هناك فروق زمنية لم يأخذوها فى الحسبان وكانوا ينسبون الى السلع

أثمانا ليست لها بل كانت لمثيلاتها فى زمن مضى وكان الواجب كلما اتضح أن للطلب اتجاها الى الصعود أو الهبوط أن تسند كل كمية تسلم من السلع الى ثمن تلك السلعة وقت سريان ذلك الثمن وكنتيجة له وكان أثر اغفال الفروق الزمنية على هذه الصورة أن مرونة الطلب برزت منخفضة فى الحالات التى اقترنت بارتفاع فى دالة الطلب وحصل فيها كما هو المتوقع فى الغالب الأغلب أن اتحد ارتفاع الدالة زمنا بارتفاع الثمن .

ج ــ مرونة الطلب التى تتطلب البحوث معرفتها فى الغالب هى تلك التى تسجل نسبة التغيير فى الكميات المبيعة أو المشتراة الى التغير فى الأثمان كلما استتب واستقر مستوى جديد فترة من الزمن وكان مرتقبا أن تبقى الأثمان عند ذلك المستوى بعض الوقت . وبعبارة أخرى : الكمية التى ينبغى أن تقترن بأى ثمن جديد هى الكمية التى كان يمكن أن تباع بذلك الثمن لو أن زمنا كافيا أتيح للمشترين يضعون فيه خططهم فى ضوء الثمن المذكور ولم يتوقعوا تغيرات مستقبلة فى الأثمان ، والخبرة العملية تشير الى أن نظرة المشترين لتقلبات السعر فى المستقبل تتجه بعض الوقت ــ لا أبد الآبدين ــ الى احتمال أن الأسعار تسير فى نفس الاتجاه الذى التزمته فى تقلباتها السابقة وكلما كانت نظرتهم

أنى الأحداث على هذا المنوال كان من شأن حساب المرونة الذى يؤسس على معلومات وافية سجل فيها التاريخ أرقاما لأثمار ومبيعات بعينها أن يميل الحساب الى ابراز نتائج أحط من النتائج الصحيحة . فاذا فرضنا أن سنة واحد كان الثمن دولارا وعشرا والكمية المبيعة ألف وحدة وفى سنة اثنين كان الثمن دولارا واحدا والكمية المبيعة ألفا وخمسين وحدة وفى سنة ثلاثة كان الثمن تسعة أعشار الدولار والكمية المبيعة ألفا ومايه وخمسين وحدة فان النتيجة التى يمكن استنتاجها على سبيل الاحتمال هى أن الثمن لو أنه ظل فى مستوى تسعة أعشار الدولار سنتين مثلا ، لزادت الكمية التى تباع فى سنة خمسة أكثر كثيرا عن ألف ومائة وخمسين وحدة . لأن الوقت كان حينئذ كفيلا بتعديل وسائل التجهيز وتعليم العمال واستعمال المواد الأقل ثمنا وكفيلا بحمل المستهلكين على تبديل أذواقهم وعاداتهم وبانشاء وسائل للتوزيع وبذلك تبطل الدوافع على تسويف الشراء ويمتنع الخوف من استرسال الأثمان فى الهبوط فى القريب العاجل فيمتنع ما يكون لهذا الخوف من أثر فى اقلال ما يتزود به من السلع وبعبارة أخرى كلما استطال الزمن الذى تحسب فى غضونه المرونة زاد الاحتمال فى بروز المرونة موفورة فى حين أن

المرونة التى تولوا حسابها احصائيا كانت بنت ساعتها (مرونة تؤخذ فور الساعة) وكانت تحسب عن زمن جد قصير .

د ــ ان معظم ما تم فى العمليات الحسابية المنظرة لمدى مرونة الطلب أسست على سلع كالسكر والبن والقمح وهى سلع مرونة الطلب عليها فى الغالب دون متوسط مستوى المرونة للسلع جميعها .

لست أشك فى أن طريقة حساب المرونة تكمن فيها بعض عناصر التحيز التى تعمل فى عكس الاتجاه المتقدم فتحدث غلوا فى درجة المرونة لكن كل ما يمكن أن أتصور قيامه من تلك العناصر لا أثر له الا فى بعض الأحيان ويكون أثرها فى تلك الأحيان جد هين ، ان أثر مرونة الأسعار فى تعديل ميزان المدفوعات ليس مداه رهنا بمرونة الطلب وحده بل هو أيضا رهن بمرونة العرض . ثم ان مرونة العرض تكشف بجلاء أوضح مما تكشف عنه مرونة الطلب ما أسلفناه من أنه كلما استطال الزمن الذى تتهيأ فيه الوسائل لتسوية الموقف مالت درجة المرونة الى الصعود على شريطة أن يكون انتقال عناصر الانتاج بين مختلف الصناعات تم مبرءا من القيود وأن تكون المرونة قد ترتبت أكثر ما ترتبت على ذلك الابراء فتحول عناصر الانتاج عن صناعة الى أخرى يتطلب

بعض الوقت حتى ليلاحظ فى المدى القصير جدا أن الانتاج يكون جامدا منعدم المرونة لا يكاد يستجيب للمؤثرات فى حين تستجيب المبيعات لعامل المرونة فترتفع فيه الى درجة غير قليلة ذلك بأن حركة البيع تتبع أسبابا مادية ونفسية لا يتأثر بها الانتاج وكانت السنة المتبعة فى الحسابات الاحصائية التى تستخلص بها مرونة العرض أن يعتد فيها بالعامل الزمنى أى بالفترة التى لابد من انقضائها قبل أن تستتب الأمور للانتاج وقبل أن تتهيأ للانتاج أسباب الاستجابة الكاملة لتقلبات الأسعار وكانت هذه السنة أكثر شيوعا فى استخلاص مرونة العرض منها فى استخلاص مرونة الطلب لكن طرأت على بعض مراحل التجارة الدولية ظاهرة أدت بشراحها فى السنين الأخيرة الى اغفال ناحية جمود الطلب وما لهذا العامل من أثر فى اعادة التوازن .

والنظرية الكلاسيكية تعتد ضمنا ان لم يكن صراحة بالدور الذى تؤديه التغيرات النسبية فى الدخول النقدية بدليل توكيدها لمعادلة أرفنج فيشر وهى التى يتألف أحد شقيها من حاصل ضرب كمية النقد بسرعة تداوله . وكان من نتائج العرف الذى جرى عليه شرح النظريات على الطريقة الكينزية من الحط من شأن العامل النقدى الصرف أن الكتاب أعرضوا عن الاعتداد بذلك

العامل فبدلوا به العامل النقدى المشروط وهو الذى يستتبع تبديلا فى الدخول الحقيقية ترتبت بدورها على مدى العمالة هذا والجهاز الدولى المؤدى الى التوازن فى التجارة الدولية عن طريق التبديل النسبى الذى يحدثه فى الدخول النقدية فى البلاد الدافعة والبلاد القابضة أى فى البلاد التى بميزانياتها عجز والبلاد التى بميزانياتها فائض — لا يستدعى بحثه الالتجاء الى تبويب تقسم به أنواع التبديل الذى يحدث الى أقسام أو أنواع من مثل تبديل مرده الى كيت وتبديل مرده الى كيت من الأسباب ذلك بأن أى تحسن فى ظروف المبادلة أو شروطها يصيبه أى بلد من البلاد نتيجة لارتفاع فى دخله النقدى له من الأثر فى حمل الأهلين على الاستزادة من الواردات ما يحكى الأثر الذى يحدثه ارتفاع الدخول النقدية المترتبة على زيادة فى العمالة أو على التضخم الائتمانى . أما النظرية الجديدة فانها بعد اذ رفضت الاعتداد بالأسباب التى ساقتها النظرية الكلاسيكية على أنها مؤدية الى التوازن أو زعمت أنها أسباب هزيلة لم تحل مكانها الا زعما بأن العبرة فى مرونة الطلب على الواردات انما هى بالدخول الحقيقية حتى أنك لتجد أن النماذج التى يوردها الكينزيون شرحا للجهاز الدولى فى ظل سعر ثابت لسعر تبادل النقد لم تترك

محلا لغير عامل الدخول الحقيقية اختصته بالذكر دون ما عداه من وسائل اعادة التوازن وتكشفت الاحصاءات التى استخلصوا بوساطتها مرونة الطلب على الواردات أن تلك المرونة على الجملة منحطة بعض الشيء وكثيرا ما تكون أقل من نصف من واحد فى المائة وقلما تبلغ الواحد الصحيح . ومن الجائز المحتمل أن تلك الاحصاءات وقد استندت الى معلومات عن الفترة التى شملت كارثة سنة ١٩٣٠ قد احتوت مبالغة انحرفت بها عن الحقيقة . ولا بسعنى اذن الا أن أكرر هنا ما أسلفته من أن المرونة التى تمت الى الحقائق بصلة انما هى مرونة المدى الطويل أى المرونة التى تترك من الوقت ما يكفى لاستجابة العوامل بعضها لبعض بحيث تؤخذ فيها أرقام الواردات المستتبة مسندة الى أرقام مستتبة للدخل القومى لا المرونة التى تحسب فور الساعة . ولما استفحلت كارثة الهبوط فى الولايات المتحدة من سنة ١٩٣٠ فما بعدها هبطت فجأة كميات السكر المستوردة كما هبط ثمنها تسليم الميناء فى كوبا . وما حلت سنة ١٩٣٢ الا كانت الواردات مزيدة بالناتج الأمريكى من السكر أقل فى مجموعها من مقدار ما تستهلكه الولايات المتحدة فكانوا يستوفون العجز من المخزون وأدى هبوط الثمن الى أن الزراع فى كوبا أنقصوا المساحات التى

يزرعونها فكان من الواضح الملموس أن السكر لايمكن أن تظل كمياته على الحال التى كانت عليه فى سنة ١٩٣٢ ما ظل ثمنه بالمستوى الذى كان عليه فى تلك السنة . فكانت مرونة الطلب على واردات السكر فى الولايات المتحدة فى المدى الطويل منسوبة الى الدخل القومى لتلك البلاد أقل من المرونة التى تنتج من مقارنة النسبتين التاليتين ببعضهما البعض وهما نسبة واردات سنة ١٩٣٢ الى واردات سنة ١٩٢٩ ونسبة الدخل القومى الأمريكى لسنة ١٩٣٢ الى ذلك الدخل فى سنة ١٩٢٩ وفى النماذج الكينزية بالرغم من الغلو فى الأرقام التى يفترضونها مقياسا لمرونة الطلب على الواردات نلاحظ نقصا فى كفاية الجهاز الذى احتوته تلك النماذج مضفية عليه بغير الحق المقدرة على اعادة التوازن الى ميزان المدفوعات الدولى كلما اضطرب ، بل ان هذه النماذج لا تفسر كيف يستطيع الميزان بجهازها أن يحتفظ بتعادله ولو فترة قصيرة من الزمن . ويقول متزلر فى هذا المعنى : «يظهر أن النتيجة التى وصل اليها جمهرة الاقتصاديين هى أن التسوية التى تتحقق فى ميزان مدفوعات بلد ما عن طريق تقلبات الدخول تكون فى الغالب ناقصة الا فى أحوال استثنائية » ولو ذكرنا أن البلدان المشتغلة بالتجارة ظلت لعدة قرون خلت قبل الحرب العالمية الأولى

مستمتعة بالتوازن الى حد كبير فيما عدا ما كان يحدث اذا أرسل بلد الى بلد آخر طائعا مختارا رأسمال من نوع مستقل ذاتيا أو اذا تخلف بلد عن القيام بما التزم به من رد مال استدانه ولو ذكرنا أن تلك البلاد لم تتخذ يوما لارسال رؤوس الأموال على هذا النحو ولا الحنث فى التزاماتها بديلا من مقومات التعادل فى موازينها — لو ذكرنا ذلك لأوصلتنا الذكرى الى نتيجة واحدة هى افلاس النظرية الجديدة وتخبطها فى تفسير التاريخ . لكن متزلر يرى غير هذا الرأى بل يرى فى افلاس النظرية ميزة امتازت بها ، لاعورة تشوبها . يقول فى هذا المعنى: «ان النظرية الجديدة على نقيض النظرية الكلاسيكية لا تفسر بعض ما يتحقق من التسويات فهى اذن نظرية تفسر التوازن وتفسر اختلال التوازن فى آن واحد » .

وعند التطبيق العملى سيق عجز النظرية الجديدة عن اكتشاف جهاز يكفل الاحتفاظ بالتوازن أو اعادته كلما اضطرب مستعينا فى ذلك بالقوى التلقائية والسوق الحرة ، سيق دليلا على أنه لا معدى عن تدخل حكومى مباشر يفرض القيود .

يقول متزلر ان « تقلبات سعر تبادل النقد تكاد تكون الوسيلة التلقائية الوحيدة التى يتحقق عن طريقها الى حد التأثير

فى التجارة الدولية دون الالتجاء الى القيود المباشرة » وطبيعى أنه اذا ساور الناس شك أو تشاؤم من ناحيـــة مرونة الطلب وكفايتها أن يلجأوا الى الوســائل المباشرة يقيدون بها مقــادير الواردات ومن هذه الوسائل نظام الحصص ورخص الاستيراد واخضاع النقد الأجنبى للتموين (أى منحه بقدر) والمقايضــة انى غير ذلك مما يؤثرونه على تبديل المكوس (ضريبة الوارد) وسيلة لاعادة التوازن فى التجارة الخارجية وجعلت النظـــرية الجديدة من التدخل الحكومى المرتجل الدائم فى العـــلاقات الاقتصادية الدولية لازمة من لوازمها زاعمة أن تلك العــلاقات لا تستقيم بدون تدخل الحكومة فى التجارة الخارجيـــة وأن التدخل قد يكون مباشرا أو غير مباشر وقد يتخذ شكل اقراض جبرى أو منح تمنحها البلدان ذات الفائض .

على أنه يبقى بعد ذلك كله مستأهلا للبحث عامل واحــد قد يكون له أثر فى دعم التوازن وهو جعل سعر تبادل النقد مرنا أو رخوا أى تركه يتقلب وفق الظروف فلقد كانت المدرســـة الكلاسيكية تعد ثبات ذلك السعر من المسائل المفروغ منها بل تجعل الانحراف عن ذلك الثبات فى عداد الكوارث ولم تنظر الى تقلبات السعر الا من ناحية واحدة هى بحث الوسائل المناسبة

والزمن المناسب لاعادة السعر الى سابق عهده .

وقد بدأ البحث المنتظم لسعر التبادل المتقلب أثناء الحرب العالمية الأولى وبرزت أولى المراحل الهامة لذلك البحث فى شكل نظرية تعادل قوى الشراء ومؤداها أن التغيير فى سعر تبادل النقد انما هو صدى للتبديل الذى يطرأ على نسبة اسعار الشراء فاذا لم يطرأ على أسعار الشراء تبديل ظل التوازن مستكملا لكيانه دون أن يتغير سعر تبادل النقد ويتفرع على هذه النظرية أن التعادل فى ميزان المدفوعات يتحقق اذا حدث قدر من التقلب فى سعر تبادل النقد يكفل ثبات النسبة فى أسعار الشراء فى كل بلد مقيسة بنقدها الأهلى (والشراء يشمل شراء البلد لمنتجاتها وللمنتجات المستوردة) وقد أغفلت النظرية ما يكون من أثر لظروف المتاجرة ان هى تبدلت وأغفلت ، كذلك مايكون من أثر فى اجراء التعادل للنسبة بين أسعار ما يصدر وما يستورد من المنتجات . وقررت ضمنا أن البلاد لا تتعرض فى مضمار التغيرات الا لنوعين منهما تغير فى أسعار الشراء وما يستتبعه من تغير يقابله فى سعر تبادل النقد .

هذه نظرية بلغت فى تبسيطها للأمور حد التهوس . وهى بما احتوته من اشارة الى مرونة الطلب وتوكيد أن تلك المرونة قد

تمتد الى مالا نهاية وأن قابلية المرونة للامتداد على هذه الصورة هى وحدها دون ما عداها العامل الكفيل بقيام التعادل فى ميزان المدفوعات عن طريق أثره فى سعر تبادل النقد . وبما افترضته ضمنا من أن شروط المتاجرة جامدة لا تتغير ؛ هذه النظرية بما احتوته من ذلك كله نظرية تتعارض تعارضا كليا مع نظريات كينز سواء ما بسطه منها فى كتابه المشهور أو ما ساقه قبل ذلك .

وكان كينز لأول عهده ببحث التعويضات الألمانية قد ركز اهتمامه على ظروف المتاجرة عادا اياها العامل المهم الأوحد فى اقامة التوازن . ثم ان كينز وصل الى نتائج ملؤها التشاؤم فيما يتعلق بامكان ارسال مبالغ التعويضات بسبب ايمانه باحتمال ضعف مرونة الأثمان ذات الصلة بالموضوع ولم يطرق فى كتابه «النظرية العامة» موضوع التجارة الدولية لكنه تعرض فى اصرار وتوكيد فى كتابه هذا لمرونة الدخول بحسبانها عاملا اقتصاديا هاما وأهدر مرونة الأثمان . والغريب بعد هذا أن كثيرين من أتباع كينز انحرفوا عن منطق الحوادث فشرحوا نظرية لسعر تبادل النقد لا تستقيم مع سابق مواقفهم فى ميادين أخرى اذ انتزعوا من نظريتهم مرونة الدخول بحسبانها عاملا له دور يؤديه وبدلوا بتلك المرونة عاملا آخر هو عامل مرونة الأثمان فزعموا فى صدده

أن المرونة فى معترك الطلب الدولى مرتفعة واسندوا الى ذلك العامل المقدرة على اقامة التوازن وهم فى ذلك انما كانوا يسايرون كينز لأول عهده بالبحث .

والشروح الحديثة لنظرية تبادل النقد تفترض أن الحكومة تحدد سعر التبادل فان اضطرب التوازن بعد هذا بسبب تضخم نسبى مثلا كان همهم التوصل الى وسيلة تصحح بها الأوضاع ثم البحث فى مدى ما يصيبونه من نجاح ان هم عالجوا الامور بادخال تعديل على سعر التبادل . وفى النماذج التى تساق لايضاح تلك النظرية يؤتى بالدخول النقدية وبمستوى الأسعار مقيسة بنقد البلد المعنى وتعامل معاملة العناصر الثابتة التى لن تجد لها تبديلا ثم يخص سعر التبادل بالذكر على أنه العنصر الذى لا عنصر الا هو من ناحية أثره فى اقامة التوازن . وفى هذه النماذج يجىء ذكر الطلب على ما يستورد وذكر العرض لما يصدر على أنهما شيئان مستقلان عن بعضهما البعض وهو افتراض لا يصح الا بالنسبة للولايات المتحدة .

ولمعرفة ما اذا كان سعر التبادل كفيلا باعادة التوازن وان كفله فما هو مقدار التغيير الذى يلزم لذلك كانوا يعمدون الى وسيلة تتحصل فيما يأتى: يؤخذ معامل (بضم الميم) المرونة فى الطلب على

الواردات فى كل من البلدين ويضمان الى بعضهما البعض . أما مرونة الأثمان بالنسبة للصادرات فكانوا يفترضون أنها قابلة للامتداد الى غير حد محدود . والاقتصاديون الذين يعمدون الى هذه الطريقة ان كانوا كينزيين فهم فى شك أبدا من مرونة الأثمان من ناحية الطلب وبهم كذلك نزعة الى التشكك فى مقدرة نقص سعر التبادل على التأثير فى تصحيح العجز فى ميزان المدفوعات وبما أنهم لم يقيموا وزنا لعوامل السوق الحرة ولا لمساهمتها فى قيام التعادل فان موقفهم هنا كمواقفهم الأخرى والنتيجة الهامة التى يوصلهم اليها هذا الموقف هو أن نقص سعر التبادل ليس منظورا أن يزيل عجزا فى ميزان المدفوعات بل وقد يؤدى الى زيادة ذلك العجز وأنه ان واجهنا عجز ذو بال لم نملك من الوسائل لازالته الا القيود المباشرة على الواردات مع التفرقة بين مختلف البلدان تفرقة تميز فيها بلاد النقد السهل على بلاد النقد الصعب ثم المساومة فى أسعار الشراء ثم تنازل البلاد ذات الفايض عن الديون التى تدين بها البلاد ذات العجز .

ولقد استعصى على فهمى أن اقتصاديين من ذوى الحيثية المرموقة يرتاحون الى نماذج تنحرف عن الحقائق الى هذا المدى وتوغل فى التبسيط وفى سوقها القضايا جزافا الى هذا الحد

ويدهشنى أكثر من هذا أن الكتاب الذين اذا طرقوا بحث الجهاز الحركى للتجارة الدولية اتخذوا لبحثهم نماذج لا يقرون فيها الا مرونة الدخول وسيلة لاعادة التوازن هم أنفسهم الكتاب الذين اذا انتقلوا من هذا البحث الى بحث نظرية سعر التبادل أقصوا كل أثر للدخول وولوا وجوههم شطر مرونة الأثمان وأسندوا اليها الأسباب كلها وحملوها بالأعباء جميعا .

ويخيل الى أن النظرية الصحيحة لسعر تبادل النقد تحتاج أن تكون أكثر كينزية فى هذا المضمار من الكينزيين المحدثين اذ يجب أن يعتد فيها بصريح التعبير بأثر الدخول وأثر مرونتها مضافا ذلك الى مرونة الأثمان. فالبلاد التى تعتمد كثيرا على التجارة الخارجية يجب أن تراعى فيها العلاقة القائمة بين عروض التصدير ودالة الطلب على الواردات وعدم استقلال أى منهما عن الأخرى .

ويجب أن يؤخذ فى الحسبان أن لدالات عروض التصدير مرونة لا تصل الى اللانهائية شأنها فى ذلك شأن جميع دالات العروض المعقولة . ويجب أن يعتد بالسياسة المالية والسياسة الضريبية فهما فى الصميم بسبب أثرهما فى الدخول القومية وفى مستوى الأسعار كما يجب أن يسجل بالتصريح الصريح مدى ما يرتقبه الناس فى ناحية اتجاه الأسعار لأن ذلك يؤثر فى دالات

العرض والطلب وان أريد أن تعالج هذه المسائل بطـرق علم الجبر كانت عملياته أكثر تعقيدا مما هو فى متناول خبرتى بذلك العلم لكن حتى اذا عالجنا المسألة بالتعبير الكتابى المألوف كان واجبنا أن نأتى بمثل أو نموذج واقعى يشمل من « المتغيرات » عددا أكثر مما تحتويه النماذج الأخرى فان ذلك يأتى بنتائج أعم فائدة مما ينتج عن النماذج التعسفية المتناهية فى البساطة التى لا يشفع لها الا أن ابرازها فى بزة من علم الجبر هين على شارحها .

ولا أستطيع هنا الا أن أشير بالتلميح المجرد الى الوسيلة التى أزعم أنه ان أعيد فى ضوئها اعداد النمـوذج على النهج الذى شرحته لم تعد مشكلة الا بقاء على التوازن فى المعاملات الدولية عن طريق رخاوة سعر التبادل مشكلة تستعصى على الحل اذ مهما يكن من أمر الأثمان ومرونتها فان اتباع سياسة مالية وضريبية صالحة من شأنه أن يحول دالات الطلب على الواردات ودالات عروض التصدير بالنسبة للأثمان عن اتجاهها الى حيث تسهم فى اعادة التوازن منضمة فى ذلك الى ما تحققه فى هـــذا المعترك التغيرات فى سعر تبادل النقد ذلك بأن السياسة المالية والسياسة الضريبية تؤثران فى الدخل القومى تأثيرا يكون ذلك التحـول نتيجة له . أما ان كان اضطراب التوازن بسبب تضخم تعمدته

الحكومة أو رخصت به ولم تعمل الحكومة عامدة على اتخاذ اجراء بدفع مالى أو ضريبى تدفع ما تتعرض له البلاد بطريق مباشر أو غير مباشر من استفحال فى التضخم كلما خفض سعر تبادل النقد بها فان خفض ذلك السعر قد ينتج عنه زيادة فى اضطراب التوازن كائنا ما كانت مرونة الأثمان .

فكثيرا ما انتقدت الطريقة التى اتبعت فى تطبيق المبادىء الكينزية على الجهاز الحركى الدولى وانى مقتنع بأن النظرية على الصورة التى شرحها الكينزيون المحدثون أقل قدرا من النظرية الكلاسيكية التى أقصيت فحلت محلها نظرية الكينزيين . لكن لايحسبن الناس لهذا أننى أدعى أن النظرية الكلاسيكية تشفى الغليل أو أنها لا تفتقر الى تصحيح مستعينة فيه الى الأفكار الكينزية . وأهم ما تفتقر اليه النظرية الكلاسيكية مما يمكن أن تستمد فيه العون من التحليل الكينزى هو أن ينتظم فى النظرية الكلاسيكية ما أورده الكينزيون فى مبادئهم من أن الدخول تميل بأصحابها الى نواح معينة من الرغبات بالذات . على أن هذا الانتظام يجب أن يتخذ شكل اضافة الى المتغيرات التى احتوتها النظرية الكلاسيكية لا شكل بديل بها ومعنى هذا أن النظرية تصبح اكثر تعقيدا ، لكن يشفع لهذا التعقد ان الاقتصاديين

دفعوا ثمنا فادحا اشتروا به البساطة فى النماذج منحرفين بنزعتهم هذه عن الطريق السوى ومضحين بالفائدة المرجوة من تحاليلهم ولست أحب أن أشجع على استعمال نماذج مبسطة لميول أصحاب الدخول من مثل وصف الصلة بين الدخول والواردات وصفا يصورها صلة مبسطة مؤسسة على قيمة واحدة مغفلا بذلك الآثار المترتبة على توزيع الدخول وتقلباتها مغفلا أثر التبديل الذى يطرأ على الثروات وأثر التبديل الذى يطرأ على النسبة المئوية للأصول المحتفظ بها على صورة سائلة (أى أصول مستطاع تحويلها الى مال فور الحاجة) ومغفلا أثر التبديل فى نظرة الناس الى مستقبل الدخول والأثمان وما هم متوقعوه فى شأنها .

وسأبحث فى محاضرتى القادمة على نفس هذا المنـــوال ما استحدثه الكتاب فى النظرية الكلاسيكية فى السنين الأخيرة من ناحية موقف تلك النظرية من التجارة الخارجية وما تفيده البلاد منها . وسأبحث أيضا أثر العوائق التجارية فى الرفاهية الاقتصادية.

٣

ما تفيده البلاد من التجارة الخارجية

تقول النظرية الكلاسيكية ان الذى يفيده بلد ما من التجارة الخارجية هو انه يستطيع بوساطة المبادلة وبطريق غير مباشر ان يحصل من المناطق التى هى أقدر منه نسبيا على انتاج أنواع بعينها من المنتجات على سلع أوفر قدرا أو أحسن نوعا من تلك التى يستطيع ذلك البلد ان ينتجها فى عقر داره اذا بذل فى سبيل انتاجها من الامكانيات قدرا مماثلا لما بذله البلد الآخر ، على أن الكسب الذى ينتج لذلك البلد لا يتعين ان يستخدم فى الحصول على سلع بل قد يستخدم فى الاستمتاع باوقات الفراغ . والتجارة الخارجية اذن تتضمن نوعا من التخصص أو تقسيم العمل على نطاق عالمى على أن التخصص ليس عملا حسنا فى ذاته وانما يعود بالنفع ما تسبب فى زيادة الدخل الحقيقى أو ما أدر كسبا صافيا للامة .

وتفترض النظرية الكلاسيكية ان الانتاج يخضع دائما لظروف تناقص القيمة الحدية للانتاج وان مرد ذلك الى تضافر عاملين هما قانون تناقص الغلة وقانون تناقص المنفعة فاذا فرضنا مقدارا بعينه من الثروة الطبيعية ثم جندنا عاملى المال والعمل نستخلص بهما ما نستطيع أن نستخلصه من تلك الثروة لوجدنا بعد انقضاء المراحل الاولى من تعبئتنا لذينك العاملين ان مدى اسهامهما فى الانتاجقل عن ذى قبل وانه كلما زاد انتاج بعض السلع منسوبا الى مجموع الانتاج هبطت القيمة البدلية لكل وحدة من تلك السلع أى هبطت قيمتها مقيسة بمقدار ما يمكن ان تقايض بها السلع الأخرى ولو كانت السلع كلها تخضع فى انتاجها لقانون النفقات المتزايدة لمال كل بلد فى سلوكه الى انتاج طائفة مختارة من كل سلعة (ما عدا السلع التىتقوم استحالة مادية دون انتاجها محليا بثمن دون الثمن الذى يمكن أن تستورد به) ويكون التخصص فى هذه الحالة جزئيا بمعنى ان بعض السلع تصنع بمقادير لا تفى بحاجة البلاد فى حين يصنع بعضها الآخر بكميات تترك فائضا يصدر الى خارج البلاد .

وكانت المدرسة الكلاسيكية تؤمن بان المصنوعات تخضع اما لظروف التكلفة الثابتة واما لظروف الكلفة المتناقصة ، وفى

نطاق ما تحتويه هذه الدعوى من صحة لم يكن يحد التخصص التام الا ما يترتب على اكثار الانتاج من انحطاط فى قيمة الوحدة أى تدهور ظروف مبادلة السلعة أو هبوط منزلتها البدلية من السلع الأخرى . وليس فى هذا الصدد فرق جوهرى بين المصنوعات والخامات اذ تتأثر أسعار كلفتها جميعها بظروف الانتاج فى المدى الطويل لكن تنشأ بين النوعين فروق فى مدى ذلك التأثر والحقيقة أن هناك قانونا علميا واحدا للكلفة مؤداه أن الكلفة الحقيقية لانتاج وحدة من وحدات الانتاج تزداد كلما زاد انتاج مادة ما بالنسبة لمجموع انتاج منطقة أو قطر بحال وسأفترض فى شرحى من الآن فصاعدا ان الانتاج حيثما وجد يتم فى المدى الطويل فى ظروف تخضع لازدياد سعر الكلفة . هذا اذا افترضنا ما جرت العادة على افتراضه من انعدام العوامل الحركية من مثل الاختراعات الجديدة وتقدم الفنون الهندسية الصناعية وحرية انتقال عوامل الانتاج بين مختلف المناطق .

والكلاسيكيون انفسهم اذ يستطردون من منافع التخصص الى امتداح حرية التجارة بطريق الاستنتاج المنطقى يتحفظون فى استنتاجهم ويسوقونه مشروطا فهم يشترطون أولا حرية الاسواق ويفترضون ان المنافسة من لوازم تلك الاسواق كيما

تصبح اثمان السلع مرآة صدق لأذواق المشترين ولانتاج المنتجين (الترجمة الحرفية كيما تمثل أثمان السوق ولو على وجه التقريب الكلفة النسبية للسلع ودرجة ميل المستهلكين لاقتنائها فى ضوء النظرية الحدية مطبقة على الانتاج والشراء) . وهم لا يقولون ان السوق تزن القيم وزنا لا يأتيه الباطل لكنهم يقولون ان السوق أقدر على وزن تلك القيم من نظام يحدد فى ظله السعرجزافا أو متأثرا بالاعتبارات البوروقراطية أو السياسية غير آبه لما يتكلفه المنتجون فى انتاجه ولا آبه لرغبات المشترين.

ثم ان تحاليلهم مؤسسة على مقتضيات المدى الطويل . وهم يعاملون ما يخالف نتائجهم فى المدى القصير على انها استثناءات لا يجيزون النزول عن رأيهم فى سبيل مرضاتها لأن نزولهم هذا يقف عقبة فى سبيل الظفر بالمنافع التى يجىء بها المدى الطويل .

والدليل التقليدى الذى يسوقونه على صواب التجارة الحرة ينظر الى العمالة الكاملة على انها أمر مفروغ منه (فى المدى الطويل) والنظرية التقليدية تقرر ان حرية التجارة تؤثر فى العمالة من حيث نوعها وجودتها أكثر مما تؤثر فيها من حيث مداها وكمها والجدل الكلاسيكى فى شأن التجارة يجب ان يفسر على وجه من وجهين فاما يفسر على ان الكلاسيكيين لا يعتدون بأثر حرية

التجارة أو يحد من سلامة موقفها لاننا لم نتعرض بعد لما افترضه اصحابها من ان الوقت يتسع لاصلاح الاوضاع كلما اضطربت وان الاسواق تنطوى على منافسة ولاننا سلمنا بان ما قد يترتب على حرية التجارة من تبديل غير مرغوب فيه فى توزيع الدخول مستطاع اصلاحه بتدخل حكومى ، لكنى عارض الآن لشائبة كبرى من الشوائب المنطقية فى التعليل الذى ساقه جمهرة الآخذين بمذهب حرية التجارة فى غضون شرحهم لنظريتهم وهى الطريقة التى نقلناها عنهم فى شرحنا . فهم يزعمون ان التجارة الحرة بعم العالم نفعها وانها تعود بالنفع أيضا على كل بلد يحتضنها ولو انفرد ذلك البلد باتباع أساليبها دون سائر البلدان وكانوا يفترضون ضمنا فى كل شروحهم ان البلاد ليس لها ان تختار الا أمرا من أمرين فاما حرية كاملة فى التجارة واما امتناع بات عن التجارة وهذا قول منطقى نعم لكنه ليس واقعيا . وكانوا احيانا يبدلون بهذا القول فرضا تجرد من المنطق مؤداه ان الانتقال من الحماية الى حرية التجارة لا يغير من ظروف مبادلة السلع أى لا يبدل الاثمان النسبية لما يصدر وما يستورد منها .

وهنا حصل انشقاق فى صفوف اصحاب المذهب فقليل منهم أهمهم تورنز وجون ستوارت مل ومارشال وادچورث وتاوزج

على حساب ملاك الأرض .

والتجارة الحرة تحدث أثرها فى أسعار المواد بحيث تجعل بعض السلع أرخص نسبيا مما كانت وبعضها أغلى نسبيا مما كانت وبمعنى آخر تعمل حرية التجارة على خفض دخول عوامل الانتاج المشتغلة فى الصناعات المحمية خفضا نسبيا وعلى زيادة دخول عناصر الانتاج المشتغلة فى صناعات التصدير زيادة نسبية ولنفس السبب تعمل على خفض الدخول الحقيقية لطبقة المستهلكين الذين يكثرون من شراء السلع المصدرة وتعمل على احداث زيادة نسبية فى الدخول الحقيقية لطبقة الذين يكثرون من شراء السلع التى كانت محمية الى ما قبل تحرر التجارة . وجميع تلك التغيرات النسبية ما بين زيادة وخفض يمكن أن تكون زيادات وتخفيضات مطلقة . ومن المستطاع ان تتصور أحوالا يكون من أثر حرية التجارة فيها اذا لم تقترن حرية التجارة باجراءات أخرى ان تصبح الدخول أقل تساويا مما كانت (ايا ما كان تعريفك لمعنى انتفاء التساوى) بل قد يكون من أثر حرية التجارة خفض دخول من هم اشد طبقات الاهلين فقرا على ان هذا ينطبق على الحماية. ثم اننا لو سلمنا ان حرية التجارة تنمى الدخل القومى (أو انها لا تخفضه) كان من الجائز نظريا أن

يعالج توزيع الدخول وان تصحح أوضاعه بفرض الضرائب أو اسلاف المنح أو باجراءات أخرى بحيث يحال دون ان تكون حرية التجارة سببا فى حدوث هبوط مطلق فى دخل أى فرد أو أية جماعة من الجماعات .

وقد افترض الكلاسيكيون دائما ان انتقال عناصر الانتاج من صناعة الى أخرى رهن بالدخل الحقيقى الذى تدره الصناعة بمعنى أن تلك العناصر كانت تستجيب فى يسر لمغريات الدخل . على ان هذه قضية لم يكن الكلاسيكيون فى حاجة الى سوقها فى هذا الصدد بل كان بحسبهم ان يرددوا ان أثمان عناصر الانتاج تحددها أوضاع سوق حرة وهو المستفاد من ايمانهم بشيوع المنافسة. فايمان اصحاب مذهب حرية التجارة بان استجابة الاثمان لظروف العرض والطلب ميسرة اغناهم عن اثبات اليسر فى انتقال عناصر الانتاج من صناعة الى أخرى بل كل ما كان يعوزهم فى هذا المعنى اقرار يقررونه يتقون به اعتراضا باحتمال حدوث ظروف شاذة تبدل اليسر عسرا . أو يتقون به ما قد يقال من أن الذين يملكون عناصر الانتاج قد يضعونها عمدا حيث الاجور منحطة . ولو قدر لعناصر الانتاج ان تثبت حيث هى وان تجمد حيث وضعت أول مرة لبدلت حرية التجارة قوام الأسعار ، ولبدلت

انصبة الأفراد فى الدخل انصبة غيرها لكن ما كان لها ان تحدث تبديلا فى الطريقة التى يتم بها تخصيص الامكانيات باغراضها اللهم الا اذا انحدر الدخل فى صناعة من الصناعات الى حد غير مجز فيمتنع بعض عناصر الانتاج عن العمل بايعاز من مستغليها مؤثرة التعطل على العمل

واذا عرفنا حرية الانتقال المجدى لعناصر الانتاج بانها انتقال تلك العناصر بين مختلف الصناعات على صورة تؤدى الى تساوى الاسعار الحدية للدخول الحقيقية لطائفة متجانسة من عناصر الانتاج كائنا ما كان نوع العمل قلنا انه كلما كفلت حرية الانتقال أدى ذلك بحرية التجارة الى اتيان ثمارها واسلاف منافعها على انه حتى لو لم تبلغ حرية انتقال العناصر هذا المدى ومهما يكن مدى تخلفها عنه فان حرية التجارة كفيلة بزيادة الدخل القومى على الجملة بل ولو امتنعت حرية انتقال العناصر بتاتا بحيث ينعدم أثر حرية التجارة فى الاثمان وفى الانتاج القومى فانه يبقى بعد ذلك كله أن فائدة تعود منها على القوم بسبب اذ تصبح فى متناول المشترين أنواع من السلع أوفر عددا من ذى قبل فتتسع بذلك دائرة اختيارهم لما يريدون انفاق دخولهم فى اقتنائه .

الى هنا لم نردد من القضايا ما من شأنه ان يجرح حرية

التجارة فى توزيع الدخول معرفا ذلك التوزيع بانه ما يصيب الفرد من الدخل القومى لا بحصيلة الدخل المعد للتوزيع بين الافراد واما ان يفسر على انهم يؤمنون بان توزيع الدخول فى ظل حرية التجارة ان لم يكن أفضل منه فى ظل الحماية فهو على الأقل يحكيه ، والتفسير الثانى هو الذى كان سائدا بين الكلاسيكيين لأول عهدهم وهو تفسير انطوى على عقيدة تناسب القرن التاسع عشر . والحماية فى انجلترا اعانت أكثر ما اعانت الزراعة وان افترضنا ان عاملى رأس المال والعمل ينتقلان من الزراعة الى الصناعة ومن الصناعة الى الزراعة وفق الهوى خلصنا الى ان ملاك الاراضى خاصة هم الذين انتفعوا بالحماية وكان هؤلاء الملاك على الجملة أكثر الناس ثراء وخلصنا كذلك الى ان حرية التجارة تؤتى ثمارها فى شكل رخص أسعار المأكولات وحاجيات العمال وان نفعها يعود بداهة على طائفة العمال على ان القول بان حرية التجارة لا تجرح توزيع الدخول حتى فى ظروف انجلترا كانت دعوى لا يمكن التسليم بها الا اذا قبلنا على انه وضع مرغوب فيه الوضع الذى مؤداه اعادة توزيع الدخول اعادة يعود نفعها النسبى على العمال أو اعادة يترتب عليها ثراء العمال واصحاب كل ما لم يكن أرضا من أنواع الممتلكات ثراء مطلقا

سلموا من البداية بانه اذا أحل بلد حرية التجارة محل الحماية غير آبه لما فعله الآخرون فقد حول بذلك شروط المبادلة ضد مصلحته . اما معظم معتنقى مذهب حرية التجارة فمنهم من أنكر ان الموضوع يستأهل النقاش ، ومنهم من تجاهل الأمر ، ومنهم من أعماهم عنه ما ابرزه بعضهم لدعم وجهة نظرهم من نماذج خص فيها منحنيات العرض والطلب فى التجارة الخارجية بمرونة لا تنتهى الى حد محدود خالصين من هذا الى ان حرية التجارة لا تحدث تغيرا فى ظروف المبادلة .

على ان الاقتصاديين الذين فطنوا لجلية الأمر باستثناء تورنز ظلوا مقتنعين بسلامة حرية التجارة بالرغم من العورة المنطقية التى أزيح عنها الستر ، لكنهم توقفوا عن الاتيان ببرهانهم . أما اصحاب الحماية فكانوا باستثناء نفر قليل جدا على درجة من الجهل فى العلم الاقتصادى النظرى حالت دون تفهمهم لاوضاع القضية الصحيحة فلم يستطيعوا استغلال الموقف استغلالا مثمرا. اما وقد تجدد اليوم الاهتمام بالبحث فى الحماية بين ذوى المكانة من الاقتصاديين النظريين وانتشرت طرق التحليل النزيه الذى اذا تولاه اقتصادى لم يكن له غرض سالف يبغى الوصول اليه فقد انفسح مجال الجدل فى هذا الموضوع واحتدم وأصبح النقاش يقوم

فيه فى وضح النهار .

يسلم تازوج انه ان احتضـــن بلد حرية التجارة حول بذلك ظروف المبادلة ضد مصلحته لكنه زعم انه يشفع لحرية التجارة ما يعـــود من الفوائد المترتبة عليها من تحســن فى تخصيص الامكانيات باغراضها الحقة لان ذلك يعرض البلاد من اختلال ظروف المبادلة خيرا . وهذا الذى يقوله تاوزج لا يعدو انيكون احتمالا وقد يكون احتمالا قريبا لكن يمكن أن يجاب عليـه بأدلة نظرية قاطعة تثبت أنه احتمال قد لايتحقق . أما ادجورث فقد عرض لتحليل أثبت فيه ان الحماية التصاعدية تؤتى أكلا الى حد لا يستطاع التثبت منه فىالحياة العملية وزعم انالحكومة اذا حادت عن مبدأ الحرية الكاملة فالمحتمل انها تتمادى فى فرض الحماية مجاوزة الحد الذى يجب أن تقف عنده كيما تظفر البلاد بالنفع المرجو منها وان خطر هذا الاحتمال يقوم ولو اقترن فرض الحماية بالاتزان وطهارة الذمة واستهدفت الحكومة فيه المصلحة العامة ولم تكن مستجيبة لرغبات ذوى المصالح الخاصـــة ولم تتأثر بضغطهم الذى لا يبغون من ورائه الا أن يستروا النقص فى كفايتهم . وقبل ذلك بجيلين قرر تورنز ان شـــيوع الحماية واقامتها من كل جانب تضر بالعالم جملة وقد تعود بالضرر على

مختلف البلاد تفصيلا لكنه عند الادلاء بالحجة التى تساق فى اطراء الحماية ، ومؤداها ان الحماية تحسن ظروف المبادلة ، اقتصر على ان ذكر ان البلد يضار اذا انفرد باحتضان مبدأ حرية التجارة وان انجلترا تفيدها ازالة التعريفة (الحماية) على شريطة الا تعمد الى هذا الاجراء الا على سبيل معاملة المثل أى على شرط ان يقابل عملها هذا بازالة البلاد الأخرى لمكوسهم على ما يستوردونه من السلع الانكليزية .

والدفاع عن الحماية بمقولة انها تحول ظروف المبادلة الى مصلحة البلد الحامى دفاع سليم لا مشاحة فى سلامته من الناحية الوطنية لكن الوزن الذى يقام لهذا الدفاع فى الحياة العملية مسألة قابلة للجدل .

واذا لجأ بلد الى الحماية كسياسة للمدى الطويل تعين عليه أن يعتصم بالمسوغات الآتية : (أولا) أن يكون طلب البلاد الأجنبية لسلع ذلك البلد وهو الطلب الذى يقابل طلب البلد للسلع الاجنبية قليل المرونة أى قليل التأثر بزيادة السعر . (ثانيا) ان يكون طلب البلد الحامى للسلع الاجنبية وهو الطلب الذى يقابل طلب البلاد الاجنبية لسلع البلد الحامى كثير المرونة. (ثالثا) الا يكون محل للخوف من أن يقابل اجراء البلد الفارض

للحماية بحماية انتقامية أو دفاعية تفرضها على سلعة بلاد تربطه بها صلات تجارية وثيقة . (رابعا) أن تساس الحماية المفروضة على أوجه سليمة قويمة تتسم بالبراعة والتنزه عن الغرض وعندى أن هذه الشروط مجتمعة تحد من مقدرة البلد على احتضان سياسة الحماية احتضانا يعود بالنفع فى المدى الطويل . أما من الناحية الجماعية أى من وجهة النظر التى لا يقف فى بحثها عند الحدود الوطنية فان الادلة على سلامة مبدأ حرية التجارة لا تزال هى العليا والحماية فى المدى الطويل قد تضر كل من سلك طريقها وهى ان عادت بنفع ما فانما يتحقق ذلك النفع على حساب ضرر ابلغ تلحقه بالآخرين لا يستثنى من ذلك الا أن يكون البلد الحامى فقيرا تلحق حمايته الضرر ببلاد غنية اذ يشفع له فقره فى هذه الحالة ان احدثت الحماية التى فرضها ضررا بمن هم أغنى منه وبمعنى آخر يترتب على الحماية التى يفرضها البلد الفقير تنويعا فى توزيع الدخول (أى فى انصبة الأفراد من الدخل العام) ضرره نقص فى كم الدخل العالمى يعوضه بما لا يقاس زيادة الدخل التى يصيبها البلد الفقير .

واخيرا لا بد أن أعرض لحالة البلد الناشىء أو الصناعة الناشئة وهو الدليل الذى يساق فى امتداح الحماية على انها

وسيلة للتنمية وهذه حالة تجنبت الى الآن بحثها لانه بحث يشمل المدى القصير والرأى من أقدم الآراء التى سبقت للدفاع عن سياسة الحماية ويرجع التعبير بالصناعة الناشئة أو الصناعة التى لا تزال فى المهد الى القرن السابع عشر وكان أول من تحمس للفكرة موليا اياها عناية خاصة هو فريدريك لست فى أوائل القرن التاسع عشر وكل من تناولها بالبحث من بعد ذلك من المحدثين تأثروا بآرائه وترسموا خطاه تارة عن عمد وتارة وهم لا يشعرون .

ولم يتعرض اقتصادى له وزن لتحدى نظرية حماية الصناعة الناشئة من الناحية النظرية ولم ينكر احد أن فرض حماية مؤقتة قد يكفل انهاض الصناعات التى تكون مظنة ادرار الربح وكل ما فى الامر ان الذين لم يقبلوها انما اندفعوا الى رأيهم باسباب تاريخية وعملية ذلك بان اختيار الصناعات الخليقة بالحماية كثيرا ما يتم بوسائل تعسفية لا تستند الى الرأى السليم وبان الحماية اذا فرضت لأى مسوغ من المسوغات فانها تفتح الأبواب على مصاريعها يلجها كل من هب ودب وبان الحماية ان فرضت لمصلحة صناعة بعينها كان أمر تلك الصناعة سجالا بين أن تنتفع بالحماية وبين ان تلحق الحماية بها الاذى فتمنعها من السير قدما نحو

الاستقرار المنشود لأن الحماية تستر انعدام الكفاية وتدفع المكروه عمن يسيء الادارة وهى أيضا تضفى شبه احتكار على الصناعة المحمية فاذا تخلفت بسبب ذلك كانت بمنجاة من عواقب التخلف وبان الخبرة تشير الى انه ما من مرة فرضت حماية الا نبتت واستقرت مع ان المفروض انها ترفع لان الحماية الموقوتة اما ان تؤتى ثمارها فترفع لانها استنفدت أغراضها واما انها لم تحقق أغراضها بعد اذ ثبت ان الصناعة المحمية لا تنهض بغير الوسائل المصطنعة فترفع لانتفاء الفائدة من بقائها وبان ارتقاب النهوض بصناعة ما بوساطة الحماية لا ينهض مسوغا لفرض حماية مؤقتة لأن الحماية تكلف الأمة كثيرا ما ظلت قائمة وتلحق كذلك الاذى بطائفة من الصناعات التى تظل بغير حماية .

وهذه اعتراضات متينةلها وزن وتستمد قوتها منخبرة طوت أكثر من قرن من الزمان يضاف الى هذا انه ان اتضح ان صناعة جديدة يرتقب لها النجاح وانها ان ارسيت قواعدها وركزت أصبحت جزءا يعتد به فى الاقتصاد الوطنى فكثيرا ما يكون من الخير ان يسلف لها العون فى أوائل أمرها وقبل نضوجهابوساطة الاعانات المالية بدلا من أن يتخذ العون شكل الحماية لأن المعونة المالية التى تسلف اليها فى هذه الحالة تكون متعينة معروفا

قدرها وبان عبء الاعانة يتحمل به من كان أهلا لحمله أو تخصص به هيئة بعينها تختار لهذا الغرض اختيارا بدلا من أن يتحمله على وجه تحدده الصدفة المجردة من كانوا للسلعة المحمية من المستهلكين . ثم ان طريق الاعانة المالية المباشرة من مزاياها انه لا تتعرض لأوضاع السوق بالنسبة للسلعة المعانة فيكون رواجها رهنا بمزاياها بدلا من أن يحد من انتاجها بسبب ارتفاع السعر الذى يحكمه ارتفاع الكلفة وتيسره الحماية . والضرائب الجمركية المرتفعة على الواردات مع ان الغرض منها ازدهار الصناعة الوطنية كثيرا ما اتت بعكس المراد منها لان المنتجات الوطنية بسبب فحش سعرها لم تعد فى متناول المشترين ، الا عدد قليل منهم ، فأحجم عن مزاولة صنعها اصحاب رؤوس المال لما بدا لهم من انكماش سوقها وضيق تلك السوق عن استيعاب ما قد ينتجونه منها .

وكنت الى زمن قريب متخيلا ان الذى انهيته اليكم فى هذه المحاضرة كله أوجله لم يعد محل خلاف بين من احترفوا الاقتصاد ولولا ظرف من الظروف لخالجنى شعور بانى اثقلت عليكم وتجنيت على صبركم اذ بسطت لكم ما هو من قبيل المطروفات لكن نما الى علمى ان ضوءا جديدا أو ضوءا بعضه جديد قد سلطه على هذه المعلومات نفر لهم صلة بمصادر الانتاج أخص منهم بالذكر

بعض الفنيين من موظفى الأمم المتحدة وقد خصوا بأضوائهم البلاد المتخلفة فقد قالوا لنا ان ماينسب من الفضل لنظرية الكلفة النسبية المتفرعة على نظرية تقسيم العمل على نطاق عالمى ، هذا الفضل لا وجود له فى الصلات التجارية بين البلاد المتقدمةوالبلاد المتخلفة بدعوى ان الصلة بين الانتاج والاثمان فى البلاد المتخلفة هى بحيث اذا بدلت تلك البلاد سلعها الخام سلعا مصنوعة فى البلاد المتقدمة أدرتالمبادلة ربحا وفيرا علىالبلاد المتقدمةوألحقت بالبلاد المتخلفة ضررا بليغا ولم استطع فيما قرأته من مختلف ما كتب فى هذا الصدد ان اتبين ما يراد بعبارة البلد المتخلف ثم اذا كان تصدير الخامات فى مقابل المصنوعات أمرا محفوفابالضرر للبلد المصدر فكان خليقا أن يتقدم العالم بالعزاء للدنمرك لأنها تصدر الزبد ولحم الخنزير ولنيوزيلاندا لأنها تصدر لحوم الضأن والزبد والصوف ، ولأستراليا لأنها تصدر الصوف والقمح ، ولكاليفورنيا وأيوا ونبراسكا وغيرها وغيرها .

ولقد أشار على من أشار بأن أتزود من التبصرة بما احتواه مرجع من مراجع الأمم المتحدة عنوانه نمو أمريكا اللاتينية الاقتصادى ومسائلها الهامة صدر عام ١٩٤٩ لكاتبه الأستاذ راؤول بلبش فاذا بهذا المرجع يعلن أن ماينسب من الفضل لتقسيم

العمل على نطاق عالمى عقيدة عفى عليها الزمن .

قال : « فى أمريكا اللاتينية طغت الحقائق على النظرية التى عفى عليها الزمن ، وأعنى بها نظرية تقسيم العمل على نطاق عالمى وهى نظرية كان لها شأن فى القرن التاسع عشر وظلت ذات أثر فعال فى الدوائر الثقافية الى عهد قريب . وفى نطاق هذه النظرية كان نصيب أمريكا اللاتينية من خضم الجهاز الاقتصادى العالمى أن تنتج الأطعمة والخامات تبعث بها الى المراكز الصناعية وهذا النظام لم يفسح مكانا لتصنيع البلاد الجديدة » .

وكل من كانت له المامة بكتاب المدرسة الكلاسيكية الانكليزية يعلم أن أصحاب تلك المدرسة لم يكن لهم لا من طباعهم ولا من ثقافتهم مايدعوهم الى تخصيص صناعة بعينها ببلد بعينه الا وهم مستندون فى هذا التخصيص الى معيار أو مقياس واحد هو حرصهم على استخلاص أكبر غلة مستطاع استخلاصها . ومهما يكن من أمر تكهناتهم فانهم لم ينكروا على أمريكا اللاتينية ولا على غيرها من بلاد العالم حقها المطلق فى أن تنشىء أية صناعة تبشر بالنجاح . لكن أنظمتهم لم تحتو وسائل تنطوى اقتصادياتها على اثارة الحسد بين الشعوب ولا على اهاجة الشعور بمركب التفوق العنصرى ولا على النزول عن بعض

الحق ابتغاء مرضاة من كان مركب النقص من شيمهم .

وكل ما وقعت عليه فى بحث بلبش وفى المصنفات المماثلة له الصادرة عن الأمم المتحدة وغيرها أن كتابها قرنوا الزراعة بالفقر وأنهم فسروا ذلك بأن أسبابا تاريخية طبيعية ترقى الى مرتبة القوانين تقرر أن المنتجات الزراعية كلما بودلت بها منتجات مصنوعة لازم المنتجات الزراعية من ناحية ظروف المبادلة ميل الى التدهور المطرد وأن التقدم الفنى وقف على الصناعات وأن الزراع لايظفرون من هذا التقدم بقسط حتى بوصفهم مشترين للمصنوعات لأن الكلفة الحقيقية لتلك المصنوعات ان هبطت لم تهبط معها أثمانها ويخيل الى أن هذه القوانين الطبيعية فى الغالب خيال خصب ضار أو هو لون من التاريخ المحرف الذى اتخذ الحدس والتخمين لحمة له وعلى أحسن الفروض هى نظريات تستمد عناصرها من فترات بعينها من الزمن لابد أن تبحث فى ضوء الخبرة بحثا متزنا منزها .

انى أسلم مختارا أن من البلاد ما كان متخلفا بالمعنى الحقيقى وأن التخلف يثير مشاكل من نوع خاص وسأحاول فى محاضرة قادمة أن أتناول هذه الناحية بالبحث لكنى أحب أن أثبت من الصلة بين الزراعة والفقر اذ لو صح أن هذه الصلة قائمة لتقت

الى معرفة العلاقة السببية بينهما كما تقت الى معرفة العـــلاقة السببية بين الغنى والصناعة وهى العلاقة التى مافتئت ترددهـا المصنفات التى تبحث فى النمو الاقتصادى .

أما أنه ليس حتما أن تقترن الزراعة بالفقر فذلك يتضح جليـا اذا ذكرت استراليا أو نيوزيلندا أو الدانمرك أو ولاية أبوا أو نبراسكا وأما أن الصناعة لاتقترن حتما بالغنى فيتضح جليا اذا ذكرت ايطاليا أو أسبانيا . على أنه لامشاحة فى أن جمهرة البلاد الموغلة فى الفقر سكانها زراعيون وأن نصيب الفرد فى الدخـل القومى أضعف فى الريف منه فى المدن كل هذا أسلم به لـكنى لا أسلم بما زخرت به المصنفات التى تزعم أن التصنيع رأس أدوية الفقر وهى مصنفات آخذ عددها فى الازدياد .

دعونى أبحث عن فتات الأدلة فى تلك المصنفات ففى عام ١٩٤٦ نشر احصائى أمريكى اسمه لوى بين أرقاما احصائية شـملت طائفة من الأقطار زعم أنها تتكشف عن حقيقة مؤداها أنه كلما زادت نسبة السكان المشتغلين بالصناعة فى منطقة زاد نصيب الفرد فى الدخل القومى . ولم تكشف بياناته فى جملتها عن صلةايجابية بين الاشتغال بالصناعة وبين زيادة الدخل لكنه بعد معالجة للأرقام قسم بها الأقطار الى جماعات حشرها على صورة تعسفية أمكنه أن

يبرز أرقاما تشير الى أن الدخل القومى اذا قورن نصيب الفرد منه بين طبقة الزراع بنصيب الفرد منه بين مجموع السكان رجح أول النصيبين واحتكم «بين» الى أرقامه هذه متخذا اياها سندا على أنه اذا رجحت كفة الزراع العددية على كفة الصناع فى بلد ما كان ذلك سببا فى انحطاط نصيب الفرد فى الدخل القومى وأن التصنيع منقذ من الفقر لامحالة . قفز بين الى هذا الاستنتاج دون أن يسوق دليلا واحدا يدعم به زعمه ثم خلص من أرقامه الى نتائج مثيرة للغاية من مثل أنه اذا استطيع ان تتبدل أوضاع الصين بحيث يصبح نصف سكانها زراعيين بدلا من أن يكون ثلاثة أرباعها من المشتغلين بالزراعة لزاد متوسط دخل الفرد فى تلك البلاد من خمسين ريالا الى ثلاثة أمثاله . خلص الى هذه النتائج بغير ماسند الا ماساقه من أرقام الدخول القومية مزيدة بنسبة الزراع المئوية الى مجموع الأهلين فى طائفة من الأقطار .

انى مقتنع عن غير بحث أنه اذا توافرت لدينا معلومات عن دخول أطباء الأسنان والحلاقين لوجدنا أن مقارنة متوسط دخولهم بالدخل المتوسط للفرد فى مجموع السكان تصل بنا الى نتائج أكثر ايغالا فى المعنى الذى استهدفه بين من نتائجه ولو سايرنا منطق الرجل للزمتنا الحجة فى أن علاج الفقر يكفله زيادة عدد

أطباء الأسنان ومعاهد التجميل هذا مثل قد لايخلو من المغالاة ولكنها مغالاة انطوت على صراحة وسلاسة فى التعبير تفضح الطريقة التى اتبعها «بين» فى استنتاجه وتكشف عن عوراتها ، وليست من نوع المغالاة التى ينحرف بها الدليل عن اطاره المنطقى السليم .

وقد جمعتنى الصدف منذ سنين باقتصادى من رومانيا اسمه ميخائيل مانويلسكو واحتدم بينى وبينه جدل غير مجد وهو من ناحية التفكير من نفس المدرسة التى ينتمى اليها بين ، ومانويلسكو هذا يزعم أن البلاد الزراعية تستطيع النهوض بمتوسط دخل الفرد بها ان هى فرضت حماية على صناعاتها فزادت بذلك عدد العمال المشتغلين بالصناعة لأن متوسط دخل الفرد فى البلاد الصناعية أرفع منه فى البلاد الزراعية .

ومهما تكن صلة الفقر بالزراعة فلا مشاحة أنها ليست صلة بسيطة ، وقد أسلفت فبينت أن عددا من الأقطار سميتها تشتغل أكثر ما تشتغل بالزراعة خاصة وهى مع ذلك مزدهرة وهذا وحده ينفى أن الزراعة يلازمها الفقر فلابد لمؤيدى تلك النظرية من مواجهة هذه الحقيقة ومن محاولة تفسير يدفع عنهم غائلتها يضاف الى هذا أن ثراء الأقطار الزراعية جعل بعضها فوق بعض درجات حتى فى القطر الواحد ولقد تم بحث فى أمريكا الى سنة ١٩٤٠ أظهر

أن متوسط دخل العائلة المشتغلة بالزراعة فى ولاية ايوا وهى اغنى الولايات الزراعيـــة رجح على متوسط دخل العـــائلة الزراعية فى كنتكى تسعة وثلاثين ضعفا ، وكنتكى هذه أحط الولايات دخلا وواضح من هذا أن الزراعة ليست هى وحدها التى تورث الفقر فى كنتكى وأن الزراعة لم تحل دون ثراء ايوا وقد أوضح تيودور سولتز الأستاذ بجامعة شيكاغو أن نسبة واحد الى تسعة وثلاثين وهى التى يرجح بها دخل ايوا على دخل كنتكى هى نفس النسبة التى أثبت كولن كلارك (أو بتعبيرى أنا زعم أنه أثبتها) هى النسبة بين متوسط الدخل فى الولايات المتحدة وبين متوســط الدخل فى الصين ولنفرض مؤقتا أن متوسط الدخل فى بقـــاع الأرض بلا استثناء أعلى فى الصناعة منه فى الزراعة وأنه كلما زادت نسبة الذين ليسوا زراعا الى مجموع الأهلين زاد متوسط الدخل ولنفرض الى هذا أن أهل الريف فى مقدورهم أن يجدوا عملا فى المدن وأنهم فى هذا متساوون مع أهل المدن لا تفرقة بينهم لا من الناحية البيولوجية ولا الثقافية وأن أهل الريف على الجملة يحكون أهل المدن فى الصفات كافة فماذا يكون فى هذه الحالة تعليلنا للفرق بين متوسط دخل الفرد فى الطائفتين ؟

من التفاسير المعقولة فى هذا الصدد أن يقال ان العائلة الريفية

أكثر عـــددا من العائلة المدنية وأنه اما أن نســـبة الأطفال الذين لايدركهم الموت قبل أن يبلغوا أشدهم اكثر فى الريف منه فى الحضر واما أن أهل الريف أكثر رغبة من أهل الحضر فى الذرية أو أنهم أكثر منهم خصبا .

ومن التفاسير المستساغة أيضا أن احصاءات الدخول النقـــدية بها مثالب بحيث لاتصلح مقياسا للدخول الحقيقية لأن فى دخول الريف ماهو خفى لاتسجله الأرقام من مثل تملك الريفيين لمساكنهم وانحطاط القيم الايجارية فى الريف ومن مثل أن كثيرا من الوان الطعام عندهم لايدفع له ثمن وكذلك وسائل التدفئة وأمثلة أخرى عديدة لخدمات تكفلها المزارع مجانا فى حين يدفع لها أهل الحضر مقابلا نقديا وفى المدن قد تشمل العائلة الواحدة عدة أشخاص يعملون ويعود عليهم من عملهم كسب مالى فى حين أن المزرعة قد لاتحتوى الا شخصا واحـــدا معترفا له بأنه العائل والخـــدمات المنزلية التى تؤديها النسوة والعيال فى المزرعة مجانا يحتاج اليها الحضرى بقدر احتياج الريفى لها لـــكن الحضرى كثيرا مايدفع عنها مقابلا نقديا وليست هذه الخدمات مقصـــورة على الطبخ وغسل الملابس وحياكتها بل تشمل فيما تشمله توريد الماء واختيار المأكولات وحفظها . وقد تولت وزارة الزراعة الأمريكية فى سنة

١٩٤١ بحثا أظهرت فيه أنه ان أريد أن تقابل الدخول النقدية الزراعية فى المناطق التى انحط فيها متوسط الدخل بمتوسط الدخل فى المدن مقابلة تصلح أساسا لمقارنة سليمة بين نوعى الدخل الحقيقى لوجب أن ترفع دخول الريف بما يوازى ثلثيها وتصحيح الأرقام على هذا الوجه وبهذا المدى يعد أمرا ذا بال فى الولايات المتحدة على الأقل .

وفى الحضر دخل « سلبى » لا أثر له فى الريف اذ عدا أن أثمان السلع والخدمات فى الحضر أغلى من أثمان مثيلاتها فى الريف تجد — وان كنت لا أدعى لنفسى خبرة خاصة فى هذه النواحى ولم أطلع على بحث فيه — ان حاجيات الحضرى تمتد الى مالا تمتد اليه حاجيات الريفى وكلها حاجيات لاتستبعد أثمانها من دخوله فى الاحصاءات الجارية . من أمثلة ذلك أن التقاليد والوظائف تفرض على الحضرى لباسا وهندما لاتفرضهما على الريفى والحضرى يتكلف بنفقات التعليم المهنى ونفقات نقابية ونفقات الانتقال من محل عمله واليه مضافا ذلك الى أن حياته العملية أقصر من حياة الريفى العملية وقد تكون هناك أمثلة أخرى لم أحط بها علما . هذا كله يصح أن تفسر به الأرقام المنشورة المسجلة لما بين متوسط الدخول الريفية والدخول المدنية من فروق فى

الظاهر والمصنفات التى تسوق النتائج الاقتصادية وتلبسها ثوب الارشاد السياسى مرتبة اياها على الفروق الرسمية فى الدخول النقدية بين الريف والحضر لاتقيم فيما يبدو وزنا لما تلح به الضرورة من الاعتداد باختلاف البيئة فى وزن الرفاهية المادية التى يؤديها لكل من البيئتين قدر بعينه من الدخل النقدى .

وهناك سبب آخر للسفسطة الاحصائية فى المقارنات المطروقة بين متوسطات الدخول فى الريف والحضر ذلك بأن كثيرا مايحصل فى حساب الدخل القومى أنهم فى ناحية الدخل الصناعى يتبعون طريقة مؤداها أنه كلما مرت سلعة أثناء تصنيعها من مرحلة فى التصنيع الى مرحلة تليها أضافوا الى قيمتها مازادت به تلك القيمة فى المرحلة التى انتقلت منها الى المرحلة التى تلتها وهذه القيمة تقسم على عدد العمال الذين اشتركوا فى تصنيعها ليتبينوا نصيب العامل فى الانتاج لكنهم اذ يتولون هذه الحسبة لايضمنونها ما أنفقوه فى انتاج تلك السلعة مما لا صلة له بأجور العمل من مثل الفائدة على رأس المال والاستهلاك والنفقة المترتبة على ابدال طائفة من الأجهزة أجهزة من نوع مستحدث ومن مثل الضرائب ونفقات الماء والكسح والانارة والصيانة ونفقات البوليس والحراسة ... الخ .

وأخيرا بما أننا افترضنا فى هذا السياق قيام تساو مطلق بين الريفيين والحضريين وافترضنا ان حرية الريفى مكفولة وأنه ان طلب عملا فى الحضر عومل على قدم المساواة هو وزميله به فاذا كان الأمر كذلك ومع ذلك استبدت بالريفى الرغبة فى الاقامة بالريف بالرغم من انحطاط الدخل المادى به كان علينا أن نحترم تلك الرغبة وأن نأخذها فى اعتبارنا لا أن نغفلها ونطرحها .

وهب أننا أخذنا بالأرقام المثبتة للدخول النقدية على أنها أساس صحيح وهب أنه كلما قلت نسبة المزارعين الى مجموع الأهليين هبط متوسط الدخل (أى دخل الفرد) وأن هذا الفرض ينطبق على المناطق جميعها ــ اذا سلمنا بهذا الفرض ثم بحثنا حالة منطقة بعينها تكافأت فيها العائلات من حيث عدد افرادها لم يجز أن نخلص مما افترضناه بأن متوسط دخل العائلة بين طبقة الزراعيين أحط من متوسط دخل العائلة بين طبقة الذين لايشتغلون بالزراعة ولا أن نخلص من هذا الفرض الى أن ارتفاع متوسط دخل الفرد كان نتيجة لانخفاض نسبة الزراع الى مجموع الأهلين . ثم لنفرض أن أهل منطقة بعينها ولتكن ولاية ايوا مثلا فى بحبوحة من العيش فالمرتقب أنهم بسبب ارتفاع مستوى دخولهم لايؤدون لأنفسهم من الخدمات الا القليل وأنهم فى قضاء حاجاتهم يستعينون بغيرهم

فيبتاعون من الحوانيت أكثر مما يبتاعه غيرهم ممن هم أقل منهم دخلا ويستأجرون من يستأجرونهم من المتخصصين فى الخدمات التى تلزمهم والمرتقب أيضا أن يكون ثراؤهم مرد بعضه الى اشتغالهم ببعض نواح من الزراعة فيها تخصص، ولهذا فانهم يبتاعون فيما يبتاعونه أجهزة ومواد وعلفا وآلات محركة الى آخر ماهنالك ثم انهم يبقون أطفالهم فى المدارس مددا أطول مما يبقيه فيها غيرهم ويرتادون أمكنة الترفيه على نطاق أوسع مما يفعل غيرهم وهذه الاحتياجات كلها من سلع وخدمات يترتب عليها قيام من يورد تلك السلع ويؤدى تلك الخدمات من غير المشتغلين بالزراعة ومعنى ذلك ازدياد فى نسبة الأهلين الذين لايتولون الزراعة الى عدد الذين يشتغلون بها ويكون من السخف عند حصر الدخول أن يقال ان ارتفاع نصيب الفرد منها فى تلك المنطقة كان نتيجة لزيادة النسبة فى عدد غير المشتغلين بالزراعة الى مجموع الأهلين فان الأمر على نقيض ذلك اذ لم تنشأ زيادة النسبة لغير المشتغلين بالزراعة الى المشتغلين بها الا بسبب ارتفاع متوسط دخل المشتغلين بالزراعة فحيث الزراعة هزيلة يقل عدد غير المشتغلين بها ممن تنحصر مهامهم فى خدمة الزراع وحيث الزراعة فى ازدهار يكثر عدد غير المشتغلين بها ممن يقوم عملهم على الصناعات التى

تلزم الزراعة وقد يثرى هؤلاء أيضا ففقر الزراعة هو اذن السبب فى ارتفاع نسبة الزراع الى غير الزراع وليس نتيجة لذلك الارتفاع .

ولنفرض الآن أن الدخول الحقيقية للمشتغلين بالزراعة هى فى المتوسط أقل من متوسط الدخول للمشتغلين بالصناعة وأنه لافضل لطائفة منها على الأخرى لابسبب انحدار القوم من أصل عنصرى مرموق ولا بسبب هجرة استأثرت بالممتازين من الأهلين وأن متوسط الدخول الحقيقية مستطاع رفعه اذا نزح أهل الريف الى الحضر فانخرطوا فى الصناعة ــ ان صح هذا كله فكيف لاتنصلح الأوضاع من تلقاء نفسها بأن ينتقل أهل الريف باختيارهم الى الحضر حتى تتساوى الدخول الحقيقية فى المنطقتين .

ولا يقنعنا أن يجاب على هذا بأن فرص العمالة (أى احتمال الحصول على عمل) فى المدن غير ميسور الا اذا اتخذت فى سبيله اجراءات خاصة اذ لو كانت سوق العمل حرة طليقة لاستطاع عمال الريف ان يعرضوا خدماتهم بأجور أدنى من الأجور الجارية ويتحقق على هذا الوجه تعادل فى مستوى الدخول الحقيقية فى المدن والقرى . هــذه اجابة لاتشفى الغليل بل الواجب عنــد التعرض لتفسير حالة مزمنة كالتى نشاهدها أن نبحث فى موانع

انتقال عمال الريف الى الصناعة وهى اما أن تكون موانع لها أصل فى المناطق الريفية واما أن يكون لها أصل فى المناطق الحضرية واما أن تكون لها أصول فى المنطقتين جميعا .

وتعقب هذه الموانع ليس بالأمر الصعب فسكان المناطق الريفية حتى الشبان منهم قد ينقصهم النشاط أو قد لاتكون متوافرة لهم وسائل العلم والمرانة المهنية اللازمة لعمال الصناعة ، أو قد يجهلون مظانها وفرصها فى المدن على أن هذا كله لايزيح الستر عن الأسباب التى تمنع الصناعة من الانتقال الى الريف فى طلب الاجراء المنخفضة أجورهم ومن العبث ان نطلب العلاج عن طريق امداد الصناعة بتشجيع مصطنع بل السبيل القويم هو تعليم أولادهم وقد يكون من الموانع قيام نقابات مختلفة فى المدن تضع عامدة أو غير عامدة لدخول الصناعات التى تشرف عليها شروطا من شأنها أن تجعل دخول الصناعة أيسر على أهل المدن منه على أهل الريف وتصحيح هذا الوضع يكون بازالة هذا اللون من احتكار العمال.

ولنفرض الآن أن الدخول الحقيقية أحط فى الزراعة منها فى الصناعة وأن حماية تفرض أو اعانة تمنح تكون كفيلة بانهاض الصناعة الى حيث تستدرج عمال الريف الى المدن فهل تكون هذه سياسة سليمة ؟

والجواب الصحيح على هذا السؤال رهن بالاجابة على سؤال آخر هو : ما أسباب انحطاط متوسط دخل الفرد الحقيقى فى الزراعة الى مستوى دون مستواه فى الصناعة . قد تستغل المدن الريف بوساطة تواطؤ أصحاب الأعمال على تحديد أثمان احتكارية وقد تقوم احتكارات عمالية فى المصانع ترفع الأجور فترتفع بسبب ذلك أثمان الحاجيات التى يشتريها سكان الريف بما فى ذلك أجور الخدمات الحكومية والحماية مع أنه مأتى بها لزيادة العمالة وتحسين فرصها لأهل الريف قد تكون هى نفسها سببا جوهريا فى خفض دخول الزراعة الحقيقية فالحكومة قد تسهم فى خفض دخل الزراعة الحقيقية بفرض الكثير من ضرائبها على الزراعة بطريق مباشر أو غير مباشر وتوجيه الحصيلة الى ماينفع سكان الحضر ثم ان سكان الريف وان كان نصيب الفرد منهم فى الدخل دون نصيب الحضرى هم فى واقع الأمر خير البرية الاقتصادية ، بمعنى أنهم هم وحدهم الذين يعطون بقدر مايأخذون يسلفون الى المجموعة بقدر مايظفرون به منها . ومادام أن الحالة كثيرا ما تنمخض عن وضع يستغل الحضريون فى ظله الريفيين فمن قلب الأوضاع أن يعالج هذا الوضع عن طريق مضاعفة الاعانة التى تمنح للمدنيين رجاء استدراج الريفيين الى المدن ولعمرى مامثل

ذلك الا كمثل من أراد حماية شغالة مملكة النحل من طائفة النحل التى تعيش عالة عليها فحول الشغالة الى نحل من النوع المتعطل المعول وبديهى أن العمل فى المشغل لا يستقيم ولا يستمر الا اذا استقامت بقية باقية من الشغالة فيه .

على أننا اذا سفهنا دليلا من الادلة فليس معنى ذلك حتما أننا أثبتنا فساد النتيجة التى زعم الدليل أنه أوصلنا اليها فأحب أن أحدد موقفى من التصنيع فلست من الذين ينكرون أن سبيل بلاد كثيرة بل سبيل جمهرة البلدان الى الرقى يكمن فى التصنيع وفى تحضر الريف بل لقد سبق أن سلمت بأن الأقطار كلما أثرت وازدهرت مالت نسبة غير المشتغلين فيها بالزراعة الى الازدياد . ان موقفى — وسأجهر به صراحة للمرة الأولى — هو أن مشكلة البلاد المتخلفة فى اطارها الصحيح ليست مشكلة الزراعة فى ذاتها ولا هى مسألة اختفاء الصناعة فى ذاتها بل هى مسألة فقر وتأخر ، هى مسألة زراعة هزيلة أو زراعة وصناعة هزيلتين وعلاج ذلك يكون فى اقصاء الأسباب الأساسية للفقر والتأخر وهذا مبدأ ينطبق على البلاد الصناعية بقدر انطباقه على البلاد الزراعية الصميمة .

ان توزيع الجهود وعناصر الانتاج بين الزراعة والصناعة توزيعا غير سليم قلما يكون سببا جوهريا للفقر والتأخر الا اذا تسببت

الحكومة فى ذلك التوزيع المرذول بوساطة الحماية والضرائب وطرق الانفاق التى تشوبها التفرقة فى المعـاملة والا اذا أهملت الحكومة فى نشر التعليم بالقسط بين مختلف المناطق أو لم تراع القسط فى وسائل المحافظة على الصحة العامة وتيسير المرانة الفنية، على أن هذا اللون من التوزيع الردىء الذى مرده الى الاجراءات الحكومية حيث وجد اليوم يتخذ أكثر مايتخذ من الأشكال شكل توجيه الامكانيات الزراعية نحو المدن الطفيلية وقلما يتخذ شكل الاسراف فى تثمير الثروات فى الصناعات البدائية أو فيمن يشتغلون فى تلك الصناعات .

والنمو الاقتصادى قد يتطلب التوسع فى التصنيع لكن هـذا التوسع يجب أن يساير النمو الطبيعى مستمدا العون من الحكومة تمهد له السبيل وتيسر له الأمور على صورة مناسبة ولا ينبغى أن يكون معنى التوسع أن تحتضن الصناعة وأن تنال من الرعاية ماتناله الثمار التى تنبت فى بيوت من زجاج (الصوبات) والزراعة هى التى يكمن فيها أهم مايتطلبه النمو الاقتصادى السريع فى بلاد كثيرة وأهم وسائل ذلك النمو الاجراءات المؤدية الى تحسين الصحة ونشر التعليم العام والمرانة الفنية وتيسير الانتقال والتسليف الزراعى بفائدة رخيصة بشرط استعمال حصيلة القروض فيما

بنتج . وليس للصناعة على الزراعة فضل ولا للزراعة على الصناعة فضل بل الحقيقة انه لايمكن أن يعين الحد الفاصل بينهما الا بطريقة تعسفية والخير فى أن يترك الاختيار بين التوسع فى الزراعة والتوسع فى الصناعة لمشيئة أصحاب رؤوس الأموال ورجال الأعمال فان بدت حاجة الى اجراء حكومى وجب أن يؤسس هذا الاجراء على أسس من المنطق السليم وفى ضوء عوامل الكلفة وما يرتقب أن يثمره العمل المراد تنفيذه مقارنا بما تثمره أعمال أخرى تبذل فى سبيله نفس الامكانيات من جهد حيوى ومال أما اذا اهتدينا بالآراء المرسلة على عواهنها وبالقضايا التى لم يقم على صحتها دليل بل استندت الى قوانين طبيعية مزعومة ثم سايرنا أصحاب هذا الرأى فيما يزعمونه من أن لبعض الصناعات فضلا دفينا على بعض الصناعات كانت النتيجة أولا بعثرة امكانيات هى لندرتها خليقة أن تعامل باحسان وان تعالج فى اتزان بمعنى ان يخصص كل منها بأليق الأغراض بها وكانت النتيجة ثانيا خيبة أمل ماحقة تحل بالحشود الحاشدة من أقوام يتلمسون سبل الخلاص من فقر أنقض ظهورهم .

ويسود البلاد الصناعية خيال روماتيكى يطرى الزراعة ويشيد بجنات الريف . وفى البلاد التى لم تصنع بعد ينتقل مسرح الخيال

الفاسد الى المداخن التى تنفث الدخان ينبعث منها كثيفا فى المدن الصناعية المزدحمة . أنقل اليكم فى هذا المعنى على سبيل المثال وصفا كتبه رجل اسمه لوى اجاسيز وهو عالم سويسرى زار البرازيل لأول عهدها بالعمران فلمس فيها ماجعل منه أساسا لفضل الزراعة على الصناعة من الناحية الرومانتيكية .

قال : « كلما ذكرت القوم المساكين الذين رأيتهم يشتغلون فى صناعة الساعات والداتتلا بقرى سويسرا وهم لايكادون يرفعون نظرهم عن العمل الذى هم فيه منهمكون من طلعة النهار الى الليل ولا يكسبون من كدهم هذا الا مالا يكاد يسد الرمق ثم فكرت فى السهولة التى ينبت بها كل شىء هنا (يعنى فى البرازيل) فى أرض هى لمن طلب ، حز فى نفسى أن يتكدس الناس فى بعض بقاع الأرض الى درجة لايجد معها بعضهم مابه يقتاتون وان يقل عدد الناس فى بقاع أخرى الى حد لاتتوافر فيه الأيدى المحصاد . انا لتواقون لهجرة واسعة الى هذه البقاع التى حبتها الطبيعة الى حد كبير بالموارد وجردتها من السكان لكن الأمور تسير الهوينا فى البرازيل » .

والنظرات الرومانتيكية التى يلقيها الجمهور على الزراعة فى بعض البلاد وعلى الصناعة فى بعض البلاد قد لايكون منها بد ولا

نستطيع لها منعا لكن فى عنق الاقتصاديين تبعة مهنية تفرض عليهم أن يفكروا بغير تحيز للخيال وأن يؤسسوا توصياتهم فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية على المزايا الاقتصادية الحقة ويجب أن يكون رائدهم فيما يتعلق بعناصر الثروة التى لم تجد بها الطبيعة الابقدر أن يطالبوا بتخصيص كل منها بالغرض الذى يدر أكبر غلة اجتماعية ، أما بعثرة الامكانيات فى الخيالات الروماتيكية فانه يذهب تلك الثروة هباء .

٤

السياسة المالية الضريبية والسياسة التجارية

وما بينهما من علاقة متبادلة

سأتناول فى هذه المحاضرة فى غير تفصيل مسألة السياسة المالية الضريبية من ناحية ومسألة السياسة التجارية من ناحية أخرى فأبين كيف تتدخل كل منهما فى الأخرى فتفسد عليها غرضها حينا وتيسره لها حينا وفى ثنايا المحاضرة سأعود بكم الى الوراء بعض خطوات أستعيد فيها الى الذاكرة طائفة مما سبقت فشرحته كيما أطبقه على مسائل غير التى طبقته عليها فيما مضى وستتضمن عبارتى تمهيدا لبعض ما سأتناوله فى محاضرتى التالية وهى محاضرة سيكون محورها التخطيط القومى .

النظرية الكلاسيكية للتجارة الخارجية كما سبقت فأبنت لكم فى شىء من التوكيد قد ركزت اهتماما على التغيرات التى تطرأ على حصيلة النقد لأنها تعد تلك التغيرات عاملا له وزن فى الجهاز

الحركى للتوازن وهى تنظر الى تلك التغيرات فى العاده على أنها أميل الى اعادة التوازن منها الى زيادة الاضطراب وهذه النقطة على التحديد هى التى انشقت عندها النظرية الحديثة على النظرية الكلاسيكية ، والنظرية الكلاسيكية كانت تنظر الى معيار الذهب على أنه وضع قائم مفروغ منه فاذا افترضت قيام ذلك المعيار ثم أخذت فى حسبانك ما هو معروف عن سلوك المال من حيث سيره وتداوله خلصت من هذا الى أنه مامن بلد يعتز بمنزلته الا خضع لعوامل ثابتة تملى عليه الأوضاع املاء فهى تحدد حصيلة النقد به تحديدا يمليه مستوى الأثمان وهو مستوى يخضع بدوره لعامل آخر هو أن الأثمان تقف عند النقطة التى تكفل لذلك البلد تعادلا فى كفتى ميزان المدفوعات بينه وبين ماعداه ومعيار الذهب كما تعلمون كان ينص على بقاء سعر تبادل النقد ثابتا لايتقلب الا فى حدود نقطتين عليا ودنيا : أولاهما تصل بالسعر الى حيث يفضل محول المال أن يبعث به الى خارج البلاد ذهبا عينا وثانيتهما تصل بالسعر الى حيث ينزح الذهب العين الى البلاد من خارجها .

والنظرية الكلاسيكية وقد علقت ماعلقت من أهميه على مرونة الاثمان طلبا وعرضا لو أنها أخذت فى اعتبارها احتمال تقلب ملحوظ فى سعر تبادل النقد كالذى يحصل فى ظل المعايير الورقية

لأحلت تلك التقلبات مكانها الصحيح من الجهاز الذى يعمل على اعادة التوازن .

لكن الاقتصاديين الكلاسيكيين بغير استثناء تقريبا تجنبوا الحديث عن سعر التبادل المتقلب من حيث دوره فى الجهاز الحركى الدولى حتى أنه أثناء حروب نابليون يوم أنشأت انجلترا لأول مرة فى تاريخها المعيار الورقى فترتبت على انشائه تقلبات عدت فى ذلك العهد تقلبات جسيمة غاية فى الجسامة وان تكن بالقياس الى تقلبات اليوم تقلبات متواضعة ـ يوم حصل هذا امتنع ريكاردو عن التعرض بأى تحليل جدى للآثار المترتبة على تلك التقلبات فى المدى القصير وان يكن قد تعمق فى بحث له عن أثر تلك التقلبات .

أما فيما يتعلق بآثار تقلبات السعر فى المدى الطويل فكان رأى ريكاردو فيها أنها مقصورة على كم النقد ومستوى الأثمان . أما الكميات الاقتصادية الحقيقية من نحو الدخل القومى وتوزيعه بين مختلف طبقات الأهلين فكان رأيه فيها أنها تظل على حالها الى حين وكان رأيه كذلك فى الأوضاع التى خصصت بها عناصر الانتاج بأغراضها اذ كان رأيه أنها تبقى هى أيضا بلا تعديل ملحوظ وتلته فى البحث شرذمة من الاقتصاديين سلكوا التقليد الكلاسيكى

فجاوزوا ما وصل اليه ريكاردو فى بحوثه بأن عرضوا للآثار التى تترتب على تقلبات سعر التبادل فى ظل معيار الذهب الثابت ورأى أنهم غالوا كثيرا فى وصف أثمان الشراء بالمرونة لاسيما أن تقلبات الأسعار كانت طفيفة وأنهم لهذا ساورهم الشك فى أن يكون لتقلب أسعار التبادل أثر فى التوازن وهى أسعار لاتتغير الا فى نطاق ضيق تحده النقطتان اللتان سبق ذكرهما : النقطة العليا والنقطة الدنيا . ساورهم الشك فى أن يكون لتلك التقلبات المحدودة النطاق بحكم أثرها المزعوم فى الميزان التجارى أثر ذو بال فى الجهاز الدولى الباعث للتوازن وفيما عدا فرانك جراهام وفرانك تاوزج لم يشترك أحد من الكتاب الذين سلكوا التقليد الكلاسيكى فى بحث جدى يتناول به الجهاز التوازنى الدولى . على أن الكتاب المحدثين الذين قرروا فى توكيد بالغ أن السعر المتقلب قد يكون له مقدرة على اعادة التوازن انما كانوا فى ذلك يسايرون التقليد الكلاسيكى ولو لم يشعر بعضهم بتلك المسايرة ذلك بأن توكيد هذا المعنى لايجىء الا عن عقيدة باتساع مدى المرونة على طلب الناس للسلع وهى عقيدة الكلاسيكيين .

وبقدر مايتسع له علمى لم أكشف مايشير الى أن أحدا من الاقتصاديين الكلاسيكيين تحدث عن العلاقة بين السياسة الضريبية

وبين ميزانية الدولة من ناحية وبين ميزان المدفوعات والسياسة التجارية من ناحية أخرى فقد افترضوا ـ وكان هذا الافتراض متفقا مع ظروف زمانهم ـ ان معيار الذهب يظل قائما وأن منسوب النقد بفضل ذلك المعيار وأثره فى الأسواق يظل كفيلا بالمحافظة على مستوى للاسعار يكفل بدوره تعادلا فى سعر التبادل وفى ميزان المدفوعات وأن الميزانيات الحكومية السنوية تبقى ما ساد السلم متعادلة الصرف والدخل بل لعل الدخل فى بعضها يرجح المنصرف وانه مهما يكن من أمر تلك الميزانيات فالذى لا يمكن حدوثه فى شأنها أن تعالج أوضاعها ابتغاء التأثير فى سعر التبادل أو فى ميزان المدفوعات والجملة أن سوقهم للحجج لم يصلح فيه المكان لتحليل واقعى يتناول وقع الميزانيات المطاطة على أسعار التبادل المتقلبة أو على الموازين الدولية للمدفوعات ولم يكن من تقاليد الكلاسيكيين ولا من طباعهم أن يتلاعبوا بالافتراضات تلاعبا غرضه المناظرة الفكرية المجردة ولا أن يقحموا نماذج لاصلة لها بالبحث على أنها مصادر يسترشد بها فى السياسة العملية .

وهذه كلها ظروف تبدلت بها فى زماننا أوضاع تختلف عنها اختلافا بينا فأصبحت النظرية الكلاسيكية قاصرة عن شرح ما أنا بسبيل شرحه فى هذه المحاضرة بل قد لاتمس النظرية الكلاسيكية

بعض نقاطه من قرب أو بعد وقد ولى معيار الذهب الى غير رجعة على الأرجح وأسعار التبادل لم تعد ثابتة بل هى فى الغالب مطاطة متقلبة وقد ربط بعضها بما كان يرجى أن يثبت به سعرها على مستوى مسمى لكن لم يحالف النجاح هذا الاجراء ومهما يكن من أمر مرونة الطلب فان الاحتكار والمساومة الجماعية وتحديد أسعار قصوى للسلع والمنح التى تسلف فى هذا السبيل كل أولئك قد فت فى عضد مرونة الطلب وصيرها جامدة وحد من مقدرتها على احداث التوازن فى الاقتصاد القومى فى حين أن ارتفاع التعريفة الجمركية وقيام نظام الحصص واخضاع الاستيراد للترخيص وتوزيع النقد الأجنبى على طالبيه بقدر كل أولئك قد حد من أثر مرونة الطلب فى المضمار الدولى وقد شاع التضخم بل وقد يصبح علة مزمنة والتضخم فى بلد ما لايكفل اعادة التعادل فى ميزان مدفوعات البلاد بل ولا كان مقصودا به ان يكفل ذلك التعادل ومما انعقد عليه الاجماع ان انكماش الأسعار لم يعد يصلح كدواء يعالج به العجز فى ميزان المدفوعات .

هذه اذن هى الأوضاع الجديدة وهى أوضاع تختلف تماما عن الأوضاع التى أجرى الكلاسيكيون فى ظلها بحوثهم فان أردنا أن يكون بحثنا اليوم مجديا وجب أن تكون الأوضاع الجديدة

رائدنا فى بحث العلاقة بين العوامل النقدية والعوامل المتصلة بميزانية الدولة من ناحية وبين السياسة التجارية الدولية من ناحية أخرى .

وكيما أضفى على شرحى الطابع الواقعى سأجعل محوره ندرة الدولار بحسبان تلك الندرة مشكلة تواجه غالبية أقطار العالم خارج الولايات المتحدة . وندرة الدولار تعبير تختلف معانيه وسأجتزىء من معانيه المتعددة بمعنى واحد فى بحثى هذا فأعرف ندرة الدولار بأنها رجحان احدى الكميتين الآتيتين على الأخرى أما الكمية الراجحة فهى الدولارات التى أنفقها بلد خلت جعبته من احتياطى موفور من الذهب والدولارات نتيجة لما تسرب الى خارج ذلك البلد من رؤوس الأموال وأما الكمية المرجوحة فهى مايجنيه ذلك البلد من الدولارات مزيدة بما يكون فى متناوله من دولارات تنتج عن منحة أو اعتماد أو قرض .

وندرة الدولارات اما أن تجىء عن عمد بناء على تخطيط واما ألا يكون التخطيط أصلها فاذا كان أصلها تخطيطا فالمفروض أن الذى تعمد هذا الوضع اما أن يكون قد تخيل ــ أو صدق حدسه ــ انه اذا تكشفت ندرة الدولارات عن عجز فى ميزان المدفوعات سارعت حكومة الولايات المتحدة أو احدى المؤسسات الدولية

التى تملك الدولارات بسد ذلك العجز بمنحة أو بقرض بشروط سهلة من ناحيتى الفائدة والتسديد وندرة الدولار التى تجىء بغير تخطيط قد لا تكون شيئا غير مرغوب فيه بالقياس الى ما تتعرض له البلاد من النتائج الأخرى . وأقصد بالندرة التى لا تجىء نتيجة لتخطيط نقصا فى حيازة الدولار لم يتعمد البلد حدوثه وهذا اللون من النقص كثيرا ما يكون من لوازم سياسة تخطيطية داخلية لا تأبه لتعادل ميزان المدفوعات أى أنها لا تتخذ التعادل غرضا من أغراض تخطيطها وكثيرا ما يبدو ذلك النقص على صورة حدث عارض نتج عن ظروف لم تكن منظورة وفى هذه الأحوال قد لا يكون بروز النقص مما يؤسف له .

وندرة الدولارات سواء أكانت متعمدة أم غير متعمدة تنقسم الى ندرة طارئة وندرة حينية تحل بين الحين والحين ــ وندرة عائدة وندرة مزمنة .

وندرة الدولار يمكن علاجها ولو امتنعت الولايات المتحدة عن تمويل العجز قبل حدوثه أو بعده والعلاج يتم اما بطرق تتحقق بها اعادة التعادل الى ميزان المدفوعات فى البلد الذى بدأ فيه العجز واما بطرق يظفر بوساطتها البلد سلفا باعتمادات يمول بها زيادة وارداته وهذه الطرق بشقيها تشمل الانكماش أو ازاحة

التضخم وحظر الاستيراد وتشجيع الصادرات وخفض سعر تبادل النقد والاقتراض خارج البـــلاد وترغيب المثمرين الأجانب فى تثمير أموالهم داخل البلاد .

وأسباب ندرة الدولار لا يكاد يحصيها عد مثال ذلك :

(ا) استعداد الولايات المتحدة لتغطية العجز فى الدولارات اذ استعدادها هذا من شأنه أن يشجع البلد المعان على التعـرض لعجز جديد .

(ب) التضخم المتعمد الذى لا يخضع لرقابة ان وقع مطردا ورجح فى مداه التضخم السائد فى الولايات المتحدة كذلك أسعار التبادل الثابتة وأسعار التبادل المتقلبة اذا لم تحمل فى طياتهـا عناصر التعادل .

(جـ) تحول فى شروط المبادلة التجارية يجىء فى غير مصلحة أحد الفريقين المتبادلين مقيسا ذلك التحول الى ما كان عليه الحال فى عام سابق تحقق فيه تعادل ، أو مقيسا الى ما يعتبر فى الظروف السائدة شروطا تنطوى على تعادل فى ظروف المبادلة ومثل هذا التحول قد يكون نتيجة تبدل فى كمية الطلب أو فى الكلفـة النسبية أو فى الحواجز والموانع التجارية .

(د) وقف فى تدفق رؤوس الأموال الأمريكية الخاصة أو وقف

فى ذلك التدفق لم يواجه بما ينبغى أن يواجه به .

(هـ) تسرب رؤوس الأموال الى البلاد الأجنبية .

ولكل هذه الأسباب أسباب هى أسباب الأسباب ان نحن تتبعناها رجعنا الى الوراء الى ما لا نهاية وان أريد أن تبحث حالة بعينها من حالات ندرة الدولار وجب أن يشمل البحث التنقيب عن العناصر التى تؤثر مباشرة أو بطريق غير مباشر فى مستوى تصدير السلع والخدمات مقارنة بمستوى الواردات على أن يتطرق البحث الى العناصر التى كانت قائمة فى زمن مضى.

وكيما أبين كيف تكون للأسباب أسباب سأبحث فى شىء من التفصيل حالة لندرة الدولار يكون مردها الى تضخم داخلى فى البلد الذى حل به التضخم كان التضخم فيه أسرع خطى من التضخم السائد فى الولايات المتحدة وهذه حالة تورث الندرة لأنها تشجع الاستيراد وتثنى العزائم عن التصدير وقد يرجع التضخم الداخلى الى سبب من الأسباب الآتية :

(ا) سياسة ترمى الى تعميم العمالة خشية أن يصيبها تعطل فى غيبة التضخم .

(ب) اتباع سياسة تنمية اقتصادية لا تطيق صبرا على الانتظار تتطلب تثمير أموال ان أحصيت مقيسة بالنقد رجح مقدارها على

ما هو موجود من الأموال برسم التشمير على أساس الأثمان الجارية وفى هذه الحالة يتم التوفيق بين ما تتطلبه برامج التنمية مقيسة بالنقد وبين ما يمكن تحقيقه بالمال اللازم بوساطة رفع أثمان عناصر التشمير وهى أجور العمال وسعر الفائدة وأثمان السلع الرأسمالية والأدوات .

(جـ) تعمد التضخم أو السكوت على نتائجه كوسيلة للتسكين المؤقت اذا حل بالناس الضجر أو كوسيلة تيسر للسياسى موقته أو كوسيلة للادخار الجبرى .

(د) قد يجىء التضخم على غير انتظار ودون عمد بل ودون أن يشعر به الناس كنتيجة ثانوية لادارة مالية ضريبية هزيلة أو غاشمة .

ونقص الدولارات وفق تعريفى له لا يكتب له الدوام ولا يصبح مزمنا فى بلاد متعددة فى وقت واحد الا اذا اتبعت الولايات المتحدة سياسة اغداق المنح المالية كل عام أو عمدت بين الحين والحين الى قروض لم يتفق عليها سلفا بشروط لا يلتزم بها المقترض أن يرد الدين الا على مهل والأمل فى دوام هذه الحال غير محتمل .

وندرة الدولار لا يكتب لها الدوام حتى فى بلد واحد الا اذا

أعانت حكومة الولايات المتحدة ذلك البلد على دوام تلك الحال أو الا اذا استطاع ذلك البلد كلما بدا به عجز فى الدولار وكان به فائض بغير الدولار أن يسدد العجز الدولارى بالفائض الآخر اذ بذلك يستطيع أن يستأنف نشاطه فيبرز عجز جديد لكن نقص الدولار فى هذه الحالة لا تكون له بزة المشكلات ومحتمل أن يكون سعر تبادل النقد فى بلد واحد أو فى عدة بلاد وفى وقت واحد محل ضغط مزمن من الدولار الأمريكى اذا كان التضخم فى تلك البلاد أبلغ منه فى الولايات المتحدة وأسرع منه خطى أو اذا اتضح أن بشروط المبادلة ميلا مستمرا الى التحول عن ذلك البلد الى الولايات المتحدة أو اتضح أن بالطلب النسبى للسلع ميلا الى هذا الطراز من التحول. والتحول على هذه الصورة قد يكون سببه سرعة التقدم الصناعى فى الولايات المتحدة وقد يكون سببه زيادة مطردة فى الطلب على سلع تلك البلاد وبما اننا افترضنا أن تكرر العجز على صورة دائمة غير مستطاع فان التعادل فى ميزان المدفوعات لا يتأتى الا بوسيلة أو أكثر من الوسائل الآتية ــ خفض مطرد فى سعر تبادل نقد البلاد الواقعة تحت الضغط ــ انكماش نسبى فى أسعار البلد الواقع تحت الضغط مقارنا بالأسعار السائدة فى الولايات المتحدة أو اتباع البلاد

الواقعة تحت الضغط وسيلة من وسائل الرقابة التجارية غير المباشرة تنفذ على صورة تكفل اعادة التوازن بها ومستطاع أيضا أن تبدل بهذا كله سياسة يسمح فيها بقيام عجز فى ميزان المدفوعات الجارية بالنسبة للدولار على أن يحال دون التوقف عن الدفع بقرض دولارى يعقد كل عام قبل بروز العجز يسد به عجز العام السابق ، لكن هذه الوسيلة تترتب عليها كلما تراكم الدين زيادة بنفس النسبة فى مقدار الفائدة ويكون تمويل فوائد الدين مزيدا بعجز دائم فى ميزان المدفوعات الدولارية الجارية محتاجا لمقادير من المال المقترض تزيد على مر الأعوام زيادة المتواليات الهندسية .

وبصندوق النقد الدولى وبنك الانشاء والتعمير دولارات هى الى حد محدود فى متناول بلاد مذكورة بالعقد كلما احتاجت الى مال تدفع به عن نفسها غائلة العجز فى ميزان مدفوعاتها اغترفت منه بقدر لكن رصيد هاتين المؤسستين من الدولارات سواء ما كان منه ناجزا أو ما كان فى استطاعتهما اعداده ، محصور محدود ثم ان المؤسستين تشترطان عند الاقتراض اذا سمحتا به شروطا فيها من الصعوبة ما ينفر المقترضين .

أما الاقتراض المباشر فى السوق المالية الأمريكية فهو أيضا ضيق

النطاق اذا طرق بابه بلد واحد وحكومة الولايات المتحدة جاهدة فى دفع الأمريكيين الى تثمير أموالهم الخاصة خارج البلاد أما أن تقترض حكومة أجنبية مالا بسندات تطرحها الولايات المتحدة فهذا عمل لم تعد له سوق وأصبح لا يستطيعه الا طائفة قليلة من البلاد التى لها ماض نظيف ناصع من ناحية قيامها بالتزاماتها ولها مكان مرموق يبشر بالخير من الناحيتين السياسية والاقتصادية. ولقد هبطت مقادير الأموال التى يثمرها الأمريكيون بطريق مباشر خارج بلادهم الى درك لم تعد معه الا نزرا لا وزن له لأسباب منها أن الظروف الاقتصادية للتثمير فى أمريكا هى فى نظر الأمريكيين أفضل منها خارج بلادهم ومنها تخوف الأمريكيين مما شاع وذاع فى الآونة الأخيرة من تعرض الاستثمارات الخاصة لأخطار التأميم والمصادرة وازدواج الضريبة وحظر تحويل الأرباح والتفرقة فى المعاملة ولم تعد رؤوس الأموال الأمريكية تثمر خارج البلاد الا فى قلة مختارة من بقاع الأرض وفى قلة مختارة من ألوان التثمير .

والبلاد المفتقرة الى المال كثيرا ما تفضل على الاستثمار الخاص أن تقترض المال من الحكومات الأجنبية أو من المؤسسات الدولية المتخصصة فى الأقراض وفى الحالات التى تسمح فيها

البلاد الأجنبية بالاستثمار الخاص أو تدعو اليه كثيرا ما تشترط شروطا تحد من رقعة النشاط الذى يشملها الاستثمار وتحد من حرية المستثمرين فى تعيين من يختارونهم للادارة والرقابة وحريتهم فى تعيين الموظفين وفى تحويل الأرباح واستهلاك رؤوس الأموال وما الى ذلك مما ينفر الأمريكيين الا المغامرين منهم . والى أن يبدل الناس هذه الشروط شروطا خيرا منها كان من غير المحتمل اطلاقا أن تتحول رؤوس الأموال الأمريكية الخاصة نحو أوربا أو آسيا أو افريقيا أو أمريكا اللاتينية .

ومنذ انتهت الحرب العالمية الثانيـــة دأبت حكومة الولايات المتحدة على منح المنح المالية وعلى عقد قروض بشروط مغرية من حيث السعر وطرق التسديد . أسلفت أمريكا هذا العون الى بلاد عدة وبلغ ما خرجت عنه من المال فى هذا السبيل الى يونيو من عام ١٩٥٠ ــ ٢٦ مليون دولار وهذه ظاهرة لا نظير لها فى التاريخ لا من حيث نوعها ولا من حيث مداها ولا يفسرها الا أن اعتبارات سياسية واقتصادية واستراتيجية غير عادية تضافرت على تحقيقها .

والذى لا مشاحة فيه هو أن اســـتمرار حكومة الولايات المتحدة فى السياسة التى نصبت نفسها بمقتضـــاها بنكيرا أو

محسنا للعالم على النطاق الحالى ليس من الأمور المفروغ منها أو المقطوع بها وقد ضاق الناس بهذا الوضع وضيقهم آخذ فى الازدياد بل لقد ضاقوا باتخاذ الحكومة دور البنكير فى المعترك الداخلى وساورهم شك فى مقدرة الحكومة على تخصيص الاعتمادات الخارجية بالحكومات الأجنبية على أساس سليم من المعايير الاقتصادية ، ولو اطرحنا الاعتبارات السياسية والاستراتيجية لكان من حقنا أن نتوقع انخفاضا مطردا فى القروض التى تمنحها الحكومة الأمريكية فى المستقبل وأن نتوقع ما يصبح فيه ظفر المقترضين بالمال على نطاق يسمح بتدفق الأموال الامريكية الى خارج البلاد رهنا بمقدرة المقترضين على طرق أبواب السوق المالية الحرة واستعدادهم لشروط تلك السوق .

ان ربط مصير المقترض بمشيئة المقرض يبدو أمرا قاسيا ، حتى لقد حاول عدد من الاقتصاديين قبل الكارثة الكبرى وبعدها أن يلتمسوا وسائل يجعلون بها الاقراض فرضا على المقرض عن طريق اتفاقات دولية وسأعرض لهذه الناحية بالتعليق فى محاضرتى التالية لكنى سأفترض الآن أنه لا سبيل فى المستقبل القريب الى تجنب العجز فى ميزان المدفوعات بمثل هذه الوسائل .

فاذا توقف الاقتراض الدولى الطارىء وهو الذى لا يتفق

عليه سلفا لسد عجز لاحق متوقع فى المدفوعات الدولية الجارية فتعطل بتوقفه الدور الذى يؤديه تعين أن نلتمس وسيلة أخرى تحول دون ارتفاع مستوى العجز هذا والتوازن التقريبى فى الموازين الدولية يتحقق عن طريق عامل أو أكثر من العوامل الآتية :

(ا) اقامة الحواجز ومعالجتها على صورة تكفل التوازن

(ب) تعديل فى سعر التبادل يقرض الأوضاع شطر التوازن (أى ينتحى بتلك الأوضاع ناحية التوازن) .

(جـ) تكييف السياسة المالية والسياسة الضريبية وفق مقتضيات التوازن .

والتجاء الحكومات عامدة فى ظروف هذا الزمان الى طريقة من تلك الطرق رجاء تحقيق التوازن الداخلى يطغى على أى اعتبار للتوازن الدولى اذا قام تعارض بين الغرضين ذلك بأن التخطيطات الاقتصادية القومية التى تتخذها الحكومات هدفا تتطلب قيام التوازن الداخلى ولهذا السبب كان مرتقبا أن لا يتخذ اجراء بكفل قيام التوازن الدولى الا اذا لم يعد مفر من قيامه وألا يتخذ هذا الاجراء على سبيل الوقاية أو درءا للاضطراب قبل حصوله بل يعمد اليه بعد حلول الاضطراب .

واستخدام السياسة التجارية وسيلة للمحافظة على التوازن الدولى يتطلب ادخال عامل المرونة الزمنية على الحواجز التجارية ولأن المكوس الجمركية العادية أثرها محدود فى هذا المضمار ولأن الشك يساور الناس من ناحية أثر تلك المكوس فى الموازين فمن غير المنظور أن نستطيع عن طريق المكوس أمرا .

ومن تقاليد المكوس الجمركية أنها تقع فى سلطة الهيئات النيابية ومعنى ذلك أن التعديل فيها رهن باجراءات معقدة تحول دون امكان تجديدها فى فترات متقاربة . ثم انه كثيرا ما يحصل أن تكون فئات الضريبة الجمركية مقيدة لمدة بعيدة باتفاقات ثنائية أو بمعاهدات مضافا ذلك الى أن شرط معاملة البلد الأكثر امتيازا دون امكان تبديل المكوس حسب مصادر الاستيراد . وتبديل فيات المكوس الجمركية العادية لا تحدث أثرها فى تيار التجارة الا عن طريق مرونة الطلب وقد سبقنا فبينا أن النظريات الحديثة فى الاقتصاد لا تميل الى التسليم بأن المرونة تبلغ الحد الذى تستطيع معه أن تتحكم فى مقدار ما يشترى لا سيما اذا كانت المرونة التى تعنيها ليست مرونة الطلب على سلعة بلد بعينه بل سلعة تصدر عن بلاد العالم طرا . ومن غير المستطاع أن نتعرف سلفا على وجه التحديد أثر ضريبة ما فى كم المستورد

ولا هو بالمستطاع أن تحدد الفترة الزمنية التى تمر قبل احداث الضريبة أثرها الكامل ولهذه الأسباب لا ترتاح الحكومات الراحة كلها الى تعديل التعريفة العادية واتخاذها وسيلة لتحقيق مستوى تسميه بميزان المدفوعات ولا وسيلة لتصحيح اضطراب غير مرغوب فيه فى ذلك الميزان .

وانى أميل الى الرأى السائد الآن من ناحية أن التبديل فى الضرائب الجمركية الجارية لا هو بالاجراء المجدى ولا هو بالاجراء السليم من حيث أثره فى اعادة التوازن وان كنت لا أقر جميع الأسباب التى تساق للتدليل على صحة هذه العقيدة لا سيما أن أصحابها نزاعون الى الاقلال من شأن مرونة الأسعار اقلالا مرده الى خيال أثارته الاحصاءات الفاسدة .

والتغيرات التى تطرأ على كميات ما يستورد من السلع هى فى الغالب نتيجة لمجموعة من تغيرات فى الدخول النسبية تعمل فى الواردات متأثرة بمرونة الطلب الدخلى على تلك الواردات ومن تغيرات فى مستوى الأسعار المحلية النسبية مقيسة بنقد البلد ذاته وهى تغيرات تعمل عملها فى الواردات متأثرة هى أيضا بمرونة الطلب الثمنى على تلك الواردات .

ولهذا أدى ما جرى عليه الكتاب من المبالغة فى وصف مدى

مرونة الطلب الدخلى الى الاقلال من شأن المرونة الثمنية .

ثم انه من الناحية التاريخية كان مدى التبدل الدورى الذى يتعرض له مستوى الدخول النقدية فى بلد ما أوسع نطاقا بما لا يقاس اليه التبـــدل الذى يصيب التغيرات النسبية فى مستوى الأسعار الداخلية بين بلد وآخر (بعد تسوية الفروق المترتبـــة على التغير الطارىء على سعر تبادل النقد ان وجدت فروق) وبما لا يقاس اليه أيضا التبدل النسبى الذى يصيب مستوى المكوس الجمركية النافذة فلهذا كان من الناحية العملية مجال التأثير فى مقدار الواردات أفسح فى مضمار مرونة الطلب الدخلى منه فى مضمار مرونة الطلب الثمنى أعنى أن مرونة الطلب التى مردها الى تبدل فى الدخول أبلغ فى تحكمها فى مقادير ما يستورد من مرونة الطلب التى مرجعها الى تبدل أسعار السلع مقيسا كل من التبدلين بالنقد الأهلى ويستقيم هذا الوضع كائنة ما كانت نسبة المرونة الدخلية والمرونة الثمنية . والطرق الفنية المألوفة فى تقدير المرونة تميل الى الاقلال الى حد كبير من أهمية العلاقة السببية التى تربط تلك المرونةبالعوامل الثابتة وتميلعلى نقيض ذلك الى المغالاة فى وصف أهمية العلاقة السببية التى تربط تلك المرونة بالعوامل المتغيرة . وقد دأبت المصنفات الجارية بغير الحق على

استخلاص نتائج مؤداها أن المرونة الدخليـة أعلى من المرونة الثمنية وهى نتائج استخلصتها من أن الدخول القومية النسبية أكثر عرضة للتقلبات من مستوى الأثمان النسبية ومن مستوى المكوس الجمركية جميعا واذا نحن لجأنا الى الاستنتاج (دون الاستقراء) كان أقرب الافتراضات الى المعقول أن تتعادل المرونتان وأن تتساويا ببعضهما البعض على وجه التقريب ولم أقع على بحث احصائى جدى واحد يثير شكا فى هذا الافتراض الذى ينبغى أن نعتد به مالم يقم على تجريحه دليل من دلائل التجارب والخبرة. ومنذ عام ١٩٣٠ طالعنا لون جديد من الحواجز التجارية طغى من حيث مداه وأثره على الحواجز التى تتخذ شكل المكوس الجمركية الى حد أصبحت معه الحواجز الجمركية من ناحية أثرها فى الموازين التجارية مسألة نظرية أكثر منها عملية برز هذا اللون من الحواجز التجارية فى بلاد العالم باستثناء قلة من تلك البلاد منها الولايات المتحدة .

والعوامل التى اصبحت منذسنة١٩٣٠تعالجبهاالموازينالتجارية تقمصت ألوانا من القيود المباشرة على التجارة الخارجية من ذلك النظام الحصصى وتراخيص الاستيراد واضطلاع الحكومات بشئون التجارة وقد أصبحت هذه الوسائل أنجح العوامل من

حيث أثرها فى موازين التجارة وموازين المدفوعات وبالرغم من أن الصـــك الدولى .I. T. O هيئـة التجارة الدوليـة قد نصب بنوده على ازالة هذه الحواجز مع الزمن وبالرغم من أن الولايات المتحدة تنظر اليها شزرا ولا تقرها الا مشروطة بقيـام حالة الطوارىء فانه يبدو أن الاتجاه سائر نحو الايغال فى اقامة تلك الحواجز واتخاذها أداة يركن اليها بدلا من أن يكون الاتجاه نحو الاعراض عنها أو الاقلال منها وسأتناول هذا الموضـوع بالبحث فى محاضرتى التالية لأبين أن القيود المباشرة تبدو من مستلزمات التخطيط القومى اذ يضفى أصحاب التخطيط على أهدافهم القومية أفضلية تدعوهم الى اهمال النتائج الدوليـة ووجه الاختلاف بين القيود المباشرة والمكوس الجمركية هو أن القيود المباشرة على التجارة بها مرونة كبرى بمعنى أنه لايقف فى سبيل اقامتها وتوجيهها الوجهة المرغوبة بالقدر المرغوب فور قيام الرغبة فيها صعوبات فنية أو دستورية . واذا أحكمت ادارتها كانت كفيلة فى يسر باحداث التغيرات المراد ادخالها على الواردات . ولهذا صادفت هذه الوسائل هوى من نفوس الموظفـين الذين يعهد اليهم بها . وأكبر صعوبة يلاقيها الذين يضعون السـياسة القومية فى هذا الصدد هى التوفيق بين ما تتطلبه خططهم من المواد

والسلع وما تتطلبه القيود المباشرة من حظر استيراد طائفة من تلك المواد فى حين أنه لو اتبعت المكوس الجمركية وسيلة للتخطيط القومى لتبدلت بهذه الصعوبة صعوبة أخرى هى التثبت من فئة الضريبة التى يترتب على فرضها حصر الواردات فى النطاق المرغوب .

أما فيما يتعلق بالدور الذى قد يؤديه فى تحقيق التوازن فى المدفوعات الدولية عامل المرونة فى سعر تبادل النقد فهذا موضوع عرضت لجانب منه فى محاضرة سابقة وسأعرض له اليوم من زاوية أخرى .

ان السعر الثابت لتبادل النقد الذى هو لازمة من لوازم معيار الذهب كان محور العالم الاقتصادى الانكليزى فى القرن التاسع عشر ينظر اليه على أنه تقليد مثالى واتباع ذلك التقليد من المحدثين لما هالهم أن الأدوات التى ألفوا كفالتها باعادة التوازن أصبحت غالبيتها لا تثمر ثمارها الا اذا اقترنت بقيود مباشرة لا تستساغ انشقوا على التقليد لهذا السبب وجعلوا عمدتهم الى حد كبير انشاء سعر متقلب لتبادل النقد يكفل من تلقاء نفسه توازنا يستقيم مع أوضاع السوق الحرة وسيادتها . ولما كان سعر التبادل المتقلب لا يكفل التوازن فى المدفوعات كفالة حقة لا

احتكاك فيها الا اذا كان الطلب مرنا الى حد مرتفع ولما كانت النظريات الحديثة لا تؤمن بارتفاع مرونة الطلب فان كفرها هذا يقوم عقبة فى طريق أصحاب نظرية السعر المتقلب لابد لهم من التغلب عليها ان أرادوا أن يصلوا الى اقناع الناس بصحة نظريتهم . وليس غريبا اذن أن يكون معظم التساؤل الذى سبق الى الآن عن مرونة الطلب وما يسند الى تلك المرونة من قلة وضعف انما سيق بمناسبة ما تقدم به الكتاب المناصرون لنظرية السعر المتقلب لتبادل النقد .

وانى لأجدنى مدفوعا بعاطفتى الى هذا الطراز من مقارعة الحجج على أن صعوبات جمة تحول دون قبول أدلة القوم فى غير تردد . فان هؤلاء الاقتصاديين يفترضون بغير دليل كاف أن سعر التبادل لا يعدو أن يكون ثمنا شأنه شأن سائر الأثمان وأن تبادل النقد سوق مثالية كسائر الأسواق المثالية مرنة وفيها تجاوب تعمل فى يسر وأنها بريئة من شوائب المضاربة وما يحكى المضاربة من اهتزازات وأنه بناء على هذا تصبح سوق التبادل ان كانت حرة سوقا منظمة أو خليقة أن تكون كذلك .

أما واقع الأمر فهو ان النقد المتعامل به ــ لأنه سلعة متجانسة لا يلحقها البلى ولا القدم تكفى مالكها مؤونة اختزانها ودفع أجر

على نقلها من مكان الى مكان ـ يصلح كل الصلاحية للمضاربة. فاذا لم يكن للنقد أساس من قيمة متعينة ملموسة كأن يكون له سعر كلفة او ان يتجه نحوه طلب حقيقي او غير ذلك من الصفات التي تتغير ببطء مع الزمن كان مدعاة لاقبال المضاربين على المضاربة به بسبب أن مدى التبدل المتكرر في سعره يدر على المضاربين ربحا وفيرا وبسبب أن التكهن الصحيح بتقلبات السعر كثيرا ما يتحقق للمضارب . ثم ان التغيرات التي تطرأ على هيكل الأثمان في داخلية البلد بسبب تقلب سعر التبادل وان يكن من مزاياها العمل على اقامة التوازن في المدفوعات الدولية لها في داخلية البلاد أثر طائش لا ضابط له ولو أن أوضاع السوق في داخلية البلد كانت أوضاعا تنطوي على المنافسة الحقة وكانت الأثمان مرنة وتوافرت لعناصر الانتاج حرية الانتقال بين مختلف الأغراض وتوافرت كذلك حرية انتقال العمال من عمل الى عمل لو تحقق ذلك كله في المدى القصير لما ضرنا طيش السهام ولما كتب له الدوام بل لأمهل الى أجل مسمى أما والأسواق الحديثة يشوبها الجمود فان أسعار التبادل المتقلبة ذات المرونة الكبيرة التي لا يضبطها ضابط قد تتعارض بشدة مع هيكل الأثمان الداخلية بوضعه الجامد واني أردد من جديد ما سبقت فشرحته من أنه من خطل

الرأى أن يعمد الى المقترحات النظرية التى لا تنطبق الا على السوق المثالية فتنقل فى غير ترو الى الأسواق الواقعية التى تتعامل فيها وهى أسواق وان أدت وظيفتها التقليدية الاقتصادية من التحكم فيما يستهلكه المستهلكون ومن تخصيص عناصر الانتاج بأغراضها الصحيحة انما تؤديها فى غيبة العوائق الكبرى من جمود وقعود واحتكار وموانع تشريعية .

بل ولو كانت الأسواق الداخلية مثالية لما كان لأسعار التبادل المتقلبة حتى فى تلك الحالة أن تؤثر فى اقامة التوازن فى المدفوعات الدولية فى المدى القصير الا اذا توافر للأثمان فى حالتى العرض والطلب قدر من المرونة يكفل لكل زيادة فى كمية ما يباع من الصادرات زيادة فى حصيلة البيع مقيسة بالنقد الأجنبى والا اذا اقترنت كل زيادة فى ثمن ما يشترى من الواردات مقيسا بالنقد الأجنبى بزيادة فى كمية ما يشترى .

على أن الظروف القائمة احتوت ما يعمل على الحط من مرونة الطلب على كل ما يتجر فيه مع الولايات المتحدة وأول تلك الأسباب أن الطلب على منتجات الولايات المتحدة منذ وقف القتال كان شديدا لا بسبب رخص تلك المنتجات رخصا مغريا بل لأن الحاجة اليها كانت ملحة ولم تكن تلك المنتجات متوافرة

بالقدر المرغوب وبالمواصفات المرغوبة ولا كان مستطاعا توريدها فى المواعيد المرغوبة الا فى الولايات المتحدة وهذه كلها ظروف تدعو الى انتفاء المرونة فى الطلب بمعنى أن حاجة الطالب الى تلك السلع لا تتأثر انخفاضا بعامل ارتفاع السعر أو بمعنى آخر أن ارتفاع أثمان تلك السلع لا يحد الا قليلا من اقبال طلابها عليها . ومن الأسباب أن كثيرا من السلع التى تروج سوقها فى الولايات المتحدة يدخل فى تكوينها الى حد ملحوظ مواد من التى يستعمل الدولار فى شرائها وترتب على هذا أن أثمانها مقيسة بالدولار لم يستطع خفضها خفضا يستميل الزبون الأمريكى بالرغم من خفض البائعين لقيمة نقدهم بالنسبة الى الدولار .

هب أن ما تحتويه الأقمشة الانكليزية من القطن الأمريكى كان قبل خفض الاسترلينى يمثل نصف ما تتكلفه تلك الأقمشة بتلك العملة وأن سعر الاسترلينى خفض من بعد ذلك بثلاثين فى المائة بالنسبة للدولار اذا فرضت هذا ترتب عليه أن الأقمشة القطنية الانكليزية لا تنخفض لقاء الدولار الا بنسبة ١٥٪ بدلا من ٣٠٪ فاذا كانت الضريبة الجمركية الأمريكية المفروضة على الأقمشة القطنية الانكليزية ٢٥٪ من قيمتها فان النتيجة النهائية أن ينخفض ثمن الأقمشة الانجليزية بالدولار باثنى عشر فى المائة

فقط . وفى هذه الظروف ـ وهى ظروف واقعيـــة ـ اذا أراد المصدرون الانكليز أن يحتفظوا بالمســـتوى الذى ألفوه من حصيلة البيع كان لزاما عليهم بعد خفض الاسترلينى بثلاثين فى المائة ألا يخفضوا سعر البيع الا بمقدار ١٢٪ ومعنى هذا كله أننا ان رمزنا لمرونة الطلب الثمنى للأمريكى الذى يشترى البضاعة الانكليزية بمقدار (س) فى مكان تسلم السلعة أى فى أمريكا قوبلت تلك المرونة من جانب المصدر الانكليزى فى داره أى فى انجلترا بمرونة أقل منها بكثير . بل أن الحالة لتبدو أحلك مما تقدم ان قيست النتائج بمدى النجاح الذى يصيبه خفض سعر التبادل فى تحقيق توازن المدفوعات ما اتخذت الحواجز التجارية اوضاع الحظر المباشر بدلا من أوضاع التعريفة الجمركية ، ذلك بأن خفض الاسترلينى فى هذه الحالة يترتب عليه نقص فى مقدار ما تظفر به البلاد من النقد الأجنبى ثمنا لقدر بعينه من الصادرات (هذا اذا لم ترتفع الأثمان الاسترلينية) مضافا اليه زيادة سعر الكلفة مقيسا بالاسترلينى لما يستورد من السلع . ويبرز فى نهاية الأمر عجز من ميزان المدفوعات ســواء أقيس ذلك العجـــز بالاسترلينى أم بالدولار .

ولهذه الأسباب وغيرها اذا خفض بلد ما سعر تبادل نقده فى

الظروف السائدة فمن المتوقع المنظور أن تسوء حال ميزان مدفوعاته لا أن يتحسن ومن المتوقع أيضا أن تتدهور ظروف المبادلة التجارية لذلك البلد حتى ولو ارتفعت مرونة الطلب النهائية على المشتريات داخل البلاد وخارجها .

واتخاذ خفض تبادل النقد وسيلة لعلاج ميزان المدفوعات تشوبه شائبة من نوع آخر هى على قدر كبير من الأهمية ، ذلك بأن خفض سعر التبادل يمكن لعناصر التضخم ويضعف من مقدرة السلطات المالية والضريبية على دفع غوائله . فكأن الوسائل التى تتخذ لدفع بعض نتائج التضخم الذى هو مصدر العجز وأصله هى التى تعزز ذلك التضخم وتمكن له فان أردنا لخفض سعر التبادل أن يكتب له ولو بعض النجاح فى ازالة العجز فى ميزان المدفوعات فمن الواجب أن يقترن الخفض باجراءات تناسب الموقف هى اجراءات تتصل بسياسة الائتمان وبالميزانية مراعى فيها أنها تقوى على صد قوى التضخم الأصيل وعلى دفع وقع المؤثرات الجديدة التى تتفرع على خفض السعر فتزيد التضخم تضخما . فيجب اذن ان يحد من الاعتمادات المصرفية وان يعمل على تكافؤ الدخل والمنصرف للميزانية القومية بل وقد يحسن أن يزيد الدخل عن المنصرف ويجب أن يسمح لأثمان السلع

المستوردة أن ترتفع اقلالا لمقدار ما يشتريه الناس منها ويجب كذلك أن يسمح لأثمان سلع التصدير الأساسية أن ترتفع اذا لم ينتج عن ذلك خفض ملحوظ فى كميـة الصادرات والغرض من ذلك أولا ـ أن تزيد حصيلة الدولار من الصـادرات . ثانيا ـ أن تتحول امكانيات الانتاج عن نتاج السلع التى تباع فى سوق البلد الى انتاج سلع الصادرات . ثالثا ـ أن تكون زيادة الثمن فى سلع التشمير عاملا يحد من مقدرة المسـتهلكين على شرائها فتنتحى بذلك السلع ناحية الاصدار .

اذا اتبعت هذه السياسة فى اصرار وعنف ترتب عليها انكماش جزئى آيته انخفاض فى أثمان السلع المحلية فى حين ترتفع أثمان السلع الخارجية وهى نتيجة ، وان آلمت ، لا معدى عنها تدفعها البلاد ثمنا لما سولته لنفسها من اسراف اذ أنفقت أكثر مما هو فى متناول يدها فان آلمها ذلك فلتذكر أن السنة التى لا تبديل لها هى أن المرء ان أسرف وبعثر انتهى به الأمر الى غل يده الى عنقه .

انى أعلم أن هذا النقاش ينأى عن الواقعية بالقدر الذى افترضنا فيه استعداد الحكومة لاتباع سياسة فيها ايلام تضمنت انكماشا وفرضا لضرائب ثقيلة وتقييدا للانفاق كل ذلك بغير ما غرض الا ازالة عجز فى ميزان المدفوعات والا ازالة التضـخم الذى كان

مصدرا لذلك العجز من ان الحكومات قد ترحب بالعجز فى ميزان المدفوعات وقد لاتنظر الى التضخم على أنه سوأة .

فالعجز فى ميزان المدفوعات يكون أحيانا مثار ترحيب بل قد يرقى الى مراتب الأغراض المستهدفة لأن عقيدة تسود الناس مؤداها ان العجز تسدده اعانات خارجية أو قروض لا ترد الا بعد أجل غير محدد المدى وقد يتعمد احداث التضخم رجاء تحويل الامكانيات من الانتاج للقطاع الخاص الى الانتاج لمصلحة برنامج حكومى وقد يتعمد التضخم رجاء تبديل يريدونه فى توزيع الثروات والدخول وقد يرحب بما يترتب على هذا التضخم من اضطراب فى ميزان المدفوعات لان الاضطراب يتخذ دفاعا سياسة اقامة العوائق التجارية المباشرة وقد يعمد الى اقامة العوائق التجارية والى تقويم النقد باكثر من قيمته رجاء تحويل الامكانيات من الانتاج للقطاع الخاص الى الانتاج لمصلحة برنامج حكومى وقد يتعمد التضخم رجاء تبديل يريدونه فى الدخول من منتجى سلع التصدير الاساسية الى الذين يحصلون على تراخيص استيراد أو الى طوائف أخرى من المحظوظين .

والبلد الذى يطرد العجز فى ميزان مدفوعاته ان اراد أن يتلافى ذلك العجز وجد فى متناوله وسائل عدة كما بينا والمفاضلة

بين تلك الوسائل لا تستطاع الا فى ضوء ظروف كل بلد وفى ضوء الاغراض التى يرى هـذا البلد انها تمس منه الصميم فالرقابة المباشرة على التجارة الخارجية هى من الناحيتين الادارية والسياسية أقرب الوسائل متناولا وهى طريقة يضطرب لها الاقتصاد القومى وينتج عنها توجيه الامكانيات نحو أغراض أقل صلاحية لها من أغراض أخرى لكن هذه الاضطرابات تمر مر الكرام الا على الاقتصادى المدقق وهى اضطرابات وان ثقل عبئها لا تشعر حاملى ذلك العبء بانها مصدر غصتهم وان شعروا به فكثيرا ما لا يملكون من السلطان السياسى ما يمكنهم من ازاحته عن كوهلهم .

فالرقابة المباشرة قد تكون أولى الوسائل التى يلجأ اليها فى علاج عجز الميزان وقد تكون آخر تلك الوسائل . فاذا قام للتخطيط برنامج يورث التضخم حتما واستحال الاقلاع عن ذلك البرنامج لاسباب سياسية أو غير ذلك تلاشى الأمل فى علاج العجز علاجا يتمشى مع البرنامج بغير وسائل القيود المباشرة على التجارة الخارجية اللهم الا أن يتناول العلاج فترة جد قصيرة من الزمن وهذه حالة لا تفعل فيها المساعدات الخارجية ولا خفض سعر التبادل الا فعل المسكنات المؤقتة . أما كمش الاعتمادات المصرفية

وموازنة الميزانية فكلاهما يتعارض مع اعظم التخطيط .

وفى محاضرتى التالية سأعالج فى شىء من التفصيل موضوع السياسة التجارية والتخطيط الاقتصادى وما قد تنطويان عليه من ضغط تضخمى مزمن وسأتوسع خلالها فى شرح الرأى الذى ابديته اليوم وهو يتحصل فى انه مع شيوع التخطيطات الاقتصادية فى هذا الزمن ليس امام الحكومات من سبيل لاقامة التعادل فى ميزان المدفوعات الا القيود المباشرة تفرضها على التجارة الخارجية فرضا .

٥

أثر التخطيط الاقتصادى القومى
فى السياسة التجارية

التخطيط الاقتصادى القومى تعبير ليس له تعريف، موحد مسند وقد ابتكرت له تعريفا موقتا يستقيم مع بحثنا استميحكم فى ان تقبلوه . وسأعنى به توسع الحكومات فى اخضاع طوائف بعينها من الناس ومن المؤسسات ومن الصفقات للقيود واتخاذ تلك القيود وسيلة لتوجيه الاقتصاد القومى . والتخطيط الاقتصادى الذى يستخدم تلك الوسائل سأفرق بينه وبين التخطيط الذى يتخذ للرقابة أو القيود وسائل أخرى غير مباشرة وهى اما وسائل لا تتدخل فيها الحكومات باقامة نظم خاصة بل تعمل عملها عن طريق ضرائب عامة تفرض بنسبة موحدة أو عن طريق رقابة على كم النقد والاعتمادات المصرفية ولا تنصب على مؤسسات بعينها تختار لهذا الغرض واما وسائل تحدث أثرها عن طريق جهاز الاسواق من مثل المكوس الجمركية

وضرائب الانتاج أو الاعانات وكل هذه تعد من قبيل الوسائل المساعدة تعزز مستوى الاثمان احيانا وتحد من مستواها احيانا. هذا وتعيين الحدود القصوى والحدود الدنيا للأثمان وتخصيص الادوات والعمال باغراض بعينهـا وتعليق التشمير على ترخيص سابق واقامة نظام البطاقات للمستهلكين وتنظيم أجـور ونظام الحصص وتراخيص الاستيراد كل أولئك من الوسائل المباشرة للرقابة ومثلها اضطلاع الحكومات بالأنتاج وبشئون التجارة . فاذا كان تضافر هذه العوامل كافيا لتوجيه الاقتصـاد القومى وجهة بعينها وكانت المراقبة من حيث نصوصها وتنفيذها مؤسسة كلها أو جلها على خطة شاملة من وضع الحكومة فسأشير الى البلد الذى ينهج هذا المنهاج على انه بلد خاضع للتخطيط القومى الاقتصادى .

وقد لايخلو اليوم بلد ــ وعلى سـبيل الجزم لايخلو بلد هام ــ من رقابة مباشرة ولا أزعم ان هناك فاصلا متعينا يفرق على وجه قاطع بين طائفة البلاد التى بها تخطيط اقتصادى قومى وطائفة البلاد التى ليس بها تخطيط اقتصادى قومى على الصورة التى عرفت بها هذا التعبير . لكن مما لا شك فيه ان الولايات المتحدة وكندا وبلجيكا وسويسرا بلاد خلت من ذلك النظام فى

حين ان السوفييت والمملكة المتحدة والنرويج تعمل فى كنف اقتصاد موجه . وسأترك لحكم القارىء ما يجب ان تنعت به الأوضاع التى تقع بين بين ، أترك الحكم على المدى الذى يمكن أن يطبق به تحليلى على بلاد تقع مثلا بين المملكة المتحدة من ناحية وبين الولايات المتحدة من ناحية أخرى .

على ان حقيقة واحدة تنطوى عليها هذه المحاضرة هى فى نظرى معقولة من الوجهة النظرية وأعرف ان الخبرة أيدتها التأييد كله ، تلك ان الرقابة المباشرة لأنها تبدل الى حد بقرارات الافراد التى تكيفها أوضاع السوق قرارات حكومية تصبح هذه الاخيرة معدية بمعنى انه كلما أقيمت طائفة من نصوص للقيود فى قطاع من القطاعات كان ذلك مدعاة لاقامة طائفة مثلها فى قطاعات أخرى مجاورة لها اذ لا سبيل بغير ذلك الى منع التهرب من القيود فى القطاع الأول ولا الى جعل تلك القيود نافذة المفعول ولا سبيل بغير أمثال ذلك السندالى تفادى مايترتب على اقامة القيود فى القطاع الأول من النتائج الاقتصادية الثقيلة فان أوضاع السوق تعمل باستمرار على معاكسة القيود المباشرة وتفادى آثارها مما يحتم على المراقبين أن يوسعوا رفعة المراقبة والا فشلوا فيما هم بسبيله .

ثم ان عدوى القيود ليست مقصورة على داخلية البلاد فكما ان المشترين اذا ضايقهم تكتل احتكارى للبائعين لم يكن أمامهم من وسائل العلاج الا ان يتكتلوا مثلهم فكذلك يخيل لاقوام كثيرة انهم اذا تعرضوا لاستغلال بلاد أخرى لهم بوساطة قيود تجارية تفرضها تلك البلاد على تجارتهم لم يكن لهم من سبيل يدفعون به عن انفسهم وقع ذلك الاستغلال الا أن يقيموا هم أيضا طائفة من اساليب القيود المباشرة .

وسنعنى هنا بمثل متعين نطبق عليه المبدأ الذى مؤداه ان القيود الداخلية المباشرة كلما كان لها أثر ملحوظ فى اتجاهات التجارة الخارجية انتهت بقيام حالة تدعو الى اقامة قيود من نوعها فى ميادين التجارة الخارجية .

لنفرض أن قيودا داخلية ادت الى رفع ثمن سلعة بعينها ، اما بتثبيت ثمن اعلى من سعر السوق واما بتحديد اجور اعلى مما يدفع فى غيبة ذلك التثبيت . فاذا كانت تلك السلعة من سلع التصدير الاساسية ولم تجر تسوية بشأنها فى التجارة الخارجية فان الزيادة المفتعلة فى سعر السلعة فى داخلية البلاد تحد من مقدار ما يصدر منها فاذا اتضح — وهو الغالب — ان نية المخطط لم تنصرف الى هذه النتيجة تعين ان يقابل الحد من الصادرات باجراء معوض

فى ميدان التصـــدير من نحو اعانات تمنح للتصـــدير أو شراء الحكومة للسلعة التى رفع ثمنها بالثمن المرتفع ثم تصديرها اياها بسعر السوق أو بتحديد كميات أو حصص تفرض على المنتجين تصديرها فرضا . اما ان لم تكن السلعة من سلع التصدير بل كانت من السلع المحلية المتعرضة لمنافسة حالة أو متوقعـــة من نظائر لها من السلع الاجنبية فان زيادة السعر تدعو الى الاكثار من الاستيراد وهذا أيضا لا يكون فى الغالب غرضا من الاغراض التى ترمى اليها القيود المباشرة ولهذا تعمد السلطات الى مايكفل منع الزيادة فى الاستيراد بفرض نظام الحصص أو بغير ذلك من الاجراءات الرادعة .

ولنفرض أن تخطيطا اقتصاديا أقيم وأن الأثمـــان وأسعار الكلفة فقدت فى كنف ذلك التخطيط مرونتها وأن سعر التبادل ثبت على مستوى لايسمح بتيســـير التصدير وأنه على نقيض ذلك يشجع الاستيراد . اذا حصل هذا كان هم المخططين مـــن ناحية أثر ذلك الوضع فى التجارة الخارجية أولا: تفادى المواقع التى تقف فى سبيل التصدير وهى موانع تتعارض مع الاقتصاد ثانيا : تفادى مايترتب على الامعان فى تشجيع الواردات من عجز فى ميزان المدفوعات . وهذا موقف يدعوهم الى النظر فى

منح اعانة رسمية للتصدير أو معالجة هذه الناحية بوسيلة من وسائل التشجيع والى النظر فى اقامة قيود للحد من الواردات أو الى الجمع بين الاجراءين وقد يفرض عليهم الموقف الأخير تلك الاسباب فرضا .

وان كان من مقتضيات التخطيط ان يكون تخصيص الامكانيات بالاغراض الانتاجية محل توجيه حكومى وان تتخذ الأثمان هيكلا متعينا مرسوما فان مقادير الواردات والصادرات التى تنتج من تفاعل عوامل سوق حرة لا تكون فى هذه الحالة هى المقادير التى تستقيم مع اغراض التخطيط القومى ولا المقادير التى تدعو الى بقاء التعادل فى ميزان المدفوعات الدولى اللهم الا ان يجىء التكافؤ بطريق الصدفة المجردة واذا فلا مفر من التوفيق بين مقتضيات تجارة البلد الخارجية وبين مقتضيات التخطيط الاقتصادى العام ومعنى ذلك ان تقام رقابة مباشرة مرنة على كم الواردات والصادرات وأنوعها .

والتجارب الحديثة أظهرت ان التخطيط الاقتصادى المركزى ينتج بعض التضخم وان التضخم الذى ينتجه يرجح التضخم الذى يصيب البلاد التى تستند فى اقتصادياتها الى الاسواق الحرة ولم أصادف استثناء واحدا لهاتين القضيتين واقتران

التضخم بقيام التخطيطات الاقتصادية المركزية ليس من المصادفات التاريخية على الغالب . ذلك بأن واضعى الخطط جعلوا همهم الأكبر تعميم العمالة أى ازالة البطالة وليس أسهل على الذين لم يسلكوا سبيل الشيوعية ان هم اتخذوا ازالة البطالة غرضا من أغراضهم من ان يقيموا أوضاعا تكون فيها الاجور السائدة على مستوى ترجح فيها كفة الطلب على كفة العرض فى ناحية العمال فاذا اقترنت هذه الاوضاع بوضع يسمح برفع الأجور النقدية أو بوضع يرفع تلك الأجور عن عمد أى يدفعها الى الارتفاع دفعا بحيث لا يلحق بها مستوى الانتاج فان تضافر هذه العوامل يحدث تضخما مستمرا وان يكون فى مقدور السلطات ان يلجموا التضخم وأن يقنعوه بحيث لا يظهر له أثر فى ارقام مستوى الاثمان . وقد سبقت فبينت فى محاضرة سابقة أن التضخم النسبى اذا اقترن بسعر ثابت للتبادل أدى الى حالة يتعين معها قيام قيود مرنة مباشرة على الواردات والصادرات اما ان كان سعر التبادل مرنا متغيرا فانه وان كان رفع القيود المباشرة فى هذه الحالة مستحسنا ، لأن تحرر التجارة الخارجية ادعى الى اعادة التوازن فى المدفوعات، يستدعى اقامة رقابة داخلية كيما تستقيم مع مقتضيات التخطيط الاقتصادى القومى فرق الاثمان بين

السلع الأهلية المحرومة من الحماية والسلع التى شملتها الحماية. فان اغفلت تلك الرقابة اضطر واضعو التخطيط الى اعادة النظر فى تخطيطاتهم بين الحين والحين وفى فترات متقاربة كى يقيموا القسط بين مقتضيات التخطيط وبين مستوى الاثمان الداخلية. وواضع التخطيط لابد له من أن يخضع الأثمان لأغراضه لأن سعر السوق معين لا ينضب للمتاعب بالنسبة له .

ليس بين واضعى الخطط المركزية من يرى فى حججى جديدا أو بدعا وأقصد بتلك الحجج ما سقته فى تبيان ان التخطيط الاقتصادى الجامع ـ وهو يشمل فيما يشمله اقامة القيود المباشرة على الأثمان وعلى تخصيص الامكانيات بالاغراض ـ يجب قطعا ان يمد سلطانه الى التجارة الخارجية بل لقد يرى واضعو التخطيط فى وصفى لهذا الوضع انه بدائى من الناحية التاريخية لان الرقابة المباشرة كانت فيما مضى تبدأ بالتجارة الخارجية وكان اصحاب الخطط يقفون من بعد تلك المرحلة بالمراحل التى تليها فى ميادين التجارة الداخلية . كان هذا واقع الأمر لا عكسه . وفى جمهرة التخطيطات المركزية بل فيها جميعا تكون الرقابة اشد وأمعن وأكثر شمولا فى قطاع التجارة الخارجية منها فى القطاع الداخلى ولا يمكن أن تجرى الأمور على غير ذلك فى الامم

الشيوعية . وهى التى بلغ فيها التوسع فى التخطيط القومى أشده واحتكرت فيها الحكومة التجارة الخارجية احتكارا كاملا. ولا يمكن أن تجرى الأمور على غير ذلك (من ناحية رجحان الرقابة فى القطاع الخارجى) فى المملكة المتحدة حيث سلطان الحكومة المتمثل فى انواع شتى من النظم أقوى فى قطاع التجارة الخارجية منه فى قطاع التجارة الداخلية . وكثيرا ما تجرى الامور على هذا المنوال أيضا فى البلاد المتخلفة لأن تخطيطاتها تتطلب تنظيما للواردات ضنا بالنقد الأجنبى أن ينفق فى غير ما يعدونه ضروريا لبرنامج التشمير القومى .

اما الذى يمكن ان يكون محل جدل فهو القول بانك اذا احتضنت نظام الرقابة الشاملة المباشرة فى داخلية البلاد وأدى احتضانك اياه الى قيام أثمان تعد مفتعلة أو غير طبيعية بالقياس الى الاثمان التى تقوم على أساس السوق الحرة كان ذلك مدعاة الى اقامة قيود مباشرة على التجارة الخارجية تمتد الى اختيار أنواع السلع ولا يحول دون ذلك الاعتصام بتقاليد التجارة الحرة بل ان تلك القيود لتقوم ولو لم تنشأ حالة تجعلها من مستلزمات قيام التوازن فى المدفوعات . وريكاردو نفسه سلم بأن فرض رسوم على واردات الحبوب فى انجلترا اجراء سليم اقتصاديا اذا

كان الغرض منه ان يقابل به وقع الضرائب التى تفرض على الزراعة فى داخلية البلاد فترفع ثمن الحبوب بالنسبة لكلفتها الحقيقية بالقياس الى بقية المحصولات . فهذا الاجراء يستقيم تماما مع منطق النظرية القائلة بأن التخصص الدولى وفق الكلفة النسبية الحقيقية ظاهرة يعم نفعها الناس،وان الأثمان اذ دخلها عنصر الاصطناع كان ذلك من مسوغات التدخل فى جهاز التجارة الدولية .

على ان ما تضمنه هذا القدر من حيد عن مبادىء حرية التجارة كثيرا ما استغل على وجه غير مشروع . اذ التسليم بأن نظم التخطيط المركزى تجعل قيام القيود المباشرة اجراء ينفق مع العقل والمنطق لا ينتج ما يبدو ان بعض المصنعات خلصت اليه من ان العوائق التى تقيمها التخطيطات المركزية كائنة ما كانت تلك العوائق تكون بطبيعتها متفقة مع العقل والمنطق ، ذلك بأن التخطيط المركزى يبدل بالعمل الحر الذى ليس له منظم مرئى نظاما يقوم على قرارات حكومية فهو يتطلب من المجهود الفكرى قدرا لا تحتاج اليه نظم السوق الحرة . وكلما ازداد اضطلاع الحكومات بالأعمال التى كانت فى الأصل موكولة الى السوق تضاعفت تبعات الحكومة وثقل العبء الذى تحمله من جراء

ما تفرضه مقتضيات السياسة المتزنة .

فاذا أغفلت الحكومة اخذ العدة للتوفيق بين برنامج التجارة الخارجيـــة وبين مقتضيات تخطيطها فانها حتى فى هـــذه الحالة تضطر مرغمة الى اتخاذ اجراء تقيم به ولو ما يشبه التوازن عند ظهور العجز الذى لا مفر من ظهوره .

والمسألة التى تتطلب موفور العناية من كل حكومة تضطلع بالتخطيط ليست مقصورة على أن يقـــوم توافق وتجانس بين سياسة التجارة الخارجية وبين برنامج التخطيط الاقتصادى العام بل تتعدى ذلك الى الحرص على اختيـــار أليق انواع السياسة التجارية بذلك البرنامج الذى كان مفروضا عند وضـــعه ان له اغراضا سليمة .

وما ان يتوسع فى اقامة القيود المباشرة على جهاز الاثمـــان الداخلية حتى يصبح من خطل الرأى ان يترك مصير التصـــدير والاستيراد الى عامل الاثمان النسبية وحده يتحكم فيما يصدر وما يستورد كما ونوعا ، بل ان الحكومة لتضطر من وراء الحجب ان تستشف القيم الحقيقية للواردات والكلفة الحقيقية لما يصدر ، مسترشدة فى ذلك بأوضاع الأسواق العالمية خالصة من ذلك الى معرفة ما يكون تصديره واستيراده مثار ربح . وهذا عمل شاق

يحتاج الى وفرة من المعلومات ويتطلب من الحنكة والدراية قدرا يكفل لصاحب الرأى ان يصدر حكمه مسندا لا الى الاحداث القائمة وحدها بل ومستندا أيضا الى ما يكون مرتقبا منها . على أن طائفة من المبادىء الواضحة يمكن ان يسترشد بها الى حد فى هذا المعترك .

فأولا ــ يجب ان يؤخذ فى الحسبان فى المدى الطويل على الأقل أن الضرورة تقتضينا ان نعمل على تكافؤ القيمتين على وجه تقريبى . قيمة الواردات وقيمة الصادرات . اللهم الا اذا توافر للبلد تمويل خاص طويل الأجل شروطه مقبولة يسد به العجز، أو تجمعت للبلد أرصدة أجنبية وتوافرت به فرص للتثمير المربح .

ثانيا ــ يرحب بالواردات ما رجحت قيمتها الحقيقية للاقتصاد القومي القيمة الحقيقية التى تعود على ذلك الاقتصاد من مقدار مايصدر تسديدا لتلك الواردات أو ما رجحت قيمتها الحقيقية قيمة ماكانت تنتجه البلاد للاستهلاك المحلى من سلع تدخل فى صنعها بعض عناصر من التى يتضمنها انتاج ما يصدر تسديدا لتلك الواردات .

ثالثا ــ فى عالم سارت اقتصادياته على اساس من التجارة الموجهة لا يأبه لغير الاعتبارات القومية تكون الاداة التى يوكل

اليها تنظيم التجارة الخارجية من الضخامة بحيث تفتح أبوابا لارباح احتكارية وبحيث تفتقر الى ما يدفع عن البلاد غوائل الاستقلال الاحتكارى الخارجى ذلك بأن شروط المبادلة يصبح تعديلها فى متناول السلطات ومن صنعها وبان الحكومات قد تتخذ تلك الشروط مطية لمساومات بينها .

رابعا ــ اذا أسفرت القيود المباشرة عن انخفاض مصطنع فى اثمان السلع المستهلكة محليا كان طبيعيا أن يحظر تصدير تلك السلع أو أن يشترط فى تصديرها أن يتم ذلك بأثمان أعلى من الأثمان التى يدفعها المستهلكون المحليون .

ولو حاولت هنا الافاضة فى المفاضلة بين التخطيط المركزى والاقتصاد المؤسس على السوق الحرة لجاوزت الحدود المرسومه لهذه المحاضرات لكنى أجدنى مضطرا لأن أبدى فى شأن تلك المفاضلة رأيا أقل مايدفعنى الى ابدائه رغبتى فى أن يكون بمثابة تحذير للسامعين اذا هم لمسوا فى تحيزا لبعض الآراء .

أما المصنفات التى تناولت بالبحث الآراء الخلافية فى هذا الصدد فهى فى المعسكرين (معسكر السوق الحرة ومعسكر التخطيط) لاتشفى الغليل فأصحاب مبدأ التخطيط يصفون المسألة على أنها خيار بين تخطيط مركزى يتولاه بورقراطيون تحلوا بحسن

النية لا يأتى رأيهم الباطل من أية ناحية وسع علمهم كل شيء، وبين نظام حر عمته الفوضى واحتواه الاحتكار يسوده جمود هو نظام لا يكاد يجتاز أزمة الا وقع فى أزمة لا يحرك ساكنا للفروق الفادحة فى الثروات والدخول . أما معارضو التخطيط المركزى فانهم يصفون الحالة على أنها خيار بين سوق حرة المنافسة فيها مستكملة الأوضاع بها مرونة واقتصاديات السوق من ورائها تعمل فى يسر تبرز أثمانا هى مرآة للانتاج وميزان للقيمة فهم اذن يصفون الحالة على أنها خيار بين هذا وبين هيئة لها سلطان شامل لا تحدو موظفيها الا الرغبة فى اظهار الجبروت يتخذون قرارات اقتصادية دون أن يتعرفوا رغبات الأفراد وبغير اكتراث لها اذا عرفوها . أما الحقيقة فهى وسط بين القضيتين فالجماعات الانسانية وهى مكونة من آدميين لا عاصم لهم من الخطأ لا تستطيع بلوغ الكمال سواء أأنشأت سوقا أم أقامت تخطيطا .

على أن الدليل على فضل السوق الحرة مستمد لا من أن قرارات السوق خير من غيرها دائما بل هو مستمد من اننا كلما طلبنا حلا اقتصاديا فى وجود نظام السوق كفانا ذلك النظام مؤونة الرجوع الى من كانت مصائرنا فى أيديهم من الأحياء ذوى العقول الراجحة الذين لا يرقى الى ذممهم شك . كما أن الدليل على ضلال

نظم التخطيط لاينبغى أن يؤسس على ضعف المخططين أو سوآتهم بل الواجب أن يؤسس على انتقاء معايير صحيحة يمكن أن يسترشد بها واضعو الخطط فى ايجاد حلول لمسائلهم المليئة بالصعاب والعقد . وينطبق هذا الانتقاد خاصة على الاقتصاديات المختلطة التى هى مزيج من تخطيط كثير وسوق حرة متسعة وان اطرحنا الاعتبارات التى لا تمت الى الاقتصاد بصلة لكانت النظم الاقتصادية المختلطة أسوأ ما فى الجعبة لأنها مجلبة لاسوأ مافى النظامين : خلت من المزايا التى اتصف بها نظام السلطان الشامل ومن مزايا النظم المبرأ من الرقابة المباشرة خلت منهما جميعا .

واذا اعتمدنا على خبرتنا السابقة فى الحكم على الطريقة التى يتوقع عقلا أن يدار بها التخطيط المركزى للمسنا فيه سوءات تقابل ما قد يدعونه له من مزايا . منها نفقات الادارة ثم ما يتكلفه الذين وضعت المراقبة لتشملهم اذ منهم طائفة تخضع للمراقبة مختارة وتتكلف فى سبيل ذلك ما تتكلفه ومنهم طائفة تهرب من الرقابة وتتكلف هى أيضا فى سبيل الهرب ما تتكلفه . ثم هناك القواعد الجامدة والقيود والروتين الحكومى المتواصل والمكاتب الضخمة وان تكن ضخامة المكاتب سوأة بوروقراطية لا تسلم منها الأعمال الحرة لكنها سوأة ان أصابت الأعمال الحرة اصابتها

على نطاق أضيق بسبب المنافسة من ناحية وتعطش تلك الأعمال للربح من جهة أخرى . أما حيث تمتنع المنافسة فى الأعمال الحرة فقد زال معظم الفضل الذى لها على الحكومة . ثم ان الروتين الحكومى له قدسية وفى الأوساط الحكومية نزعة الى التشبث بحرفية النصوص . والموظف الحكومى ان هو خير بين رأى فيه جدة ورأى قديم آثر القديم مهماعفى عليه الزمن وحاد عن المعقولية فذلك اسلم له وانى أعلم أن لمثل هذه المفارقات نظائر فى العمل الحر لا سيما فى ميدان الزراعة الهزيلة التى تدر ما هو على شفا الكفاف من الرزق حيث للطرق البدائية ما يشبه فى جمودها قدسية الطقوس الدينية . أما حيث المنافسة حادة وحيث كلمة السوق هى العليا فلا حياة لهذا الجمود وفى الاقتصاديات الحديثة المؤسسة على السوق تتضافر عوامل عدة فتحول دون تبلور الأعمال تبلورا من النوع الذى كثيرا مايجنح بالمؤسسات الحكومية والجيوش الى الفشل الادارى ، هذه العوامل هى حسابات الكلفة وخبراء التحسين وتكالب الناس على طلب الربح وتعطشهم الى التوسع .

كل ما تقدم ينطبق على تنظيم الحكومة للتجارة لا سيما اذا جاوز التنظيم نطاق التعريفة المألوف . فتلول القراطيس تتكدس بعضها فوق بعض طبقات والبطء الذى تتعرض له التراخيص

سواء أكان الترخيص متصلا بصفقة أم بتحويل نقدى يضاعف من كلفة رجال الأعمال ، فاذا لجأ بعضهم الى وسائل يتهربون بها من وقع النظم كلفهم ذلك أيضا كثيرا ثم اذا عمدت الحكومة الى وسائل تقطع بها على المتهربين سبلهم تكلفت الحكومة كثيرا وبدلا من أن ينصرف ذكاء رجال الأعمال الى تحسين الأسواق وتحسين المنتجات وتحسين وسائل التوزيع وتحسين طرق الصناعة ينصرف الى ابتكار طرق يتحايلون بها على الرقابة .

ومنذ بدلت بالقرارات الفردية قرارات حكومية انقلب العمل الحر من تجارة عادية الى طراز من الديبلوماسية العليا واتسعت الثغرة التى قد تنفذ منها المشاحنات بين مختلف البلاد ثم ان هذه المشاحنات انتقل مسرحها من الأفراد الى الحكومات وليس العهد ببعيد بالمشادات التى حصلت بين انجلترا والولايات المتحدة فى شأن الأفلام السينمائية والبترول وبين انجلترا والارجنتين فى شأن أثمان اللحم وبين انجلترا وكندا فى شأن أثمان القمح فهذه كلها من الأعراض التى تنتج عن اضطلاع الحكومات بماكان يقوم به الأفراد فى ميدان التجارة الخارجية .

اذا تكاثرت نظم الرقابة على التجارة الخارجية فرجحت كفتها كفة النظم المعمول بها فى التجارة الداخلية وهى راجحة عليها

قطعا لعدة أسباب منها أن التجارة الداخلية تكفلها رقابة واحدة فى حين أن التجارة الخارجية تشملها رقابتان كان من أثر ذلك الرجحان أن تنأى الأوضاع بالناس عن محيط التجارة الخارجية فى تحيز ظاهر نحو الانتاج للسوق المحلية ومعنى ذلك اتجاه الى الاكتفاء الذاتى وهو اتجاه وان جاء عفوا فيه اسراف وخسارة . على أن النظم الحكومية تتعمد الاكتفاء الذاتى فى العادة فاذا أضيف الى ذلك التعمد ماتنتجه الظاهرة السابقة كان ذلك ضغثا على ابالة .

ان النظام الداخلى المعمول به فى انجلترا فى القرن الثامن عشر وفى الولايات المتحدة والقارة الأوروبية فى القرن التاسع عشر على الجملة كان نظاما مؤداه أن يترك للامور الحبل على الغارب ، وهو نظام يدعو الى عدم التدخل فى سير الأحوال فيما عدا ما يتصل منها بالأمن لكن النظم الخارجية لتلك البقاع كانت نظم حماية تجارية وكثيرا ماتكون الحكومة أكثر انصرافا الى الحماية فى صفقاتها منها فى الصفقات الفردية . ويلاحظ فى هذ المعنى مثلا أن من الاجراءات الحكومية المألوفة أنها اذا ابتاعت سلعة لشأن من شئونها لم تكتف فى ايثارها الصناعة المحلية بالتعريفة الجمركية المفروضة بل زادت عليها انها تفضل السلعة المحلية .

وحكومات المستعمرات البريطانية حتى فى الفترة التى بلغ فيها مذهب عدم التدخل الذروة وفى عهد سياسة الباب المفتوح كانت تخص المصنوعات البريطانية بمشترياتها وكانت تفعل ذلك فى كنف نظام جمركى لا تفضيل فيه للمصنوعات البريطانية على ما عداها وعلى هذا المنوال جرت سنة المكاتب الحكومية الأمريكية اذ كانت ملزمة بحكم القانون ان تبتاع السلع الامريكية مع أن نصوصا اخرى من نفس القانون كانت تزيل العقبات التى تحد من اقبال الأفراد على شراء السلع الأجنبية . والتخطيط الاقتصادى القومى بحكم ما يترتب عليه من زيادة فيما تضطلع به الحكومات فى الشئون التجارية يميل بالأوضاع ناحية الاكتفاء الذاتى وفى ذلك تهديد وتشتيت لمبدأ تقسيم العمل على نطاق عالمى .

قصرت كلامى الى الآن على مايصاحب جهود الحكومات من تحيز كمين الى الاكتفاء الذاتى وهو تحيز يشتد أزره بمعاونة التخطيط الاقتصادى القومى له معاونة تلقائية . وسأجاوز اليوم هذا الى الزعم بأن منطق التخطيط يؤدى فى ذاته الى ذلك الاكتفاء

فالتجارة الخارجية مهما بلغت درجة المهارة التى تنظم بها من شأنها أن تصعب مهمة واضع التخطيط لأنها رهن بظروف قائمة

خارج نطـــاق البـــلاد حيث لا سلطـان لواضـــع التخطيط وحيث التكهن بالمستقبل فى غير متناوله . وكلمـــا قل اعتماد الاقتصاد القومى على الاتجار مع البلاد الأجنبية زادت متاعب المخططين فى اقامة تخطيط اقتصـادى قومى شـامل وفى ادارته ومن هنا ما لوحظ فى السنوات الأخيرة من أن اقتراناوثيقا يقوم بين حركة الاكتفاء الذاتى وبين الاتجاه الى التخطيط الشامل واظهر مظاهر ذلك الاقتران فى روسيا الســوفيتية ولكنه ليس مقصورا عليها .

وهنـاك مظاهر أخرى فى الناحية العمليـة لاقتران التخطيط الاقتصادى القومى بقلة الاهتمام النسبى الذى يعار الى التجارة الخارجية مقارنا بالاهتمام الذى يعار الى التجـارة الداخليـة . فالتجارة الخارجيـة فى الغالب الأغلب من الأحـوال تسلك من المسالك الجغرافية ماهو أقل عددا وأقل اتساعا من مسالك التجارة الداخلية وحتى البلاد التجارية العظمى ترى معظم سلعها مقصورا مرورها على ميناءين أو ثلاثة من الموانى الكبرى وهذا التجمع أو التركيز يجعل الرقابة والحظر اقرب منالا مما عليه الأمر فى التجارة الداخلية حيث المشتغلون بها الوف مؤلفة من الأهلين يسعون فى مناكب أرض اتسعت رقعتها وحيث لاوجود لأمكنة تركز فيها

تلك الحشود فتمتنع على المخطط الوسائل التى يملكها فى القطاع الخارجى وتترجم هذه الحالة بظاهرة آيتها ان الحظر والحد وما اليهما من تشريعات الرقابة تنفذ فى القطاع الخارجى بأحكام اشد مما تنفذ به نظائرها فى القطاع الداخلى وتترجم هذه الحالة ايضا بما آيته ان التشريعات كثيرا ما تقتصر على القطاع الخارجى دون الداخلى او ان امتدت الى القطاع الداخلى فهى لا تمتد اليه . بالقدر الذى تمتد به الى القطاع الخارجى .

ولهذه الظاهرة مثل بارز اذ قامت بلاد عدة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية بمحاولات متعددة وبطرق كثيرة ترمى الى زيادة الادخار القومى رجاء النهوض بالاقتصاد القومى . ومن الطرق التى تدعو البداهة الى سلوكها فى هذا الصدد الحد من الانفاق على الكماليات ومن وسائل ذلك الحد الاقلال مما يعرض من تلك الكماليات للبيع وهذا اجراء ادارى محفوف بالصعاب كلما كانت تلك الكماليات من صنع البلد نفسه لاسيما اذا كثر صانعوها او اتخذت الكماليات شكل خدمات تؤدى لا سلعا تباع وتشترى .

وكان من أثر ذلك كله ان قامت حماية من نوع جديد هى حماية السلع الكمالية التى تتخذ من الدعوة الى الادخار الداخلى ستارا

تسدل به حمـاية كاملة لجميع الصناعات الـكمالية بما فى ذلك السياحة الداخلية .

يحصل أحيانا ألا يكون الدافع المزعوم أو الحقيقى على فرض القيود على استيراد الكماليات حماية بل اصلاح خلل فى ميزان المدفوعات . وليس لدى فى التعليق على هذه الناحية الا ترديد ما سبقت فذكرته من ان تكرر العجز فى ميزان المدفوعات هو من النتائج العرضية للتخطيط القومى . ورأيى أنه اذا بحثت هذه الناحية لأسفر البحث عن ان انتهاء امر التخطيط القومى بحـالة الاكتفاء الذاتى ملحوظ هنا ايضا . واصلاح خلل ميزان المدفوعات يتحقق اما بالاقلال من الواردات واما بزيادة الصادرات واولهمـا اقرب متناولا من ثانيهما لأنه يتحقق بالقيود المباشرة فى حين ان ثانى الغرضين عزيز صعب سواء استعملت فى طلبه القيود المباشرة أو وسائل اخرى ما ظلت اسواق التصدير الأجنبيـة محكومة بالقيود المباشرة .

ولقد تجنبت عامدا وفى حرص ان اقرر ان هناك ارتباطا من حيث المبدأ بين التخطيط الاقتصادى القومى وبين كم التجـارة الخارجية . بل انه لمن المتصور نظريا ان تكون زيادة التجارة من اغراض التخطيط القومى ومن المتصور كذلك ان تتوافر هيئتان

او اكثر من هيئات التخطيط على سياسة تربطهما ببعضهما البعض برباط يزيد به كم التجارة المتبادلة بينهما عما يبلغه ذلك الكم فيما لو امتنعت تلك الهيئات عن القيود او فيما لو بدلت بالمنع تعريفة مرتفعة على الطراز التقليدى وانما انصب شرحى على ما الفناه فى الناحية العملية من طرائق العمل فى منظمات التخطيط الاقتصادى القومى والحكم الصحيح عليها من تلك الناحية هى أنها مناوئة للاتجار الدولى نزاعة الى قصر تلك التجارة على أقل امكانياتها المستساغة .

وبالرغم من هذه العراقيل فالتجارة الخارجية باقية بقاء ادهش الناس ومن أسباب ذلك ان الطبيعة البشرية التى تسعى ابدا الى التزود بسلع احسن وارخص والى البحث عن اسواق احسن كفيلة بقوتها أن تشق طريقها عبر قيود التجارة مهما احكمت قيودها . ومن أسباب ذلك ان واضعى الخطط مهما بلغ من عدائهم المبدئى أو العاطفى للواردات بوجه عام ومهما يكن مدى اتكالهم على الأسواق الخارجية لا يستطيعون مواجهة اعباء التكاليف الاقتصادية المترتبة على اقصاء الواردات طوائف طوائف . (أى اذا قسمت الواردات الى طوائف كل طائفة يجمعها عدد من السلع فالاقصاء اذا تناول جماعة أو طائفة برمتها كان ذلك عسيرا على المقصى)

فبعض الواردات مما لا غنى عنه بداهة وكل حظر يورث اعتراضا فى الداخل وانتقاما فى الخارج فلا يكون مفر من منح الاستثناءات وتخفيف الوطأة . والمستوردون لا يدخرون وسعا فى البحث عن واردات تصلح بديلا مما منع استيراده بحيث ان لم يظفر الناس بكل ما يشتهون فهم لا يحرمونه الحرمان كله .

وكثيرا ما يكون واضعو الخطط انفسهم غير مقتنعين فى قرارة أنفسهم بسلامة اجراءاتهم وقلما يرضيهم أو يرضى من تعرض لاجراءاتهم ما يلمسه هؤلاء وهؤلاء من القيود السابقة وقلما يخلصون من تجاريبهم الى ان التمادى فى القيود هو اصلح ما يصلح لازالة المساوىء التى ترتبت على القيود القائمة . ونظرة الى تقارير المراقبين أنفسهم ترينا انها قد لا تخرج عن دفاع عن الحالة القائمة يؤسسونه لا على ان تلك الحالة مثالية بل على انها شر لابد منه راجين أن يحل يوم تنهى فيه حاجة البلاد الى القيود المباشرة .

فان كنت فيما قلته قد اصبت بعض المرمى فالصلة هامة بين ما ادليت به وبين مؤسسة التجارة الدولية بالوضع الذى نوقش به صكها فى هافانا . وهذا الصك وقد صبغ فى ظروف كان فيها النفوذ الامريكى هو الغالب كان على الجملة مصوغا بحيث

تتسق نصوصه مع الأوضاع التى تسود فيها المرونة وتسود فيها الأسواق الحرة ذات المنافسة ويسمح فيها لتلك الأسواق أن يكون لها السبق فى تسجيل الطلب والعرض وان تعد تلك الأسواق على صورة تمكنها من أداء هـذا العمل على وجه مرض . وكانت أهداف امريكا الكبرى هى خفض الحواجز والموانع التى تقوم فى طريق المبادلات التجارية وازالة جميع القيود المباشرة المفروضة على التجارة الخارجية وازالة كل تفرقة فى المعاملة فيما يتصل بالتصدير والاستيراد أى تعميم مبدأ معاملة أكثر البلدان امتيازا وكل هذه أغراض يفخر بها تناسب عالما اجتمعت فيه الصفات التى أسلفتها من احتواء سوق حرة ومنافسة ... الخ .

لكنا اصبحنا نعيش فى عالم غير العالم الذى ذكرت صفاته . فالأسواق الأهلية تبدلت فيها الحرية والمنافسة تنظيما ورقابة وقيودا حكومية وتبدلت فيها الحرية احتكارا بايعاز الحكومات . واصبحت الحكومات نفسها تزاول التجارة على نطاق متسع وتذهب فى بعض الأحيان الى حد منع الأفراد من مشاركتها فيها واصبحت القيود المنصبة على الحكم ابلغ اثرا من القيود المستندة الى المكوس الجمركية واصبحت اسعار التبادل منفذة على مستوى لايسمح بالتوازن مما لم يصبح معه معدى عن فرض القيود الكمية

على الصادرات والواردات جميعا سواء اكان ذلك عملا مرغوبا فيه أم لم يكن مرغوبا فيه .

والصك الدولى اعترف بقيام تلك العوامل لكنه عجز فيما أعلم عن الوصول الى قواعد أو مبادىء يوفق بها بين قيامها وبين الأغراض الاصيلة التى استهدفها من ايجاد طابع للتجارة الدولية تخفض فى ظله الحواجز التى تقف فى طريق التبادل التجارى اكتفاء بالتعريفة الجمركية وتزال فى ظله ايضا التفرقة فى المعاملة وكل مافعله الصك هو أنه رد الى أجل غير مسمى كل ما كان من قراراته مجافيا للحالة الحاضرة وانه نظر الى القيود المفروضة سواء أدت اليها حالة اضطراب التوازن أو كانت من مقتضيات التخطيط القومى على أنها ظواهر عرضية أو على هامش الأحداث يجب استثناؤها من القواعد العامة .

واخشى ان يكون صك هافانا قد قدر له الفشل اذا نظر اليه على أنه صك ، وكانت اغراضه اقامة مبادىء عملية عامة فيها انصاف تترسمها التجارة الدولية على ألا توصد تلك المبادىء أبوابها دون اتجار الحكومات ولا دون الاحتكار ولا دون الاقتصاديات المخططة وأسعار التبادل الجامدة التى خلت من التوازن ولا دون الأسواق التى لم تستكمل فيها عناصر الحرية فلقد كان لكل من هذه

الظواهر مكان مرموق وفى نطـاق الصك . ولست أنعى على واضعى هذا الصك ولا على غيرهم الا أنهم لم يكونوا صرحاء فلم يعترفوا بالفشل ولكثيرا ما أوضحت رأيى فى هذا الصدد من أنه لم يتوصل أحد من الناس الى الآن ولن يتوصل أحد منهم الى اعداد نصوص عامة معقولة تحكم العـلاقات التجارية بين الاقتصاديات المقيدة والاقتصاديات الطليقة . ولست أجد خيرا من صك هافانا سندا لى على صحة موقفى من هذه القضية لأن هذا الصك اشترك فى وضعه أحسن الأدمغة .

وليس معنى هذا اننى اعارض المصادقة على صك هافانا بل ان الأمر لعلى نقيض ذلك لأن الصك يظفر من الأغراض بما كان منها مستطاعا ادراكه فى الظروف القائمة فهو صك يختلف مبنـاه عن معناه أى ليس موضوعه كشكله فهو اذ ينص على المبادىء العامة لا يسوقها على انها ناجزة واجبة التنفيذ بل كلما ساق مبدأ سارع فجرده من معناه بأن اجاز التسويف فى تنفيذه أو بأن فتح فى شأنه أقواسا للاستثناء أو بان اغفل اشتراط الجزاء على من عصاه والذى أداه الصك من الناحية الايجابية انه شرع للتوفيق بين المبادىء المتعارضة بالمساومة وانه نص على أن ما يتوصل اليه بهذه الوسيلة لا يكون ملزما لفريقى الاتفاق الا ما تواضع الفريقان على بقائه

ملزما لهما كما نص على أن يتم تسجيل ذلك كله فى مؤسسةدولية تتولى الى هذا واجب الارشاد والتحكيم منحت سلطة محدودة فى التصرف ولم يكن فى الامكان الوصـول الى اكثر من هـذا القدر لأن مازاد على ذلك كانت تعترض عليه الدول المصممةعلى وضع التخطيطات الاقتصادية القومية والدول المصممة علىارساء سعر التبادل فى نقدها على مستوى لا يمكن الاحتفاظ به الا ان اشتد أزره بقيود تفرض على التجـارة الخارجيـة وبتفرقة فى المعاملة بين بلاد النقد الصعب وبلاد النقد السهل .

ان صندوق النقد الدولى وصك هافانا كليهما يقر فى حـدود معينة أن تلجأ الدول الى وسيلة التفرقة فى المعاملة بان تحد من استيراداتها من دول النقـد الصعب ان لمست نقصـا فى ميزان مدفوعاتها ويجيز صك هافانا الاعفاء من التقيدبشرطاحسن الدول معاملة ان صادفت دول صعوبة فىموازنة مدفوعاتها .وصندوق النقد الدولى يضع تحت تصرف دوله الاعضاء التىيصيبميزانها عجز مبالغ محدودة يفرض على اقراضها اياها ثمنا يسميه جعـلا وهو فى الحقيقة من قبيل الفائدة على القـروض وهى فائدة ان ردت فى مدة وجيزة كان وقعها خفيفا ، أما فيما عدا ذلك فقـد خلت النصوص الدولية من كل ما يمكن ان يعالج به العجز فى

ميزان المدفوعات كلما كان مرجع ذلك العجز الى اقامة سعر للتبادل غير مؤسس على التعامل أو كان مرجعه الى تضخم فى البلد الذى به العجز أو الى انكماش فى البلاد التى يتعامل معها ذلك البلد .

ومنذ الكارثة الكبرى ما فتىء الاقتصاديون المغرمون بالبحث والتنقيب يحاولون الظفر بوسيلة آلية تلقائية تريح الدول من ناحية التعرض لعجز ميزان المدفوعات وتكفيها مؤونة التخلص من ذلك العجز بطريق التصفية حتى تقدم اقتصادى امريكى أثناء الكارثة الكبرى باقتراح مؤداه ان يسمح للدول بأن تسوى أو تصفى حساباتها الدولية بنقد قابل للتلف أى بنقد تحدد صلاحية استعماله بمدى معين بحيث اذا لم يستعمله البلد القابض له أثناء فترة صلاحيته فى استيراد سلع من البلد المصدر لذلك النقد أو فى الحصول على خدمات من ذلك البلد ضاع عليه المال . ومشروع اللورد كينز الاول وقد اعده فى الاصل ليكون اساسا لصندوق النقد الدولى تضمنت نصوصه ما يجيز للدول المدينة حقوقا سحبون بمقتضاها على مجمع مركزى لنوع دولى من النقد جعل قبوله فرضا على الدول جميعا . وتولى نفر من الاقتصاديين فى سنة ١٩٤٩ اعداد تقرير لهيئة الأمم المتحدة عنوانه : « الاجراءات

المحلية والدولية الكفيلة بجعل العمالة شاملة » اقترحوا فيه اقتراحا كان اكثر تواضعا مما اقترحه الاقتصادى الأمريكى ومما جاء به مشروع كينز لكنه يشبههما مؤداه انه كلما عمد الى سياسة انكماشية ترتب عليها نقص فى وارداته وترتب على هذا النقص نقص فى احتياطيات بلد آخر ، فرض على هذا البلد ان يودع صندوق النقد الدولى قدرا من نقده موازيا لمقدار النقص الذى اصاب وارداته منقوصا ذلك القدر بمقدار النقص فى صادراته ان اصاب صادراته نقص . على ان تكون المبالغ التى أودعت على هذه الصورة تحت تصرف البلاد التى اصاب صادراتها نقص أو زادت وارداتها فى معاملاتها مع البلاد المودعة للمال وتكون تلك الاموال تحت تصرف تلك البلاد تخصص كل منها بالشراء قدرا يوازى الفرق فى ميزان مدفوعاتها على ان تتم عملية الشراء فى غضون سنة واحدة وعلى ان يسمح للبلاد المشترية ان تدفع ثمن مشترياتها نقدا من نقدها وعلى ان يضع صندوق النقد الدولى حصيلة الشراء تحت تصرف الدول المودعة تسحب عليه كلما ارادت وفى حدود ما تتعرض له من خسارة فى احتياطياتها الدولية .

هذا مشروع فيه براعة ودهاء لكنه مشروع لا يتصور ان تقبله

الدول جميعها ولو فرضنا انها قبلته فانه انما يصلح لعلاج نوع واحد من انواع الاختلال فى ميزان المدفوعات وهو نوع ليس بذى اهمية فى عالم يعمه تضخم يوشك ان يصبح مزمنا .

ففى الفترة التى تلت الحرب لم يكن انكماش اسواق التصدير اقوى اسباب العجز فى ميزان المدفوعات وانما كان مرجع العجز الى تضخم مصحوب بأسعار تبادل مثبتة . وفيما عدا الولايات المتحدة وقلة من بلاد اخرى نجد ان بالناس اليوم اتجاها الى ان يفرض شرط جزائى دولى الطابع على كل بلد دائن يسىء السيرة فى معترك النقد لكن ما من بلد يقبل الخضوع لاجراء دولى يحد من حريته فى وضع تخطيط اقتصادى قومى من خصائصه ان يبرز عجزا فى ميزان مدفوعاته . وحق الدولة فى وضع برنامج اقتصادى قومى يحدث عجزا فى ميزان مدفوعاتها بعد اليوم عنصرا من العناصر التى تحتويها سيادة الدولة وهو عنصر لا تشير القرائن الى ان هناك استعدادا للنزول عنه فى أية دولة من الدول .

وصندوق النقد الدولى تنص الفقرة (و) من بنوده « على أنه ليس للصندوق أن يعترض على اقتراح بخفض سعر التبادل لنقد عضو به اذا كان الغرض من الخفض اصلاح اضطراب أساسى مرجعه الى السياسة الداخلية أو الاجتماعية لبلد العضو

المتقدم بالاقتراح » والسياسات القومية الاقتصادية المؤدية الى اضطراب أساسى فى التعادل هى دائما اجتماعية فى طابعها وسياسية أيضا بحيث أصبح حق الدول فى احداث التضخم من الحقوق التى تحتضنها فى حرص واهتمام على أنها من أقرب مايمت الى سيادتها .

ومسألة الأزمات الدورية وطريقة انتقالها من أمة الى أخرى مسألة مليئة بالعناصر التى تجعل منها مسألة خطيرة فاذا جاء اليوم الذى تكف دول العالم فيه عن متابعة التضخم المطرد تجدد اذ ذاك مجال النظر فيما اذا كان يحسن أن يسارع بايجاد وسيلة دولية يفرض بمقتضاها على الأمم بغير تمييز او تفرقة وأيا ماكان لون الدولة الاقتصادى وكائنة ماكانت نظمها وأساليبها التجارية قواعد لياقة وسلوك تسير على هديها وتكون الأوضاع أكثر احتمالا للقبول وأقرب الى مظنة النجاح لو أنها اتخذت طابع صندوق دولى لتثبيت العمالة يزود من المال بمقادير وفيرة جدا ويتكون ماله فى كل بلد بنقد ذلك البلد وتكون مهمته توجيه ذلك المال فى منح القروض على صورة تصد بها تيارات الأزمات الدورية .

من المحتمل جدا أن يكون تأثرنا بأهوال الكارثة الكبرى قد

ساقنا الى بعض المغالاة فى وصف الوقع المرتقب للأزمات الدورية وليس بعيدا أننا وصلنا فى العهد الحالى الى درجة من العلم والمهارة الادارية والقوة والمقدرة على الابتكار تمكننا من مواجهة الخطر ومن تجريد الأزمات الدولية من ويلاتها بوسائل أقل جدة مما احتواه بحثنا . والتفكير كله منصرف الى أن المظاهر الدولية للأزمات الدورية تفتقر أكثر ماتفتقر الى اعداد العدة لمساعدات خارجية تستعين بها البلاد التى يؤدى بها الدور الى عجز فى ميزان مدفوعاتها . ويكون من الخير أن يساق فى بعض التوكيد الى جانب هذا ان تلك البلاد قد تستفيد ان هى حشدت وادخرت فى فترة الرخاء فائضا تتبلغ به فى السنين العجاف وتدفع به عن نفسها الضغط والغصة خاصة ما اتصل منهما بالتقلبات الهينة فى التجارة الخارجية . ولو قدر للبلاد الدائنة أن تصلح من أحوالها بالقدر الذى يسمح لها بتثمير أموالها دوليا كان للبلاد ذات السمعة الائتمانية الحسنة أن تأمل فى اطمئنان واقعى أن تتطوع الى نجدتها البلاد التى بها فائض أو التى تملك أموالا ناجزة بأن تمنحها قروضا بفائدة معتدلة وشروط سهلة اما بالطريق الرسمى او عن طريق أسواقها المالية .

قد تكون هذه اللمحات أكثر تفاؤلا مما تحتمله الحالة التى

عليها العالم الآن ومهما يكن من أمر فانه يطيب لى أن أسوق رأيا اختتم به هذه المحاضرة وهو رأى أخشى أن يرى الناس أن ناحية التشاؤم فيه ترجح ناحية التفاؤل . هذا الرأى هو انه ماتلاقت الحدود الفاصلة بين البلدان بالحدود التى تفصل بين المصالح وما التزمت الدول فى بناء اقتصادياتها جانب الجمود فى اقامة هيكل الأثمان استحال على أكثر أهـل الأرض ذكاء أن يصوغوا مبادىء عامة تلقى قبولا من الجميع ويكون تطبيقهـا مستطاعا . والاتزان فى العلاقات الاقتصادية الدولية ان لم يجىء مصادفة واتفاقا فتحقيقه غير ميسور الا بمفاوضات بنت ساعتها تتميز الحلول فيها بطابع التوسط أى أنها تكون بين بين وكلما اشتد الضغط عمدوا اما الى تسوية كيفما جاءت واما الى ارتجال بعضه مقنع وبعضه سافر حاسر .

٦

اقتصاديات النمو

بلغ ما أخرج للناس فى السنين الأخيرة من المصنفات التى تعالج النمو الاقتصادى مقادير ضخمة لكن جاءت عبارةالمصنفات خالية الى حـد يثير التعجب من تعـريف صريح للاصطلاحات الأساسية التى وردت بها فاذا ما حاول القارىء أن يستخلص مضمون المعنى من السياق وجد أن اللفظ الواحد استعمل فى أكثر من مدلول وكثيرا ماجاءت مدلولات اللفظ الواحدمتنافرة متعارضة مثال ذلك عبارة « البلد المتخلف » ماذا تعنى ؟ وانى مورد هنا طائفة من المعايير التى استعملتها المصنفات الجاريةعند نعتها بلدا بالتخلف .

يوصف أكثر مايوصف البلد بالتخلف اذا كان عدد سكانه منسوبا الى مساحته قليلا بل لعل هـذه الظاهرة هى اكثر ما يستند اليه فى وصف البلد بالتخلف . وبما أن التخلف يحمل فى ثنايا معناه أن النمو مستطاع ومرغوب فيه فان التعريف المتقدم

يضفى على المساحة أهمية لاتستأهلهاسواء من الناحيةالاقتصادية أو من النواحى الأخرى المتصلة بموضوعنا . ومن البقاع الخالية مالا يكون ملؤها موضع اهتمام أحد من الناس . ففى حدود ادراكنا العلمى اليوم مثلا لاتدخل المنطقة المتجمدة الشمالية أو الجنوبية ولا الصحراء الكبرى بل ولا الغابات الاستوائيةالكبرى فى عداد البقاع التى تخلفت عن ركب النمو اللهم الا اذا عرفنا التخلف بأنه انتفاء للنمو .

والوضع يختلف اذا كانت البقاع القليلة السكان غنيةبالثروة الطبيعية بالمعنى الاقتصادى . وفى كتب الجغرافيا والكتب المؤلفة فى وصف الرحلات وفى الأسفار الرسمية (الأدلة) لأغلب البلاد نزعة الى وصف جميع البقاع التى يتناولها السفر بأنها غنيـــة بالثروة الطبيعية حتى فى الأحوال التى لم يثبت وجود تلكالثروة بها وفى الأحوال التى ثبت أن مواد الثروة الطبيعية من نوع ردىء أو ثبت انها فىغير المتناول وفى الأحوالالتىثبتأن الثروة الموصوفة هزيلة القيمة فى مكان استهلاكها بحيث لايمكن عدها أصلا من الأصول الثمينة الا اذا قربت الشقة بينها وبين المدن العامرة بالسكان . على أن الطرق الفنية التى يكشف بهـــا الخبىء من الثروات المعدنية تتحسن باطراد مضافا ذلك الى أن

مواد عضوية كثيرة عرفت لها فوائد ومزايا لم تكن معروفة لها من قبل أو لم يكن معروفا منها الا القليل فلا جناح علينا اذن أن ننظر الى أية رقعة من رقاع الأرض المتسعة وان كانت مكانا لم يستطع انسان الى اليوم أن يسكنه أو ينتفع به ــ على أنها مكان قد تتكشف الايام عن صلاحيته لهذه الأغراض . على أن المعروف ان البقاع الخالية التى اكتشفت خلال القرن الماضى ثبت أنها لاتصلح لاستقرار أناس يرزقون منها ولو بدخل متواضع الا ان كانت ذات تربة خصبة ولها جو معتدل ، والظاهر أنه لم يبق من هذا الطراز مكان لم يكتشف بعد .

ومن خطل الرأى أن نبعثر امكانياتنا فى تحسين بقاع لاتصلح لادرار مقومات الحياة الآدمية بالقدر المرضى ولكن مجهودا جبارا وأموالا كثيرة تبذل فى سبيل تحسين بقاع من هذا الطراز ويرسل القول فى تحبيذ هذا الاجراء ارسالا على غير جدوى .

ان ندرة رؤوس الأموال التى يكشف عنها ارتفاع سعر الفائدة كثيرا ما تساق للتدليل على قيام التخلف . مع أن ارتفاع سعر الفائدة ليس مقياسا لا يعقب عليه فلقد كان انتقال الأموال من بلد الى بلد ظاهرة مطروقة تمكن ذوى السمعة المالية الحسنة من الاقتراض بأسعار متقاربة من بعضها البعض لا تتأثر بمكان

المقترض الى أن نشأت القيود على تصـــدير رؤوس الأموال فقبل سنة ١٩١٤ كانت الهند والولايات المتحـــدة والأرجنتين واستراليا تقترض فى السوق الماليـــة الانكليزية قروضا لآجال طويلة بأسعار تكاد تكون متساوية وكان مرجع الارتفاع فى سعر الفائدة لا الى أن البلد المقترض متخلف بل الى أن ماضيه من ناحية قيامه بالتزاماته لا يبعث الطمأنينة أو أن أسبابا تدعو الى الشك فى استطاعة البلد تسديد الدين .

ثم ان ارتفاع سعر الفائدة هو فى ذاته معيار غامض لنـــدرة رؤوس الأموال ذلك بان الفائدة قد ترتفع بسبب ضخامة عامل المغامرة الذى يلازم الصفقة او لأن دالة انتاجه الحدية مرتفعـــة وانها شديدة المرونة . أو أن رؤوس الأموال مثمرة فيما ألحت الضرورة بتثميره فيها بحيث اذا امتدت الى ما كانت ضرورته اقل انحط انتاجها الحدى . كل هذه تشير فى الظـــاهر الى ندرة رؤوس الأموال لكنها ظواهر تتميز عن بعضها البعض اقتصاديا الى حد بعيد . والذى يجب أن يسلم به هو أن زيادة رؤوس الأموال من مقتضيات التوسع الاقتصادى لكن يبقى بعد هذا أن التوسع فى التثمير لا يقوم له مسوغ الا اذا ثبت أن الانتاج الحدى لرؤوس الأموال مرتفع أى اذا ثبت أن التثمير كفيـــل

بزيادة الانتاج القومى زيادة يقابل بها الاستهلاك مزيدا بقدر معقول من الفائدة .

وكثيرا ما يرجع فى قياس ندرة رؤوس الأموال الى نسبة المعروض منه منسوبا الى عناصر الانتاج الأخرى . وهذا مقياس له من الناحية العملية ما يسوغ الاعتداد به الى حد كبير لكن النظرية المجردة لا تسلف تأييدها كاملا لما يساق من أن الانتاج الحدى لرأس المال يزيد ما انحطت نسبة المعروض منه لبقية عناصر الانتاج فهناك أحوال يمكن تصورها يكون فيها الانتاج الحدى لعناصر الانتاج كل منها على انفراد منحطا فينحط تبعا لذلك الانتاج العلم المترتب على تضافر تلك العناصر كائنةماكانت نسبة تضافرها ويتحقق ذلك الانحطاط اذا ساء الجو أو ساءت حكومة البلد الذى يتم فيه تثمير الأموال . ثم ان عناصر الانتاج وان كانت وظيفتها فى الأصل أنها تتعاون مع بعضها البعض ينافس بعضها بعضها الآخر فكل منهالأخيه بمثابة الغريم .ولهذا ولاسباب أخرى كان محتملا ولو نظريا ان ينحط الانتاج الحدى لرأس المال فى بعض الاقتصاديات القومية فى اولى مراحل التثمير ولو زخرت البلاد بالثروات الطبيعية ولو ارتفعت دالةالانتاجالحدية لعنصر العمل وارتفعت مرونته ، فان وجدت احوال كهذهفانزيادة

رؤوس الأموال المثمرة عن كل وحدة من وحدات عنصر العمل أو لكل فدان من الأرض لا ينتج زيادة ملحوظة فى متوسط انتاج الفرد بعد استبعاد ما يتكلفه رأس المال وما تتكلفه صيانته وهى كلفة يجب ألا نسقطها من الحساب .

بل واذا كان أصل رأس المال ومصدره خارج البلاد أو كان منحة خالصة فان فى صيانته كلفة ، وفى استهلاكه زمنا واستعمالا كلفة ، وكذلك فى قدمه وفيما قد تقضى الضرورة به من ابدال انتاجه أو أجهزته انتاجا وأجهزة أحدث . فاذا كان رأس المال ينتجه ادخار محلى او كان مصدره قرضا من خارج البلاد كان لابد من مواجهة أعباء الفائدة وهى أعباء اما أن تدفع للمقرض مباشرة واما أن تتخذ وضعا يتمخض عن الخسارة التى تلحق بالمثمر من جراء ايثاره الناحية التى أنفق فيها المال على نواح أخرى كان مستطاعا أن يثمر ذلك المال فيها .

وأكثر المعايير شيوعا بين المعايير تستعمل لتقسيم البلاد الى متقدم ومتخلف نسبة الانتاج الصناعى الى مجموع الانتاج أو نسبة المشتغلين بالصناعة الى مجموع السكان وقد بينت فى محاضرة سابقة أنه وان صح أن نسبة غير المشتغلين بالزراعة الى المشتغلين بها تساير انخفاضا وارتفاعا الى حد كبير متوسط

دخل الفرد فان تقدم الصناعة كثيرا ما يكون نتيجة للازدهار والرفاهية لا سببا لهما . وانه حيث الزراعة مزدهرة فان صناعات تقوم من تلقاء نفسها الى جوارها مضافا ذلك الى أن الفائض من دخل الزراعة قد ينفق فى اعانة الصناعات المدنية التى لا سند لها من الاقتصاد فتكون النتيجة أن متوسط الدخل وان ظل مرتفعا يكون أحط مما لو لم ينفخ فى الصناعة نفخة تقيمها قومة مصطنعة .

لست أتحدى السيادة التى هى حق للاقتصاديين ولغيرهم فان أصروا على أن التخلف وانتفاء التصنيع هما بمعنى فلا مفر لى من السكون الى هذا الوضع وان كنت لا أقره لكن من حقى ومن واجبى المهنى أن أردد فى الحاح أن هذا التعبير فيه تعسف وأن فيه تعمدا لتحصيل الحاصل وأنه تعبير يترتب عليه التهرب من تحليل يؤدى الى نتائج لا يرتاح لها بل وقد يتعمد هذا التعبير أحيانا رجاء التهرب من ذلك التحليل .

انى اشك فى سلامة الرأى الذى اذا جاء ذكر البلاد المتخلفة والبلاد الناشئة زعم انهما تعبيران بمعنى ، فليس لدينا مقياس يركن اليه لنقيس اليه « عمر » البلد واذا اتخذنا التاريخ الذى استقر فيه المهاجرون الأوربيون فى بلد ما مقياسا لعمر ذلك البلد لكانت

البرازيل أقدم من الولايات المتحدة . ولترتب على ذلك أيضا أن ننظر الى الهند والصين على أنهما لم يولدا بعد .

واذا نظرنا الى البلدان التى هى خارج أوروبا وأقصينا الولايات المتحدة من الحساب لوجدنا أن البلدان ذات الدخل المتوسط والمرتفع هى التى ظلت الى أواخر القرن التاسع عشر بادية خاوية فى حين أن أقدم البلدان هى أفقرها . وقيل ان الوقت يأتى بكل شىء لكنه لا يأتى بما يأتيه من خير الى البلاد كافة فهو يؤتى بعضها الرفاهية والازدهار ويؤتى بعضها الفاقة .

يحضرنى للبلد المتخلف تعريف اكثر فائدة مما سلف هو ان البلد المتخلف ما كان مرتقبا فى شأنه اذا ثمر فيه مزيد من رؤوس أموال أو العمل أو ما كان فى المتناول من ثرواته الطبيعية أو طائفة من تلك العناصر مجتمعة أن يؤدى ذلك الى النهوض بامكانيات ذلك البلد الى حد يتيح لسكانه مستوى معيشة أرفع فان كان متوسط دخل ذلك البلد مرتفعا نوعا ادى تضافر تلك العناصر الى النهوض بامكانياته الى حيث يتيح لمزيد من سكانه مستوى معيشة لا يقل عن مستواهم الحالى . وفضل هذا التعريف فى أنه يركز الاهتمام حيث ينبغى أن يتركز أعنى أنه يركزه على مستوى معيشة الفرد وفى التفرقة بين الفقر والبحبوحة ولا يوصد

الأبواب دون الاهتمام بعدد السكان ان أريد أن يكون لهذا الاعتبار المحل الثانى . وعلى أساس هذا التعريف قد يكون البلد متخلفا سواء أكثر عدد سكانه أم قل وسواء أكان البلد غنيا برؤوس الاموال ام معدما لا مال به وسواء اكان ذا دخل متوسط مرتفع أم ذا دخل متوسط منخفض وسواء أكان بلدا صناعيا أم زراعيا . ويصبح الفيصل الأساسى هو ما اذا كان البلد مظنة أن يرتفع فيه متوسط الدخل او مظنة ان يبقى متوسط الدخل به على حاله ولو زاد عدد سكانه .

انى اعلم ان هذا التعريف لن يحظى بقبول اجماعى ذلك بأن من الناس من يريد أن يكون التعريف جامعا لصفة التقدم ولانخفاض متوسط الدخل اذ التقدم أو النمو فى نظرهم يقوم ما امتلأت بالسكان الأمكنة الخاوية وما نشأت المدن على أنقاض الريف وما قام التصنيع . ومن كانت الوطنية من شيمهم همهم أن يزيد مجموع الانتاج لأسباب تمت الى الرغبة فى النفوذ والشهرة مستوى المعيشة . ومن الناس من يحلون ارتفاع مستوى المعيشة أو الى المواقف الاستراتيجية ولو أدت الزيادة الى انخفاض من نفوسهم محلا كريما لكنهم يخصون بذلك المستوى طبقة بعينها أو منطقة بعينها ولا تنصرف عنايتهم الى متوسط دخول

الأهلين جملة الا بقدر ، بل قد لا تنصرف عنايتهم الى تلك الناحية بتاتا .

والحكومات الاستعمارية قد ينصرف اهتمامها بنمو قطر من الأقطار الى أن تجعل من ذلك البلد سوقا لسلع المستعمر أو الى أن تجعل منه مصدرا للأرزاق ومواد الطعام الرخيصة أو المواد الخام أو مصدرا للتجنيد ولا تبدو من تلك الحكومات لفتة الى أهل المستعمرة تحاول بها انهاضها ماديا . وهذه كلها أوضاع كانت فى وقت من الأوقات محل بحث اقترنت فى نظر الباحثين بالتعبير الذى نحن بصدده وهو « النمو الاقتصادى » ولست أجادل فيما يساق فى شأنها من أنها أوضاع تستأهل البحث .

وتعزيز الأرقام المبينة للمجموعات الاقتصادية بأرقام تكشف عن متوسط ما يصيب الفرد اجراء نافع يزيد الفائدة، وكثيرا مايكون ضروريا ولو لم يف بالغرض كله فاذا شرع بلد فى تنفيذ برنامج للنمو الاقتصادى وجعل بين الحين والحين يحصى موجوداته ليتعرف مدى تقدمه فى المضمار الذى ترسمه فوجد أن مجموع ثروته فى ازدياد وان مجموع دخله فى ازدياد ايضا وان سكانه فى ازدياد وانتاجه كذلك ووجد الى هذا كله أن متوسط ثروة الفرد به ودخله ومتوسط انتاجه كله فى ازدياد ، كان له ان يستبشر لأن

هذه كلها دلائل حسنة لكنها لا تكفى مجتمعة لاثبات أن رقيا اقتصاديا تحقق أى أنها لا تكفى لاثبات أن رفاهية الناس المادية ازدادت بل لا تكفى لاثبات أن الرفاهية لم تنقص .

هب ان فردا من افراد الناس حاججنا فقال (ان أسوأ الأدواء هو شيوع الفقر المدقع بيننا ثم قرر أنه من خطل الرأى أن يقال ان بلدا نهض اقتصاديا ما ظلت به هذه الظاهرة) أترانا قارعى حجته بترديد الدلائل التى ذكرتها من زيادة أصابها البلد فى مجموع الثروات ومتوسطها ومن زيادة فى الدخول فى مجموعها ومتوسطها ؟.

بل أذكر أن بلدا شاع فيه الفقر على النحو المشروح قد تتحقق فيه جميع الأوضاع التى رددناها على أنها دلائل لنموه الاقتصادى . واذا اتفق أن زاد سكان ذلك البلد زيادة ملحوظة فان الطبقة التى هى على شفا الكفاف من الرزق أو دون ذلك وقد تفشى فيهم الجهل والجوع والمرض يكون قد زاد عدد أفرادها أيضا ولا يمنع زيادتها ما يكون البلد قد أصابه من سعة فى متوسط الدخل العام .

بل أكثر من هذا أن البلد ان كان محطا للمهاجرين بقدر يجعل من الهجرة عاملا ذا بال فى أوضاع ذلك البلد فان ذلك البلد قد

يحور الاختبارات الاحصائية التى ذكرناها بنجاح اى اذا احصى دخله وثروته .. الخ لا تضح انها زادت ومع ذلك لا يعود على أصحاب البلد الأصليين من ذلك كله أثر ولا يكون نصيبهم الا كثرة العيال اذ تكثر فيهم نسبة من لا يدركهم الموت قبل أن يبلغوا أشدهم ولا يزيد دخل الأحفاد عما بلغه دخل الأجداد . ولم يبق الا أن تسفر الاحصاءات عن نتيجة تشير الى أن المهاجرين أنفسهم لا يرقون فى مهجرهم الى الدرجة التى كانوا يبلغونها لو أنهم لم يتركوا ديارهم اذ لو أسفرت الاحصاءات عن وضع هذا مؤداه كانت حصيلتنا فى النهاية أن البلد يحوز الاختبارات الاحصائية التى ذكرناها وهى التى تساق للدلالة على الرفى وتشير اليه فى ظاهرها ومع ذلك لا يظفر فرد من أفراد البلد بمزيد من الرفاهية المادية بل وقد ينخفض نصيبه منها الى ما هو دون نصيب آبائه .

على أننى لو أصررت على ان نتخذ من خفض الفقر الجماعى اداة للاختبار اى ان نتخذ منه فيصلا للحكم على مدى النمو الاقتصادى فقد انفصلت باصرارى هذا عن جمهور الكتاب فى هذا المعترك اذ لم اقع فى المصنفات التى اطلعت عليها على مؤلف واحد عن النمو الاقتصادى لا يذكر فيه صاحبه أن فى احصاءات

الدخول فى مجموعها ومتوسطها دليلا كافيا على مدى النمو الاقتصادى .

والبلاد التى تعد نفسها متخلفة لا أعرف منها بلدا واحدا يعنى باعداد أرقام تكشف عما اذا كانت زيادة الدخول الفردية فى مجموعها ومتوسطها قد اقترنت بانخفاض فى مدى شيوع الفقر المدقع به شيوعا مطلقا أو نسبيا .

ومن بين المفكرين من فطن الى وجهة نظرى لكنهم يرون أننا اذا جعلنا البرامج القومية للنمو الاقتصادى مشروطة بالسعى الى منع شيوع الفقر المدقع أى اذا جعلنا السعى الى ذلك الهدف شرطا فى قيام البرامج القومية لأطحنا بتلك البرامج ولأدى بها ذلك الشرط الى الفشل دون أن يصيب بقية الأهلين نفع فهم يرون أن أقصى ما يستطاع تحقيقه فى كثير من الأحوال ولو الى أجل مسمى أن تزيد رقعة البنيان الاقتصادى السليم زيادة مطلقة وأنه لا ينبغى أن نعنى بكمش رقعة الفقر المدقع بل لا جناح ان هى اتسعت اذ لابد فى النهاية أن تتسرب الرفاهية الى الأوساط الدنيا وأن الامكانيات القومية ان زادت استطاع البلد أن ينشىء من البرامج الواسعة ما يكفل انتشال تلك الأوساط من الفقر فى حين ان البلد اذا تصدى فور الساعة لمهاجمة الفقر الجماعى مباشرة

لم يأمن ان يعود من مهاجمته ببعثرة امكانياته القومية فى ممكنات مؤقتة يكون من آثارها زيادة فى عدد من كان الفقر المدقع من نصيبهم .

وهؤلاء المفكرون لا يدرون فيما أحسب أن تفكيرهم فى هذه الناحية قريب جدا من احدى نظريات مالثوس فقد كان مالثوس قلقا من ناحية ما يستطاع اجراؤه لانتشال الطبقة الفقيرة فى انكلترا من فقر جامح يدفعهم اليه ما كان يعتقده مالثوس من أنهم كلما أصابوا رزقا مالوا الى انفاقه فى سبيل الاكثار من عددهم ولم ينفقوه فيما يرفع مستواهم . وكان العلاج الذى ألح فى ضرورة استعماله هو تأخير سن الزواج سواء لديه اقترن أم لم يقترن ذلك التأخير بامتناع غير المتزوجين عن الدنس على شريطة الا يولد للناس فى غير كنف الزواج . على انه من الواضح ان مالثوس لم يكن مقتنعا بكفاية علاجه من الناحية العملية ولذلك أتى بمعزز له أو ببديل به محصله أن تنشأ فى كنف الاقتصاد القومى الانكليزى مجتمعات يستمتع أصحابها بامتيازات اقتصادية ينتخب أفرادها من بين الأوساط التى يطمأن الى أنهم لا ينفقون ما يظفرون به من مزيد الدخل فى زيادة عديدهم ومن أجل هذا واستنادا اليه أيد مالثوس حماية الزراعة الانكليزية

بتعريفة جمركية راجيا أن يؤدى ثراء ملاك الأرض الى زيادة عدد من يطمأن الى أنهم ينفقون الزيادة فى دخولهم ، اما فى رفع مستواهم، واما فى التثمير ولا ينفقونه فى سبيل زيادة أفراد عائلاتهم. والنظرية لا طلاوة عليها لكنى أعلم أن مشكلة السكان بالوضع الذى يصوره مالثوس وحيث رؤوس الأموال غير متوافرة لا تستعصى على حلول أكثر واقعية من الحل الذى جاء به مالثوس .

أنتقل الآن الى العوائق التى تقف فى سبيل النمو الاقتصادى وسأشرحها مقسمة الى قطاعات لكنى مذكركم من الآن أنى أعنى بتعبير النمو الاقتصادى ما اقترن منه بزيادة فى متوسط الدخول أو ببقاء الدخول بمستواها ان كانت مرتفعة ولا أخفيكم أن التقسيم الذى أنا بسبيله تقسيم مصطنع لأن العوائق وان سيقت فى جماعات مستقلة هى فى واقع الأمر متصلة ببعضها البعض وبعضها متشابه وبعضها متجانس لا يميزها من بعضها البعض الا الزاوية التى ننظر اليها منها .

أول هذه العوائق انخفاض دالات الانتاج ويرجع هذا الانخفاض أكثر ما يرجع الى نوع ذلك العنصر آدميا كان العنصر أم جمادا . وتذكرون أننى فى أول محاضرة لى ضربت مثلا لنوع من الافتراضات كان الاقتصاديون يسوقونه فى تحليلاتهم

الاحصائية وكانت هذه الافتراضات هدامة للنظريات الاقتصادية مهدرة لكن نفع عملى نرجوه منها وكان مؤدى هذه الافتراضات أن عناصر الانتاج متجانسة مما يترتب عليه تجانس دالات الانتاج فى كل مكان أيضا . واحتضان هذا النموذج يحول دون أن نأخذ فى حسابنا الفروق فى أوصاف العناصر فى مختلف البلدان أو فى مدى مفعولها على حد تعبير تاوزج وأثرها فى احداث الفروق فى مستوى الدخول فى مختلف الأمم وهنا أحب أن أتوسع فى شرح ما أنهيته فى محاضرتى الأولى فى هذا الصدد .

بديهى أن العبرة بالبيئة أو المحيط أو على حد تعبيرى بنوع الثروات الطبيعية بحسبانها عنصرا من عناصر الانتاج ويدخل فى هذا نوع التربة والثروة الخشبية (الغابات) وطبوغرافية البلد من ناحية كونها مما ييسر الانتقال الرخيص أو مما يجعله عسيرا والثروات المعدنية وتوافر القوة المستمدة من الماء ووفرة الأمطار ودرجة الحرارة . ويهم فى هذا المضمار أيضا موقع البلد الجغرافى أهو مما يتيح له فرصة الاتجار مع غيره من البلدان أم لا لأن قرب البلد من الأسواق الأجنبية ومن مصادر السلع من الأمور الهامة .

وعدم صلاحية البيئة من العوامل الهامة فى اعاقة التقدم

الاقتصادى . وليس معنى ذلك أنها عائق لا يمكن التغلب عليه بمثل ادخال عنصر آدمى من طراز ممتاز بدليل أن سويسرا العظيمة بلد ليس له من المميزات الا ميزة واحدة هى موقعه الجغرافى فى مفترق طرق تجارية هامة أما فيما عدا هذا فليس لسويسرا من المميزات الطبيعية ما يمكن أن تستعين به على النهوض الاقتصادى ومع ذلك فسويسرا بلد بلغ القمة أو ما يقرب من القمة فى ناحيتى مجموع الدخل القومى ومتوسط دخل الفرد .

ومن أهم الأسباب أيضا صفات العاملين من الأهلين بما فيهم جمهور العمال من زراعيين وصناعيين والصفوة من أصحاب الأعمال وذوى الفن فى الصناعات والهندسة . ولست أرمى هنا الى الفروق العنصرية التى ترى الغالبية من العلماء أنها لا تكاد تلحظ أو أن أثرها هين ان لحظت وانما أقصد الفروق التى مرجعها الى المحيط والصحة العامة والغذاء والتعليم والى الزعامة التى تتولاها الحكومة أو تتولاها صفوة المجتمع .

وأول ما يفتقر اليه الانتاج العمالى المرتفع فى الظروف الحديثة أن يكون أفراد الجمهور ملمين بالقراءة والكتابة أصحاء موفورا طعامهم اذ بهذا يتوافر لهم النشاط والقوة . ولا شك عندى أن

بلادا كثيرة يكون تحقيق هذه الشروط فيها كفيلا بتحقيق التقدم الاقتصادى السريع يسعى اليها من تلقاء نفسه . ويقينى أيضا أنه ما من بلد لم تتحقق فيه هذه الأوضاع ولا يسعى جاهدا لتحقيقها باذلا فى ذلك السبيل ما هو مستطيعه الا وكانت محاولاته عبثا ان هو توسل بغيرها للظفر بطلبته فان استعان بغيرها فهو موغل فى الفقر ساع اليه .

وحيث الوسائل الزراعية خاضعة للتقاليد نلمس معارضة للتعليم الفنى ولأى تبديل فى وسائل العمل المألوفة على أن الخبرة أثبتت أنه ليس من الصعب أن يمر الناس على أسباب جديدة وعلى استعمال الآلات وعلى استنباط منتجات جديدة واستعداد الناس لهذا كله رهن باقتناعهم بأن فى مسايرتهم لهذه السنة نفعا ماديا لهم .

أما المأزق الحقيقى فليس فى عدم استجابة الجمهور لداعى العلم، وانما هو نقص العلم وندرة المعلمين . على أن التعجيل بالاجراء المرغوب مستطاع اذا أتى بمعلمين ليعدوا معلمين مثلهم . أو اذا أوفدت ارساليات من صفوة منتخبة من اهل البلد الى حيث يعدون لمهنة اعداد المعلمين ومن الحظ الحسن أن الصناعة الحديثة ليست العمدة فيها على مهارة عامة الصناع ولو كان الأمر كذلك

لكان خطبا لأن الحذق يتطلب وقتا طويلا . ولقد كانت الصناعة فيما مضى مؤسسة على مهارة أفراد الصناع ولا تزال الزراعة الى يومنا هذا فى بعض مراحلها تتطلب أن يحذق أفراد الزراع عملهم لكن تبدلت الحال بحيث ان الدقة اصبحت مكفولة بالآلات. فان كانت المهارة مطلوبة لعمل لابد أن يضطلع به آدمى فعدد من يوكل اليهم بأعمال تتطلب المهارة أصبح قليلا وهم مقصورون على المشرفين والأخصائيين وهؤلاء ان لم يكن ميسورا الظفر بهم فميسور جلبهم بهجرة مختارة . وعدد من يدعو الحال الى استخدامهم من أصحاب المراتب المرتفعة ما بين مصممين ومهندسين وغيرهم من أهل الذكر فى العادة قليل . أما الادارة الممتازة والفن الرفيع فهما معروضان دائما فى الأسواق بأثمان تخضع للمنافسة فاذا استطاع أصحاب تلك الفنون أن يتأقلموا فان أجورهم معقولة مهما ارتفعت والذين يعهد اليهم بالادارة والأعمال الفنية مثلهم كمثل السلع الاقتصادية من ناحية سهولة انتقالهم بين البلاد فحيث لا تجدهم قام الدليل لا على عدم وفرتهم بل على انتفاء الرغبة الحقيقية فى استخدامهم أو استيرادهم .

أما الصناع الذين هم من الطبقات الأقل ارتفاعا فلعل الخير

فى ألا يؤتى بهم من خارج البلد اذا ما كان البلد آهلا بالسكان ؛ وأفضل من ذلك أن يمرن أهل البلد أنفسهم ولا جناح اذا استعين على ذلك بمعلمين من خارج البلاد . وانى لا أزال مفترضا أن الهدف القومى هو زيادة متوسط الدخل القومى لا زيادة المجموع وأن محل العناية هو البلد نفسه لا العالم فى حملته .

أتناول بالبحث العائق الثانى للنمو الاقتصادى وهو ندرة رؤوس الأموال . وهذه قد تكون مطلقة وقد تكون نسبية ان كانت الأموال محبوسة عما لا يدر ربحا جزيلا لانصرافها الى ما هو أجزى . وقد كانت الولايات المتحدة الى ما قبل الحرب العالمية الأولى بلدا ارتفع فيه سعر الفائدة وكان يقترض رؤوس الأموال من بلاد أخرى لكن لعل الولايات المتحدة فى تلك الآونة كان لديها من رؤوس الأموال ما يرجح نصيب العامل الأمريكى منها نصيب أخيه فى البلاد التى كانت الولايات المتحدة تقترض منها المال .

ونصيب الفرد من رؤوس الأموال المستثمرة فى بلد ما أهم فى معتركنا أى أنه أكثر صلة بموضوعنا من نصيب الفرد فى مجموع رؤوس الأموال المملوكة فى نفس البلد ، ذلك بأن رأس المال فى العادة بل كثيرا ما يساعد فى نهوض البلد المستعمل أو

المستثمر له أكثر مما يساعد فى نهوض البلد المقرض له ــ هذا اذا لم يكن هذا البلد هو ذاك ، أى اذا كان مصدر رأس المال المستثمر غير البلد الذى هو مستثمر فيه ــ وأحسن مثل على ذلك كندا . على أنه لا ينبغى أن نسقط من حسابنا فى بحث التقدم الاقتصادى أثر تداول الأموال دوليا وأثر تدفق الفوائد والأرباح .

وفى البلد الفقير يكون تجميع رؤوس الأموال الأهلية بطيئا لا مفر من ذلك فالدخول مصدر الادخار وأصله ، والأموال التى تدخر طواعية تميل الى ناحية القلة فى متوسطها ما انحط متوسط الدخل . على انه من المتفق عليه أن ما يدخر كل عام الى الدخل أكبر بين الطبقات ذات الدخل المرتفع منه بين الطبقات ذات الدخل المنخفض ويترتب على ذلك أنه كلما تباينت مستويات الدخول زادت نسبة ما يدخر منها الى مجموعها وقد يصدق أيضا أن زيادة متوسط الدخل على مر الزمن تلازمها زيادة فى نسبة ما يدخر كل عام الى مجموع الدخل القومى لكن الشواهد على ذلك قليلة بل لقد تجمع من الأسباب ما يدعو الى الشك فى صحة هذه القضية وكل ما يمكن الجزم به هو أنه كلما زاد متوسط الدخل على مر الزمن زاد مجموع ما يدخره الفرد فى

المتوسط كل عام . ومما تجب مراعاته أيضا أنه كلما زاد متوسط ثروة الأهلين ودخلهم ارتفعت منزلة البلد الائتمانية وصاحبت هذا الارتفاع فى المنزلة زيادة فى مقدرة البلد على الاقتراض ان رغبت فيه فالاقراض أقرب الى ذى يسر منه الى المعسر .

قصرت قولى الى الآن على الاتجاهات العامة لكن قد يطرأ فى بعض البلدان أو فى بعض الأزمات من العوامل الخاصة ما يبدل تلك الاتجاهات أو يبطل أثرها فقبل الثورة الصناعية فى أوربا الغربية وفى عصرنا هذا فى البلاد التى لم تصنع كانت رؤوس الأموال ممثلة فى الملكية الزراعية . وساق كينز فى كتابه النظرية العامة حجة لم يسعها فهمى تماما هى أنه فى ماضى الزمان كانت الملكية الزراعية بمنزلة المال العينى وأن القروض كانت تمنح لملاك الأرض بسعر منخفض بضمان أرضهم فحال ذلك دون ازدهار الادخار الحقيقى وأن هذا هو السبب فى أن العالم أصبح فقيرا برؤوس الأموال وأحسب أن الذى كان يدور بخاطر كينز هو أن ملاك الأرض كانوا يقترضون المال لينفقوه فيما لا ينفع وأنه لولا أن الملكية الزراعية كانت فى نظر المقرضين مما يطمأن اليه كضمان لقروضهم لآثر أصحاب المال تثمير أموالهم مباشرة أو بالواسطة فى الأعمال الانتاجية بدلا من اقراضها الى ملاك

الأرض . فان كان هذا هو الذى عناه كينز فان نظريته لا تختلف الا قليلا عن نظرية القائلين ــ وكثيرا ما هم ــ بأن البلاد العريقة فى الزراعة وحيث الملكيات شاسعة ينفق الأغنياء فيها أموالهم فيما لا ينفع من ألوان البذخ ولا يدخرون مما يترتب عليه تخلف تلك البلاد عن ركب النهضة .

وأنا أشك فى سلامة هذه الدعوى من الناحية التاريخية . فان ملاك الأرض من الانجليز والاسكتلنديين فى القرن الثامن عشر كانوا سباقين الى التحسين بمعنى أنهم كانوا يثمرون فى أرضهم مالهم مضافا اليه أموالا كانوا يقترضونها من ذوى المال حتى لقد أسهمت الثروة الزراعية فى ثراء البريطانيين بقدر لم يبلغه ما أسهمت به الثورة الصناعية فى أولى مراحلها وقد اتحدت الثورتان زمنا بعض الوقت .

وملاك الأرض يستطيعون مالا يستطيعه المدخر من أهل العصر من تثمير المال عن طريق تحسينات يدخلونها على ممتلكاتهم بل لقد اشتهر الفلاحون من ملاك الأرض بأنهم يدخرون فى عنف وأنهم أكثر الناس ادخارا ذلك بأن أصحاب الأرض الزراعية كثيرا ما تتلاقى لديهم أسباب الادخار بأسباب الانفاق بحيث يصعب التمييز بين هذه وتلك ففى اصلاح الأرض جمع بين

وسيلتين فهو وسيلة الى زيادة الثروة وهو أيضا وسيله صاحب الأرض الى الاستعلاء والخيلاء والظهور . وكل بلد يصلح فيه المكان لتوسع زراعى ويكون هذا التوسع فيه أرجح كفة من التوسع الصناعى فان أصلح ما يصلح فيه من أسباب الادخار للنهوض باقتصاده القومى أن يثمر أصحاب الأرض أموالهم فى تحسين ملكياتهم .

والمعروف فيما عدا ما تقول به الاقتصاديات الكينزية أن سير الادخار رهن بعوامل عدة منها مقدار الدخل وليس رهنا بعامل الدخل وحده ومن العوامل الموجهة للادخار المتحكمة فى مقداره ما كان مرده الى الحالات النفسية ومن العوامل ما ليس كذلك لكن علمنا بتلك العوامل ومدى أثرها جد ضئيل . ومن المسلم به على الجملة أن التضخم من عوائق الادخار الفردى . وهو كذلك فى الأحوال التى لا يترتب على زوال التضخم فيها قيام حالة التعطل الشامل وقد ينطبق على حالة الأشخاص ذوى الدخول المتوسطة اذا أعيتهم الحيل فلم يصادفوا ما من شأنه أن يرد عنهم آفة انهيار النقد فيلتمسون الهرب من ذلك الانهيار باتفاق مالهم فى سلع استهلاكية .

وتشير الخبرة السابقة الى أن التضخم يورث حالة تنتقل فيها

الدخول من الأجراء وأصحاب المرتبات والمعاشات ومن ادخروا أرصدة بصناديق التوفير ومن ثمروا أموالهم فى السندات الحكومية وبوالص التأمين تنتقل هذه كلها الى الأثرياء من ملاك الأرض والوسطاء ورجال الأعمال ممن ظفروا بأرباح اما بسبب التضخم فى ذاته واما بحنكتهم ودهائهم فى استغلال ظروف ارتفاع الأسعار وهو عين الارتفاع الذى يجلب الخسارة للطبقات الفقيرة وبما أن الذين عاد عليهم التضخم بالمنفعة هم أهل الطبقة التى استطاع أفرادها أن يدخروا أعلى نسبة من دخولهم الجارية ، فالمتصور أن التضخم يعمل فى نهاية الأمر على زيادة نسبة المدخرات القومية الى الدخول القومية لا على خفضها أو هكذا كان الحال فيما مضى .

على أن التضخم له ناحية تعسفية سيئة فهو يشوه مجرى التثمير ويحدث خسارة وينتج عنه تبذير اقتصادى اذ يجرى ربحا على رجال الأعمال ولو كانوا عديمى الكفاية وبذلك يقتل فى الناس ما يكنونه من رغبة فى طلب المزيد من الكفاية ، ويثبط الهمة عن الاستزادة من المقدرة والتضخم يتسع به مجال النشاط أمام الوسطاء والسماسرة فهو يوجه قرائح الناس وجهودهم شطر المضاربة التى لا تجدى وينحيهم عن نواحى

الانتاج . وهو يرغب الناس فى تشمير المال فى أراضى البناء لأن التضخم يجعل هذا اللون أجزى لهم ويدفعهم التضخم الى اختزان السلع وابقائها عاطلة والتضخم يصعب تمويل المشروعات اما لأن أثمان منتجاتها بسبب القيود لا يستطاع رفعها فى يسر واما لكون المشروعات من نوع جرت العادة أن يمول بوساطة السندات . والتضخم لا يميز فى ذلك بين المشروعات التى تزيد انتاج الاقتصاد القومى وبين ما عداها .

واذا امتصت الحكومة بالضرائب شطرا مما اعتزم الناس أن ينفقوه فى استهلاكهم الجارى ثم استعملته فى الأعمال العامة النافعة فقد نابت الحكومة بذلك عن المجتمع فى الاضطلاع بمهمة الادخار لكنى لا أحسب أنك تستطيع أن تحصى من هذا القبيل أمثلة مسندة كثيرة بل لو بدلنا باحصاء تلك الامثلة أمثلةبعثرت الحكومات فيها حصيلة الضرائب أو أنفقتها وأنفقت الى جانبها حصيلة قروض اقترضتها من مدخرات الأهلين فى مصروفاتها العادية وفيما لا يمت الى الانتاج بصلة لكانت مهمتنا أيسر وكثيرا ما تسرف الحكومات فيما تنفقه على هذه الصورة . والواجب دائما على حكومات البلاد ذات الاقتصاد الحر ان تهيىء ظروفا ملائمة للتشمير الفردى بأن تجعل سلوكها المالى مثلا يقتدى به

وأيضا بأن تخلق للتثمير الفردى جوا من الاستقرار السياسى والاطمئنان وأن تجعل من الأداة الحكومية جهازا سليما يؤدى مهامه الجارية فى أمانة وطهارة ذيل . ذلك أن ما تسهم به الحكومات فى سبيل النمو الاقتصادى السليم بهذه الطرق العتيقة التى يستهان بها أعود بالنفع على ذلك الاقتصاد من البرامج الطلية المستحدثة التى من أغراضها تنحية المدخرات الفردية المألوفة عن طريقها وتوجيهها نحو برامج مسرحية طنانة لا يلقى عليها حساب الأرباح والخسائر ضوءا يكشف عن خفى ما احتوته .

وفى البلاد التى تكون دالة انتاج رأس المال فيها مرتفعة مرتفعة تكون ندرة رؤوس الأموال عقبة كؤودا فى طريق النمو الاقتصادى وهى عقبة تذلل اذا تيسر اقتراض رأس المال من خارج البلاد بفوائد معتدلة لكن العقبات التى تقف فى طريق التثمير الدولى زادت فى السنين الأخيرة بحيث أصبح التثمير لا يرغب فيه المقرض ولا يستطيعه المقترض وبالرغم من أن الناس لم يسبق فى أى عصر من العصور الخالية أن بلغ اعتمادهم على التثمير الدولى ما بلغه اعتمادهم عليه فى العصر الحالى فقد تلاشى منذ زمن الأمل فى أن تهيأ فرصة للتثمير على نطاق دولى واسع بل لم تكن

ظروف ذلك التشمير فى يوم من الأيام أحلك منها اليوم .

وقد أصبح العمدة على القروض التى تعقدها الحكومات لا الأفراد أولا لأن الحكومات اذا اقترضت فهى تفضل أن تكون معاملتها مع حكومة أخرى وثانيا لأن رؤوس الأموال الخاصة تنأى بنفسها عن الاغتراب الا اذا تعمد أصحابها اخراجها هربا من خطر يلم بها فى داخل البلاد . ثم ان الخسائر التى سببتها الحروب مضافة الى فداحة الضرائب وشيوع الاشتراكية تقلصت وانكمشت على أثرها رؤوس الأموال التى كان يمكن أن تخصص بالتشمير خارج البلاد . حصل هذا الانكماش فى طائفة من البلاد التى اشتهرت فيما مضى بتصدير رؤوس الأموال والتشمير الخارجى اصبح محفوفا بالمخاطر وتشير الدلائل الى ان هذه المخاطر فى ازدياد . ثم ان بلادا كثيرة من البلاد الفقيرة برؤوس اموالها ان ثمر فيها أجنبى ماله تلقته بترحيب فاتر فان جازف الأجنبى بماله بالرغم من ذلك أصابه من المقترض ما يبعث فى نفسه الندم . وما زال الناس على بغضهم القديم لاخراج رؤوس الأموال بل لقد زادت كراهيتهم له منذ دالت دولة كبار الملاك وانزوى نفوذهم السياسى ومنذ تبخر مذهب « دع الأمور تجرى فى أعنتها » وهو المذهب الذى لم يكن يطيق ان تتدخل الحكومات فى سير

رؤوس الأموال ومنذ قامت النظم الموجهة واستقرت واستتب لها الأمر فاذا لم تقم اعتبارات سياسية أو استراتيجية تدفع الحكومات الى تشمير المال خارج بلادها فلا أمل مطلقا فى أن يتحقق ذلك على يد الحكومات الا على نطاق جد متواضع . ثم ان تلك الاعتبارات من شأنها أن ترغب المقترضين عن الاقتراض بالقدر الذى تضغط به على المقترض لحملهم على العدول عن ترددهم فى الاقراض .

وقد انتشرت التخطيطات القومية وعممت والحكومات ذوات التخطيط ، كما سبقت فبينت لكم ، تزج بنفسها دائما فى مآزق مالية لا يخفف من وقعها الا القروض الخارجية لكن تلك القروض ان كشفت الآزفة فى المدى القصير فانها تزيد الحرج فى المدى الطويل . ثم ان زيادة الديون الأهلية فى العالم كله تشعر الحكومات بفقرها . والحكومات التى خبرت الأقراض خارج بلادها قليلة العدد ودلتها الخبرة على أن الفشل كان حليفها فى هذه الناحية فى أغلب الأحيان . فالقروض فيما مضى لم تنته لا برد الدين ولا بالعرفان ، وليس فى الوسع أن تتنبأ بما سوف تسفر عنه القروض الحكومية التى تتعقد الآن أيكون حظها حظ نظائرها الماضية أم يصيب المقرضون منها خيرا . وعدد

البلاد التى نأنس فيها احتمال الاستعداد للاقراض على نطاق واسع قليل جدا وقد لا يزيد على بلد واحد فى حين أن الباحثين عن القروض عددهم خمسون بلدا فى القليل ومن العسير أن نتوسع فى ترديد الأسباب التى ينبغى من أجلها للبلاد المتخلفة أن تعتمد كثيرا على تثمير الأموال الأجنبية كوسيلة تساعد على رقيها اقتصاديا .

ويبدو أن الأفضل للبلاد الفقيرة برؤوس أموالها أن تقترض من الحكومات فذلك خيرلها من الاقتراض من الأفراد وبالرغم من قيام المؤسسات الدولية الجديدة المتخصصة فى الأقراض ليس لدينا ما يبعث فينا أملا فى أن يكون لتلك المؤسسات أو ما سوف يضاف اليها دور ملحوظ فى زيادة تداول رؤوس الأموال بين مختلف البلاد . فهذه المؤسسات ان دعت الى الاكتتاب كان عليها أن تتقيد بتخصيص القروض بعدد محدود من أوجه النشاط وأن تتقيد بشروط لا يسمح لها بالحيد عنها عند اقراض المال وهذه القيود تظهر المؤسسة فى نظر المقترضين بمظهر المقرض القاسى . والبلاد المقترضة تنظر الى هذه القيود على أنها فادحة مضنية ولا تفتأ تطالب بتخفيضها وينتهى الأمر بفشل المؤسسات فى ارضاء المقترضين وباقناع من كان مرتقبا أن يتولوا عملية

الاقراض أنه خير لهم أن يحتفظوا باستقلالهم فى كل ما يتعلق بالقروض الأجنبية باختيار المقرضين وشروط الأقراض .

فان قبل مبدأ دفع الأرباح والفوائد على القروض الأجنبية وعرف ان أصل الدين لا مفر من رده يوما من الأيام . وقد لا يكون ذلك اليوم أنسب الأوقات بالنسبة للمدين فالواجب أن يؤخذ فى الحسبان أن للاستدانة المربحة حدودا اقتصادية تكون فى الغالب ضيقة كلما كان المقترض حكومة وكان الغرض من الاقتراض انفاق القرض فى برامج المصروفات العامة . والتثمير الذى لا يدر ربحا قد يجرى مجرى العرف والعادة حتى فى البلاد الفقيرة برؤوس أموالها المتعطشة له . ورؤوس الأموال موزعة فى العالم على صورة لا مسايرة فيها بين أمكنة وفرتها وبين مكان تثميرها تثميرا مربحا والمراد أن المال قد يتوافر حيث لا تتهيأ وسائل تثميره وقد تتوافر الامكانيات للتثمير المجدى حيث تندر رؤوس الأموال على غرار ما يحصل فى بلاد تنتاب بعض بقاعها مجاعات فى حين تتوافر الأرزاق فى بقاع أخرى وتستحيل النجدة لبعد الشقة . فلو قدر لرؤوس الأموال آن تتدفق فى يسر بين مختلف البلاد وأحسن استعمالها فان الرفاهية التى ينعم بها العالم من جراء ذلك تكون بحيث يعجز القلم عن كيل المدح لها بالقد.

الذى تستأهله .

وفى صدد العوامل التى شرحتها وتكهنت فى ضوئها بأن الأمل ضئيل فى بعث الاقتراض الدولى أرانى مضطرا فى أسف الى القول بأنه مالم يطرأ جديد من نوع خطير على الأوضاع الدولية لن يكون لرؤوس الأموال الأجنبية دور تؤديه فى تزويد البلاد المتخلفة بما هى فى حاجة اليه منها اللهم الا بمقدار على الهامش وهو دون ما يتبلغ به . وهذه حالة تدعو الى تعجيل تلك البلاد بتهيئة ظروف داخلية بها تشجع الادخار الأهلى وتبعث على حسن استعمال ما يدخر فيما ينمى وسائل الانتاج المادية والآدمية .

ثالث أنواع العقبات التى تعترض النمو الاقتصادى يتصل بالتجارة الخارجية ومحصل الرأى فى هذا الشأن أن البلاد الفقيرة نسبيا والبلاد التى تتكون معظم صادراتها من مواد خام وتتكون معظم وارداتها من منتجات البلاد الصناعية المتقدمة تتعرض فيما زعموا لضغط له على البلاد الفقيرة وقع أليم .

وقد قرر بعض من تجمعنى بهم جامعة زمالة المهنة استنادا الى التحليل النظرى والى البيانات الاحصائية أن ظروف المتاجرة بين البلاد التى تصدر مواد أولية وبين التى تصدر مصنوعات هى على الجملة فى غير مصلحة الأولى وأن ظروف المتاجرة تزداد سوءا

على مر الأيام وخلصوا من ذلك الى أن الضرورة تقتضى تلك البلاد أن تسعى الى التصنيع ويخيل الى أيضا أن أصحاب هذا الرأى يريدون أن يضاف الى التصنيع أن تعمل تلك البلاد على أن تكون مستكفية ذاتيا الى حد كبير أو أن تصل فى تصنيعها الى الدرجة التى تمكنها من أن تصبح من مصدرى المصنوعات ومن مستوردى مواد الطعام والمواد الخام . وقد تبسطت فى محاضرة سابقة فى شرح الأسباب التى قرعت بها بعض حجتهم فى هذا وأعنى ببعض الحجة القدر الذى يزعمون فيه أن وسائل انتاج المواد الخام تحمل فى طياتها ما يجعلها أحط قدرا أو أقل حولا من وسائل الانتاج المستخدمة فى الصناعة وسأتناول الآن ناحية أخرى من نظريتهم وهى التى يقررون فيها أن المتاجرة بين البلاد المنتجة للخام وبين البلاد المنتجة للصناعات يستأثر بمعظم ربحها البلاد الصناعية وليلاحظ هنا أنه لا يشترط أن يكون كل تبديل سيىء فى ظروف المتاجرة مصحوبا بتعديل سيىء فى اتجاه الربح الذى يدره الاتجار فقد تنشأ عوامل صالحة من مثل زيادة كمية ما يتجر به أو خفض فى نفقات الصادرات تجنب الانحطاط الذى أصاب أثمانها ويعوض أصحابها خيرا من الخسارة التى ترتبت على التبديل فى ظروف المتاجرة .

وشروط المبادلة التى يتقيد بهاالبلد فى متاجرته رهن بكمية ما يستطيع أن يبعث به من منتجاته الى أسواق الصادرات منسوبا الى الطلب العالمى على تلك المنتجات . وكلما زاد عدد سكان بلد ما لم تتغير ظروفه الأخرى ـ حاول الاستزادة مما يبعث به من منتجاته الى الاسواق الخارجية الا ان كانت تلك المنتجات من السلع الاساسية التى يستهلكها محليا وفى هذه الحالة تسوء ظروف متاجرته . لكن هذه الظاهرة تنطبق على البلاد الزراعية الصميمة بقدر انطباقها على البلاد الصناعية والعلاج فى الحالتين يتحصل فى الحد من تزايد السكان وفى البلاد الزراعية الصميمة اذا كان تزايد السكان سريعا ولم يصاحبه زيادة فى طلب منتجاته الزراعية . وكانت أوضاع السوق حرة اتجه البلد من تلقاء نفسه الى التصنيع لان هذه الاحداث من شأنها ان تحط من ارباح الانتاج الزراعى نسبيا . ويحصل عكس ذلك فى البلاد الصناعية أى انه اذا تزايد سكان بلد صناعى ولم يصاحب زيادة السكان زيادة فى طلب منتجاته الصناعية وكانت أوضاع السوق حرة اتجه البلد الى الزراعة من تلقاء نفسه مدفوعا بالرغبة فى تجنب الخسارة .

المواد الأولية على الجملة تنقلب أسعارها فى حدود أوسع مما

تتقلب فيه اسعار المصنوعات كلما حلت أزمة دورية ويترتب على ذلك ان البلاد المصدرة للمواد الاولية تقع تحت ضغط شديد اذا حلت أزمة لأن الهبوط الذى يصيب اثمان صادراتها يرجح الهبوط فى أثمان وارداتها هذا صحيح وهى ظاهرة مؤلمة لكن صحيح أيضا أن أوقات الرواج يكون ارتفاع اثمان المواد الاولية فيها أكثر من ارتفاع أثمان المصنوعات والواجب أن توازن أرباح سنى الرواج بخسائر السنين العجاف . واذا أحسنت الادارة الضريبية والمالية فمن الميسور ان يحتفظ بشطر من الارباح لمقابلة العجز فى الازمات وقد تحقق هذا بغير تخطيط فى نيوزيلندا . وخير وابقى من ذلك أن يتخذ اجراء دولى جماعى لمحو أثر الدورات .

ويزعمون ان البيانات الاحصائية تشير الى ان انحطاطا يطرد على مر الزمن يصيب ظروف المتاجرة بين البلاد الزراعية والبلاد الصناعية يلحق بالأولى الأذى لكن المعلومات لا تشير الى ذلك بل ان الاقتصاديين الانكليز كثيرا ما زعموا ان العكس هو الصحيح أى ان ظروف المتاجرة تطرد شطر مصلحة الزراعة على حساب الصناعة ثم أنهم استندوا الى تفسير خاطىء لنظرية تناقص الغلة مؤداه انها نظرية لا تصدق الا على الزراعة وخلصوا من هذا التفسير الى ان الايام كفيلة بان تبقى كفة المنتجات

الزراعية راجحة على كفة المصنوعات فى ناحية ظروف المتاجرة وما زالوا يرددون هذا الرأى على ان المقارنة ان عولجت فى المدى الطويل لم تؤد الى نتيجة لأن المواد الأولية التى تستخدم اثمانها فى قياس ظروف المتاجرة هى اثمان متوسطة لطوائف أو جماعات من السلع ليست احسن نوعا من السلع المقابلة لها فى الازمنة السابقة وكثيرا ما تكون أحط منها نوعا . ثم أن المقارنة تحصل عادة بين عدد قليل من المصنوعات المصدرة من ناحية وعدد كبير من المواد الخام المصدرة من ناحية أخرى ولا يحسب حساب لما يجنيه مستعمل المصنوعات من جراء اكتشاف ما لم يكن موجودا منها قبلا من مثل الجرارات والسيارات والبنسلين . ثم ان المقارنة تحصل بين مصنوعات حالية تحكى سابقاتها اسما فى حين انها أفضل منها نوعا بما لا يقاس فاذا قيل ان ثمن المصباح مقيسا بالبن أو القطن أعلى اليوم منه فى سنة ١٩٠٠ فان ما تسقطه تلك المقارنة من الحساب هو أن القطن والبن اليوم قد لا يكونان أحسن نوعا من قطن سنة ١٩٠٠ ولا من بن سنة ١٩٠٠ لكن مصباح اليوم الكهربى لا يقبل المقارنة بمصباح الكيروسين الذى كان شائعا سنة ١٩٠٠ ومن المتناقضات فى الظاهر ان رخص وسائل النقل يحسن ظروف المتاجرة بالنسبة للمنتجات الزراعية والمنتجات

الصناعية فى آن واحد .

كذلك زعموا أن هناك قانونا يستمد سنده من التاريخ مؤداه ان التقدم والرقى فى الطرائق الصناعية أسرع خطى منه فى الطرائق الزراعية . ولو صح هذا وكان من أثر هذا السبق تحسن فى نوع المصنوعات لا يقابله تحسن فى نوع المنتجات الزراعية لأسفر ذلك عن الاقلال من شأن الضرر الذى يحيق بالبلاد الزراعية من جراء الانحطاط فى ظروف المتاجرة بينها وبين البلاد الصناعية لان انحطاط تلك الظروف فى هذه الحالة تعوضه جودة السلعة . بل لو صح هذا الزعم وكان من أثر التحسن فى أساليب الصناعة خفض نسبى فى كلفة المصنوعات لأصابت البلاد الزراعية خيرا بسبب ما يتيحه ذلك لها من تحسن فى ظروف المتاجرة بينها وبين البلاد الصناعية فالوضع اذن مقلوب اذ رقى الصناعة يعمل على تحسين ظروف متاجرة البلاد الزراعية لا على تسويئها .

على انى لا أعرف سببا واحدا يسوغ قبول النظرية التى تقول ان التقدم الفنى أسبق فى الصناعة منه فى الزراعة اللهم الا أن يتحقق ذلك السبق فى بلاد هى صناعية أكثر منها زراعية أما الزراعة فى الدانمارك وانجلترا ونيوزيلندا وولاية ايوا فلا علم

لى بأن تخلفا ما يشوبها .

على انى أسلم بان الزراعة حيث تكون بدائية فى اساليبها نزاعة الى مقاومة كل محاولة لادخال أساليب حديثة تحل محل الاساليب التى استقرت والفها القوم منذ القدم وان هذه المقاومة ليس لها فى الصناعة من الشأن مالها فى الزراعة فالناس فى المعترك الصناعى أقل تمسكا بمبدأ المحافظة وأقل تعلقا بالعتيق البالى . لكن يقال من جهة أخرى انه كلما تخلف البلد فى أساليبه انفسح أمامه مجال الرقى الفنى على عكس ما عليه حال البلد المتقدم الذى لاتتاح له فرصة الرقى الا عن طريق الاختراعات والاكتشافات فالبلد المتخلف فنيا ان أراد الرقى فما عليه الا أن يغترف من العلم القائم وخير ما تفعله البلاد التى هى أصلح للزراعة منها لغير الزراعة كلما وجدت انها بالرغم من تلك الصلاحية تخلفت عن الأخذ بالاساليب الراقية ان تعمل على تعليم ابنائها وتمرينهم على أساليب الزراعة الحديثة فى هذا خيرها وليس خيرها فى اقامة صناعة مدعمة باعانة انما تمنحها على حساب الزراعة التى هى رأس الدواء . نعم ان هذا يفتقر الى رؤوس اموال ، ورؤوس الأموال شحيحة لكن التصنيع يحتاج الى رؤوس أموال ان قيست الى ما تنتجه أو قيست بما يصيب العامل منها كانت أكثر من الأموال

التى تفتقر اليها الزراعة وجدير بالذكر انالمصنوعات التى تنتجها الأساليب البالية لا تجد من يشتريها فى الأسواق الدولية حيث المنافسة بالمرصاد بحيث اذا ما تركز اعتماد بلد ما على مايصدره من المصنوعات وكانت صادراته هى وسيلته فى تمويل وارداته الاساسية فويل له اذا تخلف عن ادخال التحسينات الى أساليبه اذ يكون تخلفه هذا وبالا عليه وقد لا تنطبق هذه الظاهرةبتاتا على البلاد المصدرة للمنتجات الزراعية وان انطبقت عليه فانما تنطبق عليه الى حد محدود لا يقاس الى أثر هـذه الظاهرة فى البلاد الصناعية .

وزعموا كذلك بالاستناد الى نظرية « انجل » انه كلما زاد متوسط دخـل الفرد انحطت نسـبة ما ينفقـه على المـواد الأولية وانه بناء على ذلك يقوم تلازم بين زيادةمتوسطات الدخول وبين ميل الى الاقلال نسـبيا من درجة الطلب على منتجـات الزراعة . وهذهقضية لاأتحداها ولا اعتراض لى كذلكعلى القول بأن الزراعة كانت أحسن حالا لو ان نظرية انجل ضلت ولم يكن لها من الحقيقة سند لكنى أقرر ان الانخفاض النسبى فى الطلب على منتجات الزراعة لا يترتب عليه انخفاض مطلق فيه والانخفاض النسبى اذن لا يخفض الدخول الزراعية بل يقتصر أثره على الحد

من مدى اطراد النمو فى متوسط الدخل وحتى هذا الانخفاض النسبى على طلب المنتجات الزراعية ينصرف بعضه الى الخدمات الزراعيـة وهى خدمات تؤدى محليا ولا تؤثر فيهـا السياسة التجارية تأثيرا مباشرا وكل ما يصبو اليه أصحاب نظرية التجارة الحرة فى هذا الصدد حتى المتطرفين منهم ينحصر فى الا يحال دون تخصيص عناصر الانتاج بأليق أغراضها فاذا طرأ تبديل فى طلب الناس على السلع من شأنه ان يجعل الاشتغال بالزراعـة أقل انتاجا من الاشتغال بغيرها تعين ان يقوم من يرشد الناس فينحيهم عن الزراعة ليولوا وجوههم حيث المنفعة أعم وأجزل .

ومعدل النمو الاقتصادى الذى يمكن ان يبلغه بلد متخلف رهن بما يستطيع ان يحققه ذلك البلد فى مضمار تجارته الخارجية، أى ان الفرص التى تتـاح للبـلد المتخلف فى ميدان التجـارة الخارجية من العوامل التى توجه ذلك البلد نحو تحقيق النمو الاقتصادى وتكيف معدل ذلك النمو فيه . وباستثناء الولايات المتحدة لا يوجد فى العالم بلد واحد ارتفع متوسط الدخل فيه لم يحرص على أن يكون متوسط وارداته منسوبا الى مجموع انتاجه القومى مرتفعا وليس من بين بلاد العالم خلا روسيا من يجرؤ على احتذاء مثل الولايات المتحدة فى هذا الصدد والا كان

مآله الفقر ابد الآبدين . والاكتفاء الذاتى القائم فى الولايات المتحدة جاء بعضه على أثر سياسة أهلية قوامها حماية جمركية مرتفعة لكن وضع الولايات المتحدة القارى ووفرة الثروات الطبيعية بها وبعد الشقة بينها وبين الاقطار التى حالت التعريفة دون التعامل معها وما كان يتكلفه نقل السلع منها الى تلك البلاد ومن تلك البلاد اليها مضافا ذلك الى مهارة الامريكيين الفنية كل ذلك مكن الامريكيين من الاستغناء عن المنتجات الأجنبية دون أن يلحقهم كبير أذى لا من ناحية حرمانهم من منتجات هامة ولا من ناحية اضطرارهم الى استعمال بدائل مرتفعة السعر من صنعهم فازدهرت اقتصادياتهم بالرغم من سياستهم القومية وبالرغم من تفاهة حجم تجارتهم الخارجية مقارنة بتجارتهم الداخلية .

وليس لبلد ما سلطان على الأسواق الخارجية من ناحية المعاملة التى تلاقيها منتجاته فى تلك الأسواق ولا سلطان له أيضا على الشروط التى تستورد السلع على مقتضاها لكن سلطانه مطلق على ما يستورده من ناحية ان فى مقدوره ان يقيم من العراقيل ما يحلو له أن يقيمه فيمنع بذلك دخول السلع اليه أو يحد منها . وليس بين البلاد المتخلفة بلد لا يعود عليه الخير اذا هو أطاح بتلك العراقيل أو خفض منها ولقد اتاحت الظروف فى

السنين الأخيرة لتلك البلاد فرصا لو انهم انتهزوها لخففوا على صورة دائمة وقع القيود التى عقلت وألجمت المعاملات التجارية فى العـالم . كان ذلك فى مقدورهم لو انهم أيدوا المقترحـات الامريكية فى هذا المعنى تأييدا قلبيا . وقد سبقت فاشرت الى صك هافانا وشرحت الأسباب التى أرى من أجلها أن هذا الصك حتى لو أقر لا يعدو أن يكون خطوة متواضعة فى الاتجاه الذى أعنيه وعلى البلاد المتخلفة أن تعترف انها مثقلة بقسط كبير من تبعة الفشل الذى أصاب ذلك الصك فحال دون كفالته بازالة العوائق التى تقف حجر عثرة فى سـبيل جنى الثمار التى كان يؤتيها تقسيم العمل على نطاق عالمى . فان لم يظفر صك هافانا بالقبول فمن المستبعد أن تسنح فرصة أخرى من نوعه فى القريب وليس اذن مفر من الرجوع القهقرى . ولما تحولت امريكا الى سياسة احتوت تخفيفا من وقع التعريفة لم يكن تحولها هذا الا سطحيا وعندى ان امتناع الناس من استغلال ذلك التحول فى حينه قد يجعل منه عرضا زائلا .

ورابع العوائق وآخرها فى سبيل النمو الاقتصادى ـ معرفا بتعريفى ـ مرده الى الزيادة المطـردة فى معـدل زيادة الأهلين ولقد سبقت فاشرت الى هذه الظاهرة على انها من العوامل التى

تعوق الانعاش عانيا بذلك انها تحول دون بلوغ متوسط الدخل مستوى مرتفعا وانها تحول أيضا دون محـو الفقر الجماعى . فمثل زيادة السكان كمثل الغمامة السوداء تحلق فوق البـلاد الفقيرة تحمل اليها النذر فزيادة السكان لها من الأثر فى الحط من النمو الاقتصادى ما تحجب به عوامل النمو قاطبة. ومهما توافرت فرص الانعاش الاقتصادى التى يوجدها التقدم الفنى أو يتيحها اكتشاف ثروات طبيعية جديدة أو تمكن لها المساعدات الاقتصادية الخارجية أو تهيئها ازالة العوائق التجارية فان هذه جميعا تنتج فيما تنتجه ــ وهو أهم ما تنتجه ــ كثرة العيال وهؤلاء يردون الى عمر يلقون فيه ألوانا من البؤس والشقاء . ان زيادة السكان قد لا يعدو أثرها تعويق النمو الاقتصادى وقد يؤدى فى بعض الاحيان الى زيادة الرفاهية المادية اذا قيست الرفاهية بعدد من ينعم بها وهذا يتحقق اذا كان مرد الزيادة فى عدد الأهلين الى زيادة فى متوسط الدخل . وكانت هذه الزيادة تنفق فى سـبيل تحسين التغذية والتعليم والصحة العامة اذ بهذه الوسائل تصبح الذرية صحيحة البنية ويرد أفرادها الى عمر يسهمون فيه بالانتاج. أما اذا لم تنشأ الزيادة الا بسبب تطبيق الوسـائل الحديثة فى الصحة العامة التى ينتج عنها النقص فى وفيات الاطفال بمعدل

يزيد على معدل التحسن فى صحة من يتعدون سن الطفولة أو بمعدل لا تلحقه فرص التوسع فى الانتاج فحينئذ تكون النتيجة وبالا .

ومما يثبط العزائم ان كثرة السكان (الكثرة المعيبة اقتصاديا) ليس لها دواء سهل محقق الفائدة وان الدواء الذى تعلقت بـه آمال علماء الاجتماع وهو تحديد النسل دواء يتطلب من الكفاية العلمية والكفاية المالية قدرا غير مكفول فلا سـبيل الى تعميم استعماله مضافا ذلك الى انه وسيلة تلقى اعتراضا متأصلا من ناحيتى الدين والمبدأ ومما يثبط العزائم أيضا ان حكومات كثيرة وناسا كثيرين لا يعترفون بقيام مشـكلة فى هذه الناحية وان اعترفوا بهما فليس بينهم من يتقدم لمواجهتها بصراحة ساعيا فى البحث عن الدواء .

ومن المتناقضات فى مشكلة كثرة السكان انها مشكلة تنبرى من تلقاء نفسها لمقارعة الطرق التى توصف لعلاجها وتحرير ذلك ان خير وسائل علاج المشكلة زيادة متوسط الدخل ونشر التعليم بل هما الوسيلتان اللتان لا محيص عنهما فى هذا الصدد. فى حين أن كثرة المعدل فى زيادة السكان هى نفسها أكبر عائق فى سبيل تحقيق هذين الغرضـين أو فى تنفيذ هاتين الوسيلتين . وهـذا

مصداق للمثل القائل أن آفة الفقر الفقر ، فهى حلقة مفرغة لم يكشف الزمن الى يومنا هذا عن اجماع على وسيلة تعصمنا منها .

وقد عرضت فى حديثى عن العوائق التى تقف فى سبيل النمو الاقتصادى الى نوعى تلك العوائق الخارجية منها والداخلية هذا والبلاد المتخلفة ترجع الكثرة من متاعبها الى العوائق الخارجية وتحمل حكومات غير حكوماتها واناسا غير اناسها بوزر الامتناع عن ازالة ما يعترض طريقها الى النهوض الاقتصادى . تنحى عليهم باللائمة فى اصرار والحاح ومغالاة . وهذا طبيعى وهى ظاهرة نفهمها حق الفهم ولست أريد أن أضع الأمور فى نصابها عن طريق موازنة بين مغالاتهم وبين اقلالى من شأن الأسباب التى يدعونها فما من شك فى أن العوامل الخارجية لها شأن وانى لتواق الى حلول تسهم فيها البلاد قاطبة ــ والغنية منها خاصة ــ بنصيب فى حل مشكلة الفقر وهى أكبر مشكلة اقتصادية حلت بالعالم وأهمها على الاطلاق . مشكلة أصابت من العالم أكثر من نصف سكانه وجعلت منهم خلائق ظروفهم غاية فى الضنك .

وأهم ما يمكن أن تسهم به فى هذا المضمار البلاد التى امتازت بأوضاعها وأهم ما يمكن أن تفيد به البلاد الغنية البلاد الفقيرة التى لم تبلغ فى الرفاهية بعد شأوا ملحوظا هو أن تعمل

البلاد الغنية على ازالة ما يمكن ازالته من الحواجز والعوائق التجارية وعلى تيسير تداول رؤوس الأموال دوليا وعلى تيسير نشر المعلومات الفنية . ان تحقق هذا كان لمساهمة تلك البلاد شأن أى شأن لكنها لا تكفى بل لا بد أن يقوم من جانب البلاد المنتفعة بذلك المجهود تجاوب وتعاون فان لم يقم هذا التجاوب كانت النتيجة ازدياد المجاعة والمرض والفقر والموت المبكر .

لست أزعم ان مصير البلاد المتخلفة بايديها . بل انه ليساورنى فى شأن جمهرة البلاد المتخلفة تشاؤم من ناحية مصيرها الاقتصادى اذا حبس عنها العون الأجنبى . لكن اذا توافرت المساعدات التى تجىء عن طريق العوامل الخارجية التى لم يضع الأمل فى قيامها فان حل المشكلة يكون لها الطابع العملى على شريطة ان تجند البلاد المتخلفة امكانياتها ما بين مجهودات بشرية وثروات طبيعية ومال وتقودها الى حرب عوان تشنه على الآفات الداخلية الاساسية التى كانت سببا فى فقرها الجماعى . وقد بينت تلك الاسباب وشرحت طبائعها .

مطابع دار الكتاب العربي بمصر
مؤسسة مصرية للطباعة الحديثة

(RECAP)

Library of

Princeton University.
Friends of the
Princeton Library
The gift of
Jacob Viner

Princeton University Library
32101 046842819

هـذا الـكتاب

« .... الذى أعجبنى فى كتاب الأستاذ فاينر « التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية » أنه إذ يبسط فى هدوء وتعمق آراء كان لها الغلبة حقبة طويلة من الزمن يعترف بسقطات لدى كثير ممن اعتنقها ، وأنه إذ يناقش الآراء المستحدثة التى يزعم أصحابها أنها هدمت الأولى وقامت على انقاضها ، يشهد بفضل المحدثين فى التعريف بمواطن الضعف فى تلك الآراء ...

« لم يجرؤ ذو مكانة بين علماء الاقتصاد على نقض تلك النواميس على الرغم من محاولات كثير من المصلحين الاجتماعيين امتهانها والنيل منها ، وعلى الرغم من أن حكومات كثيرة اتبعت سياسات اقتصادية أهدرت جانباً كبيراً منها ، أو نقضتها جميعاً .

ولكن الثورة الفكرية على تلك النواميس لم تبدأ إلا فى زحمة المحنة الاقتصادية الكبرى التى واجهها العالم سنة ١٩٣٠ وحمل لواء هذه الثورة عالم اقتصادى انجليزى هو جون ماينرد كينز .

« ولعل الأستاذ فاينر فى كتابه الذى يسرنى أن أقدمه للقارىء العربى أراد أن يكون صاحب وساطة بين كينز وخصومه ...

« وما كان لى أن أعقب على مجهود المترجم ، فلقد كان سنى اللقانى عبقريا عميق التفكير ذا أسلوب طلى ، وكان يؤمن بأن اللغة العربية لا تضيق بمصطلحات العلوم الحديثة »

من تصدير

الدكتور محمد على رفعت

« كتاب لابد أن يقرأ »